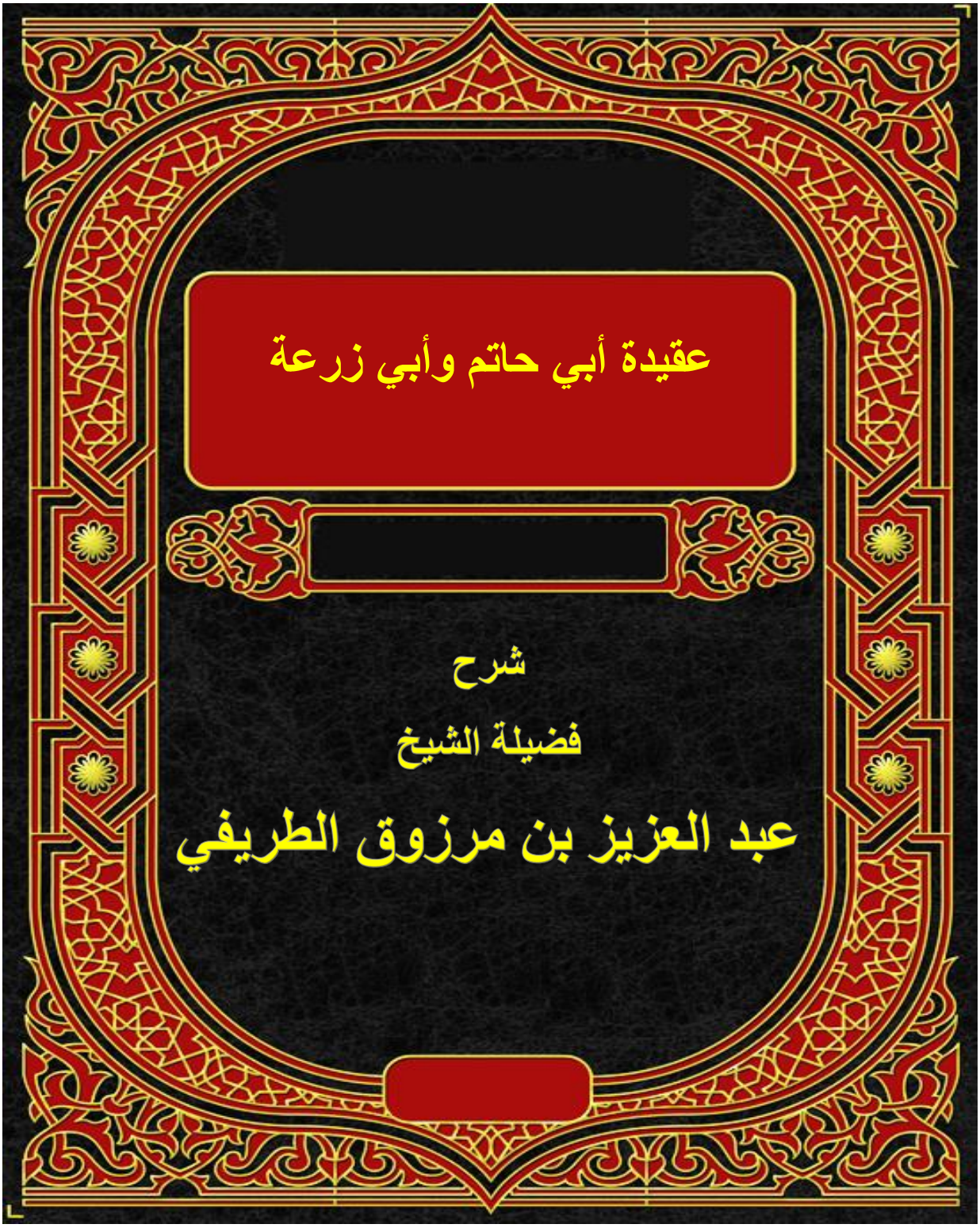
عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة
شرح
فضيلة الشيخ
عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

تفريغ الدرس الأول

أكرم الله هذه الأمة وأنعم عليها بنعم جليلة عظيمة القدر, وخصها عز وجل بجملة من الفضائل ومن ذلك حفظ الدين لها عن طريق أئمة نقلوا لنا هذا الدين، وحفظوه من البدعة والمبتدعين، ومن هؤلاء الأئمة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

- **حفظ الله لهذا الدين**

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قد أكرم هذه الأمة وأنعم عليها بنعم جليلة عظيمة القدر, وخصها الله عز وجل بجملة من الفضائل تشترك بها مع غيرها من الأمم, وخصها بفضائل تتميز بها عن غيرها, وذلك أن لله عز وجل فضلاً يضعه سبحانه وتعالى حيث شاء, وأعظم نعمة على هذه الأمة أكرمها به أن أحكم لها الكتاب, وأتم عليها النعمة وهي نعمة التنزيل, وجعل الله سبحانه وتعالى كتابه محفوظاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه, وجعل الله عز وجل ذلك باقياً إلى قيام الساعة, ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:9], وأثر ذلك على الأمة عظيم, وذلك باتساعها وكثرة أتباع الحق ممن تبع مُحَمَّداً ﷺ, وكلما كان القول أحكم والرأي أسد والشبهات عليه أقل كان الأتباع له أكثر, ولهذا كان أتباع رسول الله ﷺ أكثر الأمم؛ كما جاء ذلك في أحاديث كثيرة؛ كما في حديث عبد الله بن عمر وحديث أبي موسى وأبي هريرة وغيرها عن رسول الله ﷺ, وذلك لإحكام القرآن وشموليته, وحفظ الله عز وجل له, وتهيئة جملة من الأسباب أن حاط الله عز وجل الشريعة به, جعل الله سبحانه وتعالى الدين على مراتب, وجعله جل وعلا على منازل, وجعل الإيمان أيضاً على شعب, لا تجتمع في شعبة واحدة, وإنما تتنوع, يوجد في بعض العباد شعب لا توجد في غيرهم, إلا أن الإيمان لا يتحقق إلا بتحقق أعلاه, وأما بالنسبة لزيادته ونقصانه فبمقدار زيادة تلك الشعب يقوى الإيمان وينقص ويزداد, وكذلك يضعف, وذلك لأسباب يأتي الكلام عليها بإذن الله تعالى.

الله سبحانه وتعالى جعل الشريعة على أنواع, ونستطيع أن نقول: إن ما جاء به الوحي من السماء على ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما يتعلق بأمور العقائد, النوع الثاني: ما يتعلق بأمور الشرائع, وهي أمور الأحكام من الحلال والحرام, النوع الثالث: ما يأتي من أخبار, وذلك من حوادث ونوازل, ويدخل في النوع الثاني ما يتعلق بأمور الآداب والسلوك, وذلك لدخولها في دائرة الأحكام التكليفية, وذلك أن من الآداب ما هو مستحب وهو الغالب, ومنها ما هو واجب, أوجبه الله سبحانه وتعالى لأدلة خاصة به, وذلك مما يتعلق بأمور أداء الأمانة, والصدق في الحديث, والوفاء بالعهد وغير ذلك, فهي من جملة الآداب المؤكدة بأدلة خاصة دل الدليل على وجوبها.

اتفاق الشرائع على توحيد الله

الشرائع السماوية تتحد وتتفق على توحيد الله سبحانه وتعالى؛ وذلك لتعلقها بالخالق, والخالق سبحانه وتعالى حقه على العباد واحد, وكذلك أيضاً معرفته قائمة بمعرفة ذاته, وذات الله جل وعلا واحدة, لا يتغير الله عز وجل ولا يتحول سبحانه وتعالى, ولما كان كذلك اتحدت هذه الشريعة وهذا الوحي على بيان هذه الأدلة على نحو واحد وإن اختلفت من جهة الصياغة والعبارة واللغة, منذ أن أنزل الله عز وجل وأهبط آدم وحواء إلى الأرض, بل ما قبل ذلك إلى أن يرث الله عز وجل الأرض ومن عليها, وإلى قيام الساعة وما بعدها, فالله عز وجل واحد في ذلك, وأوصافه سبحانه وتعالى واحدة لا تتغير ولا تتبدل, وذلك أن تغير الأحوال والصفات أمارة على تغير الذات, والله جل وعلا لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول سبحانه وتعالى, لهذا اتفقت دعوة الأنبياء على توحيد الله جل وعلا, والدلالة إليه, وبيان وصفه, فأسماء الله وصفاته هي التي أخبر عنها رسول الله ﷺ وأخبر عنها عيسى وموسى ويوسف ويعقوب وإبراهيم الخليل وغيرهم من أنبياء الله سبحانه وتعالى هم الذين أخبروا بها على حد سواء, ولكن الله عز وجل قد يخص أمة من الأمم بنبي من أنبيائه ببيان اسم له أو ببيان صفة له لا يخبر بها الآخر وهي على الحقيقة ثابتة, ولكن عدم العلم بها عند أقوام لحكمة يريدها الله سبحانه وتعالى, وبهذا نعلم أن المعلوم الذي يجب على كل أحد أن يتعلمه هو توحيد الله سبحانه وتعالى, فهو واجب على الأعيان, وذلك أنه لا تقوم ديانة ولا يثبت إيمان إلا بمعرفة التوحيد, والأصل في سائر العلوم أن العلم الذي يقوم به الشيء هو آكد من غيره, وبهذا نعلم أن الله جل وعلا جعل قوام الإنسان في بدنه من جهة مطعمه ومشربه يقوم على نوع لا يستغني به الإنسان عن غيره؛ كالماء, فالله جل وعلا جعل كل شيء حي منه, ولهذا نقول: إن الماء واجب على كل أحد أن يتناوله لقيام بدنه به, بخلاف تنوع ذلك في أمور الأطعمة من المأكل والمشرب, قد يتناول طعاماً ولا يتناول الآخر, ويتنوع في ذلك, وهذا شبيه بأمر الشرائع, فإن الدين الأصل لا تتحقق العبودية به لله سبحانه وتعالى إلا بثبوت الأصل فإذا انتفى عنه انتفى إيمانه ومات, ولهذا كانت سائر الشرائع التي أنزلها الله جل وعلا على أنبيائه على اختلافهم تتفق على بيان توحيد الله سبحانه وتعالى, وهذا دليل على أنه يجب على الإنسان أن يتعلم التوحيد أول ما يتعلم؛ لماذا؟ لأن قوام الدين به, كما أن قوام الأبدان عند سائر الناس لا يكون إلا بالماء, ثم يتفرع عن ذلك من أمور المهمات التي تتباين في أحوال الناس, وذلك بحسب أهميتها ونفعها المتعدي على بدن الإنسان, منها المتأكد ومنها ما دون ذلك, ولهذا كان التوحيد هو الذي يدعو إليه سائر الأنبياء, أن يعبدوا الله عز وجل لا إله غيره, وهذا النداء هو الذي وجهه الأنبياء إلى أممهم, وما من نبي إلا دعا قومه إلى ذلك, ولكن دعوة الأنبياء تتوجه إلى أعلى شيء تقع فيه المخالفة, وبهذا نعلم أن الداعي إلى الله جل وعلا إذا أراد أن يدعو قوماً فلينظر إلى أعلى شيء وقعت فيه المخالفة في أمة من الأمم ثم يتوجه إلى الخطاب إليهم بأعلى الشر إزالة, وألا يبدأ من أدناه, ولهذا رسول الله ﷺ لما كان في مكة وكان عند كفار قريش من أمور الانحراف والضلال والبعد عن الحق ما ليس من أصل التوحيد, وذلك من مخالفات الأخلاق, ومن أمور اللباس والتعري وغير ذلك, والنبي ﷺ كان يوجه الناس إلى توحيد الله جل وعلا, وليس متغافلاً عن غيرها, وذلك لأنه لم يحن ذلك الوقت, فكان يدعو الناس إلى توحيد الله جل وعلا, وربما دعا إلى شيء من ذلك على سبيل الاعتراض لا على سبيل الانشغال به, وهذا مهم لمعرفة تراتيب الشريعة, وأولى ما ينبغي للإنسان أن يدعو إليه, ويظهر هذا أن النبي ﷺ إذا بعث أحداً أن يبين الحق أمره أن لا يبين حقاً قبل توحيد الله جل وعلا؛ كما

جاء في حديث عبد الله بن عباس في الصحيحين وغيرهما لما بعث معاذاً إلى اليمن, قال: (إنك تأتي قوماً أهل كتاب, فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن مُحَمَّداً رسول الله), وجاء في رواية في البخاري قال: (إلى أن يوحدوا الله, فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة, فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم), الخبر, وهذا دليل على أن الإنسان ينبغي أن يدعو الناس ابتداء بالتوحيد, ثم يتنزل بمقدار المخالفة العارضة عندهم, فإذا استقر لديهم التوحيد فإنه يتوجه بالخطاب إلى ما دونه, وهو إقام الصلاة, فلا يتوجه إليهم بالخطاب بوجوب الزكاة إذا كان الخلل عندهم في أمر الصلاة ظاهر, وإنما يتوجه إليهم بأمر الصلاة ثم يتدرج بعد ذلك, ولهذا ما فرض الله عز وجل على نبيه الصلوات الخمس إلا بعد أن قرر التوحيد وبين معالمه واتضحت أحكامه فجاء بعد ذلك بفروع الإسلام وأصوله العظام مما يتعلق بأركان الإسلام الخمسة مما أولها التوحيد, ثم بعد ذلك الصلاة, ثم الزكاة, ثم الصيام, فالحج, ثم جاءت فروعها, في كل صلاة لها فروع, وكذلك أيضاً في الزكاة لها فروع وأحوال, وكذلك أيضاً في مسألة الحج لها فروع, وغير ذلك من الأعمال التي دل الدليل عليها, وما من شيء من العبادات العملية إلا وله شيء من أصله له أصل واجب أو متأكد, وما كان أصله واجب فإنه أعظم من غيره, فننظر من جهة تفاضل العبادات, فإذا كانت العبادة أصلها ثابت وثبوت ذلك واجب فإن ما كان أصله واجب أعظم مما ليس له أصل واجب, لهذا نقول: إن النفقات المالية أصلها الزكاة؛ من الصدقة والهدية وغير ذلك, والصلاة لها أصل وهي الفرائض الخمسة, فكل عمل نفعله له أصل واجب فهو أفضل مما لا أصل له واجب وإنما شرع على سبيل الاستحباب, وهذا من الأمور الضابطة في معرفة ما يجب من أحكام الشريعة وما يستحب, وهذا من القرائن التي يأخذ منها العلماء عليهم رحمة الله تعالى معرفة الواجبات من غيرها مما يكون مندوباً, يأخذ الإنسان هذه الشريعة بأمر التسلسل, إذا انعدم الدليل من تأكيد الوجوب أو بيان النهي, وهذا كما أنه في المأمورات كذلك أيضاً في المنهيات, ما كان له أصل محرم فإنه يغلظ على غيره مما لا أصل له محرم.

التوحيد أساس دعوة الرسل

فتوحيد الله سبحانه وتعالى هو الذي دعا إليه رسول الله ﷺ وسائر الأنبياء, وبقيت الدعوة إليه إلى آخر حياته عليه الصلاة والسلام, وهو الذي ينبغي أو يجب أن تتم الدعوة عليه أيضاً ابتداء وانتهاء, فهي تصاحب سائر الشرائع, وسائر الشرائع لا يلزم أن تصاحب التوحيد على سبيل الدوام, وذلك أن توحيد الله جل وعلا ينبغي أن يكون مع الإنسان ثابتاً على سبيل الدوام, ولا يلزم من الموحد أن يكون مصلياً على الدوام, مزكياً على الدوام, وربما يكون الإنسان فقيراً لا يزكي, وطول حياته يبقى على هذا الأمر, أو معذوراً لا يصوم, أو معذوراً أيضاً لا يجب عليه الحج, ولكن التوحيد يجب أن يصاحب كل عبادة ولا يجب لكل عبادة أن تصاحب التوحيد, ولهذا جاء على سبيل التأكيد.

أقسام التوحيد من حيث العمل به وتعلمه

توحيد الله جل وعلا والإيمان من جهة فرض الإيمان به, وكذلك أيضاً العمل به وتعلمه نقول: إنه على نوعين:

النوع الأول: ما يجب على سبيل الأعيان, ما يتعلمه الإنسان من أمور التوحيد ومسائل الإيمان, ولا يصح إيمان الإنسان إلا بها, وهذا هو الواجب العيني, والواجب العيني في ذلك هي أركان الإيمان, هو أن يؤمن بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, والبعث بعد الموت, والقدر خيره وشره, هذه هي أركان الإيمان التي تجب على الإنسان عيناً, ولا يصح إيمان الإنسان إلا بها, وكل واحدة من هذه فيها تفصيل, فيها تفصيل على سبيل الأعيان؛ أن يؤمن بالله؛ أن يكون الله جل وعلا عنده واحد, لا متعدد, وكذلك أيضاً أن الله جل وعلا هو الذي خلق الخلق, وسير الكون, ودبرهم, وأنهم إليهم يرجعون ويحشرون. وكذلك أيضاً أن يؤمن برسل الله, فلا بد أن يؤمن بهم عيناً ممن سمى الله جل وعلا, وأعظم أعيان الأنبياء هو نبينا مُحَمَّد ﷺ يجب عليه أن يؤمن به عيناً, وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين, وأن الله جل وعلا أرسله إلى الناس كافة, ولا نبي بعده, وقد خصه الله جل وعلا بتلك الخصائص؛ أول هذه الخصائص أن النبي ﷺ رسول إلى سائر الأمم, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ:28]، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف:158], فرسول الله ﷺ أرسل إلى الناس كلهم, بل إن النبي ﷺ أرسل أيضاً إلى الجن, فهو رسول الثقلين, ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:56], فيؤمن بذلك, ويؤمن بمن سمى الله جل وعلا في كتابه حال وروده عليه, ولكن من جهل شيئاً من غير نبينا عليه الصلاة والسلام فجهل اسمه هل يصح إيمانه أو لا يصح؟ يصح إيمانه حتى يقف عليه, فإذا وقف عليه وجب عليه أن يؤمن, لهذا لا ننفي الإيمان على من لم يعرف اليسع أو ذا الكفل أو يونس أو نحو ذلك, فإذا سئل أحد من العوام عن يونس أو نحو ذلك لا يدري هو نبي أو ليس بنبي؛ لأنه لا يعلم مواضع ذكره من الوحي, فلا ننفي عنه الإيمان؛ لأنه عرف نبينا مُحَمَّد ﷺ ويجب عليه أن يؤمن بهؤلاء الأنبياء عند وقوفه على الدليل عليهم, فإذا وقف على الدليل وجب عليه أن يؤمن, ولا ننفي عنه الإيمان لعدم علمه بهم.

كذلك أيضاً بالنسبة للملائكة, يجب عليه أن يؤمن بأن لله جل وعلا ملائكة, ومنهم واسطة الوحي بين رسولنا ﷺ وبين ربه جل وعلا وهو جبريل عليه الصلاة والسلام, ويؤمن بأن لله جل وعلا ملائكة, والقدر الواجب العيني على الإنسان أن يؤمن بروح القدس وهو: جبريل عليه السلام, وأما ما عدا ذلك فإننا لا ننفي الإيمان عمن لم يعلم اسم غيره لجهله, إما لعدم معرفته بمواضع ذكر الملائكة في القرآن, وذلك من ميكائيل وإسرافيل وغيرهم من أنبياء الله سبحانه وتعالى, ولكن لو وقف عليهم من الوحي فإنه يجب عليه أن يؤمن حال وقوفه بهم, لكن لا ننفي عنه الإيمان لعدم وقوفه عليه.

كذلك أيضاً الكتب, يجب عليه أن يؤمن بالقرآن, أن الله جل وعلا أنزله على رسوله ﷺ بواسطة جبريل، وأن لله كتب, وما يجب على الإنسان عيناً هو أن الله جل وعلا أنزل كتابه على رسوله ﷺ, فمن لم يؤمن به فليس من أهل الإيمان, ومن عرف الإسلام ولكن لا يدري أن ثمة كتاب لم يكن أيضاً من أهل الإسلام, حتى يعرف أن ثمة كتاب, وإلا فأي إسلام وممن جاء؟ وما هي طريقة الإتيان به؟ هذا هو مقتضى الإيمان بالشيء؛ أن ثمة رسالة, وما حقيقة هذه الرسالة؟ هي في كلام الله سبحانه وتعالى

وهو القرآن الكريم, وما لا يجب على الإنسان هو معرفة تعدد أسماء القرآن, أن يعرف أن أسماء القرآن مثلاً: الفرقان, والكتاب, أو الحكمة على قول، أو غير ذلك, لكن يعلم أن القرآن هو الوحي, وكذلك أيضاً لا يجب عليه أن يعرف أسماء كتب الله جل وعلا التي أرسلها الله جل وعلا إلى الأنبياء ما لم يقف عليها, فإذا وقف عليها في الوحي وجب عليه أن يؤمن بذلك, فلا ننفي الإيمان عمن لم يميز التوراة من الإنجيل على أي أمة نزلت, هل التوراة نزلت على اليهود أم على النصارى؟ والإنجيل هل هي على اليهود أم على النصارى؟ لم يميز من ذلك شيء, ولكن الذي يجب عليه عيناً أن يعلم أن الله جل وعلا أنزل القرآن على رسولنا ﷺ وهو مخاطب به, وأما الزبور والصحف والإنجيل والتوراة وغيرها فإنه يجب عليه أن يؤمن بها حال الوقوف عليها.

كذلك أيضاً من جهة البعث بعد الموت, أن الله جل وعلا يرجع الناس إليه, وأنهم يموتون, ثم بعد ذلك يبعثون, يبعثهم الله سبحانه وتعالى, فإذا بعث الله جل وعلا الخلق حاسبهم على ما هم عليه, وذلك بمقدار حسناتهم وسيئاتهم, أن الكافر في النار, والمؤمن في الجنة, ويختلفون أيضاً من جهة العقاب والثواب, وأما ما يتعلق بحقيقة الآخرة وما فيها من أحكام؛ من جهة الميزان, ودنو الشمس, وإقرار الله عز وجل لعباده, وكذلك أيضاً الصحف والميزان والصراط وغير ذلك, هذه لا ننفي الإيمان عن الإنسان إذا لم يعلمها عيناً وإنما إذا وقف عليها كلفناه بذلك, إذا وقف على دليلها كلفناه بذلك.

وكذلك أيضاً القدر خيره وشره؛ لتلازمه مع العلم, والله جل وعلا عالم بكل شيء, يعلم الله سبحانه وتعالى ما كان وما يكون وما سيكون, وما لم يكن لو كان كيف يكون, وهو العلم المطلق, الكمال له سبحانه وتعالى في ذلك, والله جل وعلا قدر مقادير الخلائق, فما من شيء كائن في الأرض إلا والله جل وعلا يعلمه وقد قدره قبل ذلك, وأما تفاصيل ذلك بمعرفة الأسباب, ومسبباتها, وكذلك أيضاً في ما يتعلق من جزئيات القدر من أمور الكتابة وغير ذلك, يكفي أن يؤمن الإنسان بأن الله يقدر المقادير, أما بالنسبة لزمن الكتابة وكذلك أيضاً ما كتبه الله جل وعلا من أحوال الأمم من أمور التفاصيل لا يجب على الإنسان أن يكلف غيره بها عيناً حتى يقف عليها, ولا نفي الإيمان عمن لم يعلمها, ولكن إذا آمن بقضاء الله جل وعلا وقدره, وآمن كذلك أيضاً بعلم الله سبحانه وتعالى السابق لما يكون فإنه حينئذ تحقق فيه الواجب العيني.

النوع الثاني: هو الواجب الكفائي, ويكون عيناً على من علمه ووقف عليه على ما تقدم, وهو ما عدا الأول, من معرفة الله سبحانه وتعالى فيما زاد عن معرفة ذاته, معرفة دقائق الأسماء والصفات, في معرفة أيضاً المسائل المتعلقة بأمر الله جل وعلا وتصرفه في أمر الكون, وكذلك أيضاً ما يتعلق برسل الله عز وجل بأسمائهم وترتيبهم, وكذلك أيضاً تفاضلهم, وكذلك أيضاً ما يتعلق بجانب الكتب, وتعداد هذه الكتب, والسابق منها واللاحق, والناسخ والمنسوخ لبعضها, وكذلك أيضاً الأنبياء بعثوا إلى من, والكتاب هذا نزل لأي أمة, وبلغة من ونحو ذلك, لكن الواجب على الإنسان عيناً أن يعلم أن القرآن على أمة الإسلام, وأنه ناسخ لسائر الكتب السابقة, هذا الذي يجب عيناً, ما عدا ذلك لا يجب على الإنسان حتى يقف على دليله, فإذا وقف عليه كلف بذلك. وكذلك أيضاً ما يتعلق بجانب الملائكة, وما يتعلق أيضاً بأمر القضاء والقدر, وما يتعلق أيضاً بأمر البعث بعد الموت من التفاصيل التي تقدم الإشارة إليها.

إحياء العقائد السلفية

من الأمور المهمة التي ينبغي أن ننبه عليها أن إحياء العقائد السلفية الواردة عن أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين وأتباعهم هذه من الأمور المهمة التي ينبغي العناية بها, الأئمة عليهم رحمة الله في كل زمن بينوا هذه العقائد, منهم من بينها بِعَزوِها إلى أصحابها, ومنهم من يقررها تقريراً صحيحاً ضبطاً لها بالدليل, وهذا هو الأكثر عن الثاني, يعني: يبينون العقائد, ويبينون الأدلة من الكتاب والسنة ونحو ذلك, وهاتان مدرستان مؤداهما من جهة الحق واحد, لأنه باعتبار أن المراد من ذلك هو أن يعرف الإنسان المسألة بدليلها من الكتاب والسنة, وهذا هو الواجب والذي يكون عليه التكليف.

وأما بالنسبة للنوع الثاني الذي ينبغي للإنسان أن يعرف؛ تسلسل هذه العقائد جاءت ممن, وكذلك أيضاً هذا النص من الذي فهمه, فهمه الصحابة على ماذا, ثم التابعون على ماذا, ثم أتباع التابعين أخذوه ممن, يعرف الإنسان تسلسل هذه العقائد, هذه من الأمور المهمة, وهي مدرسة مهمة أن يعتني بها طالب العلم, أن يعرف مدرسة العقائد الواردة في المسائل السابقة عن أولئك السالفين, هذا فيه منافع ومزايا عديدة, من هذه المنافع والمزايا:

هو أن يقطع الإنسان على أهل الأهواء الشبه بتصنيف المدارس العقدية, أن يصنف هذه المدرسة مدرسة كذا أو طائفة كذا أو الفرقة الفلانية ونحو ذلك, كما حصل في أهل الزمن المتأخر بالتعصب إلى مذهب أو إلى مدرسة أو إلى بلد معين, وهذه العقائد إنما هي عقائد قديمة وموجودة, وليس الإنسان بحاجة إلى أن ينسبها مثلاً إلى شيخ أو إلى إمام مثلاً في زماننا أو في القرن الخامس عشر أو السادس عشر أو القرن مثلاً الثالث عشر أو الثاني عشر أو العاشر ونحو ذلك, عليه أن يتناول ذلك ممن هو أعلى من ذلك قبل زمن التصنيف, تصنيف المذاهب إلى طوائف وإلى فرق وتقاتلها وتناحرها في هذا الباب الذي عظم وفحش في الزمن المتأخر, وهذا تسبب في كثير من المذاهب الحيد عن الحق بسبب هيبة وخشية التصنيف, الهيبة والخشية من التصنيف, يخشى أن يصنف أو أن ينتسب إلى الفرقة الفلانية, أو الطائفة الفلانية أو نحو ذلك, ولهذا ينبغي للشافعية أن يهتموا بعقيدة الشافعي، وأن يظهروها للناس, كذلك أيضاً الحنابلة عقيدة الإمام أحمد، وعقيدة الإمام مالك، الحنفية أن يأخذوا بعقيدة أبي حنيفة أو نحو ذلك, ولهذا العقيدة إذا نسبت إلى أئمتها, وكذلك نسبت إلى الأئمة في الصدر الأول فإنها أنقى ممن جاء بعدهم, ولهذا نجد أن مسألة التصنيف, وكذلك أيضاً الفرق والطوائف أثرت على الاستقامة, على العقيدة الصحيحة التي كان عليها الصدر الأول من الصحابة وكذلك أيضاً من التابعين وأتباعهم بإحسان, أثر ذلك عليهم, وذلك كل يتعلق بشيخه خشية أن ينسب إلى شيخ فلان أو نحو ذلك, ولكن دواوين الأمة الآن موجودة ومتوفرة في أيدي الناس من كتب السنة يستطيع الإنسان أن يأخذ أمثال هذه العقائد. ثمة عقائد موجودة في الحجاز, وكذلك أيضاً في مكة, في المدينة؛ عقائد الكوفيين, عقائد البصريين, عقائد الرازيين, عقائد الخراسانيين, عقائد الشاميين, عقائد المصريين, عقائد أيضاً المغاربة القديمة من القرن الثالث, القرن الرابع, وغير ذلك, كلها مشاربها يجد الإنسان بمجموعها أنها ترجع إلى معنى واحد؛ انشغال كثير من طلاب العلم أو العلماء بالعناية بتدريس كتب المتأخرين مع صحة ما فيها وموافقة لأئمة السلف أدى إلى إهمال المصنفات القديمة التي تعتني بكتب العقائد, وأدى ذلك إلى شيء من الحساسية والتنافر في مسائل العقيدة, ولهذا نقول: إنه ينبغي العناية بأمثال هذه الكتب, ثمة رسائل في أمور العقيدة

مهملة, قديمة, لأئمة الإسلام, أئمة السنة, ثمة عقيدة لسفيان بن سعيد الثوري وعقيدة للبخاري رحمه الله موجودة, ينبغي أن تخرج, أن تبين للناس من جهة معانيها, وكذلك أيضاً المراد منها, كذلك عقيدة للإمام الشافعي عليه رحمة الله, منثورة في هذا الباب والإمام مالك رحمه الله, وللإمام أبي حنيفة عليه رحمة الله, ولأصحابهم فيمن بعد ذلك أيضاً عقائد, أئمة الحديث, ثمة كلام أيضاً لأبي حاتم، ولأبي زرعة منثور في كتب ودواوين السنة, هؤلاء الأئمة وهؤلاء الجيل, هؤلاء قبل مسألة التصنيف المذهبي, وقبل الحزبيات التي بليت بها الأمة, التي جعلت الناس يحيد عن الحق خشية أن ينتسب إلى فرقة أو إلى طائفة, ثم أيضاً أنها أبرأ لذمة الإنسان, وأبرأ لديانته, أن يأخذ الإنسان الحق من أقرب الناس إلى منبعه وأصله, ولهذا نقول في هذا المعنى: في هذا الانفكاك بين الصدر الأول والمتأخر جاءت هذه المدارس المتأخرة من بيان منهج أهل السنة ومنهج أهل الحديث في مسائل الإيمان, مسائل التوحيد بجميع أنواعه, وكذلك أيضاً جزئياته وفروعه, جاءت تنسب إلى أئمة متأخرين, يظن أن هذه العقيدة هي عقيدة الشافعية, وهذه عقيدة الحنابلة أو غير ذلك, حتى أصبح في ذلك انفكاك, يظن أن هذه العقيدة هي عقيدة الشافعي على سبيل الحقيقة, أو هذه عقيدة الإمام أحمد أو غير ذلك؛ لأن هذا إنما يتبع الإمام الشافعي في مدرسته الفقهية ولا يلزم من ذلك أن يكون على مدرسته العقدية, وهذا يتبع الإمام مالك في مدرسته الفقهية لا يلزم أن يكون على مذهبه العقدي في هذا الباب, ولهذا نقول: إنه ينبغي العناية بأمثال هذه المصنفات, وأذكر أنني كنت في زيارة إلى مدينة القيروان في تونس وحدثت أهل العلم فيها عن أهمية العناية بعقائد الأوائل وتدريسها, وكذلك أيضاً بالمدرسة العقدية السلفية, فقالوا: لدينا في هذا البلد شيء من الحساسية بالعناية ببعض المدارس المتأخرة جداً, فهذا نوع من الذي حجب الناس عن فهم عقيدة السلف كما يريد الله سبحانه وتعالى, فجعل ذلك نفرة, فأخذوا يدرسون كتب المتأخرين الموجودة لديهم, فذكرت لهم المقدمة, مقدمة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، كنا في ذلك الجامع فقلت: هذه الرسالة صنفها رجل من هذه البلدة وهو جار هذا الجامع, عليكم –وهو مالكي أيضاً– بتدريسها للناس, فهي عقيدة سلفية, تجري مجرى ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة وكذلك أيضاً من التابعين في هذا الباب أن يعتنى بذلك, لهذا ينبغي للشافعية أن يجمعوا كلام الشافعي في العقيدة, وأن يجدوا في ذلك، وعلى المالكية أن يجمعوا ما جاء عن الإمام مالكرحمه الله في مسائل العقائد, وعن أبي حنيفة أيضاً في هذا الباب, ما جاء أيضاً فيما يتعلق في الحنابلة في هذا, ثمة أشياء مثلاً لدى بعض متأخري الحنابلة يختلف عن ما يؤصله الإمام أحمد عليه رحمة الله تعالى في هذا الباب. ثم ما تقدم الكلام عليه أن هذا هو أزكى وأبرأ لذمة الإنسان؛ أن يأخذ الإنسان عقيدته ويعرف سندها, ولهذا شعيب بن حرب عليه رحمة الله كما ذكر اللالكائي أنه سئل سفيان بن سعيد الثوري عن الأمر قال: إذا أفضيت إلى الله سبحانه وتعالى ثم سألني عما بعث نبيه عليه, فماذا أجيبه؟ أخبره بمسائل الإيمان, ثم قال له: يا شعيب بن حرب إذا سألك الله جل وعلا عن ذلك فقل له هذا, فإذا قال لك: من حدثك هذا؟ قال: فقل حدثني سفيان بن سعيد الثوري، ثم خلي بيني وبين الله, إذاً أنا أحدث بإسنادي عن رسول الله ﷺ, لهذا ينبغي للإنسان أن يتناول هذه الأمور من منبعها وأصلها, وأن لا يكتفي بكتب المتأخرين.

عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

بين أيدينا بإذن الله عز وجل في عدة مجالس نتكلم على عقيدة إمامين جليلين؛ عقيدة سلفية نقية في مسائل الإيمان وما يتعلق

أيضاً به من أحكام هي عقيدة موجودة ومقررة منذ مئات السنين, ولكن لم يتم العناية بها شرحاً وبياناً وتفصيلاً, لإمامين من أئمة أهل السنة, عرفا بالعلل والنقد, وهذه العقيدة وأمثالها مما يدرجها الأئمة في مصنفاتهم ينبغي أن يعتني بها طلاب العلم حفظاً, ودراسة, ونشراً وتوزيعاً, وكذلك أيضاً إحياء من جهة قراءتها للناس؛ حتى يدركوا العقائد الحقيقية التي أرسل الله عز وجل بها نبيه إلى الناس, ويعرفوا أيضاً إجماع الصدر الأول على معنى واحد, الشرقي والغربي, الرازيين, أهل الحجاز, أهل اليمن, أهل الكوفة, البصرة, العراق على سبيل العموم, الشام, مصر, فإذا سُلَّت وأخرجت هذه العقائد للناس عرفوا أنهم كانوا على عقيدة واحدة, الآن البلدة الواحدة من هذه البلدان فيها عشرات العقائد, وهي بلدة واحدة؛ بسبب ماذا؟ بسبب ما تقدم الإشارة إليه, هو الانفكاك بين الصدر الأول وبين مدارس الشيوخ المتأخرين, فيبدأ بسلوك المذهب على مذهب أحمد فقهاً, على مذهب الشافعي فقهاً, على مذهب مالك فقهاً, ثم إذا جاء بحث العقائد بحثها على سبيل الاستقلال فوقع لديه الخطأ, فنسب هذا الأمر إلى إمام المدرسة الفقهية وهو منها بريء, لهذا نقول: ثمة مصنفات عديدة في هذا الباب, وبين أيدينا عقيدة أسندها اللالكائي عليه رحمة الله في كتابه أصول اعتقاد أهل السنة عن الإمام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين عليهما رحمة الله؟

الإيمان قول وعمل

نشرع في الكلام في هذه العقيدة بإذن الله عز وجل ونعلق عليها مع بيان شيء من مسائلها على سبيل الاختصار.

قال المصنف رحمه الله تعالى في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين : [اعتقاد أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر الرازيين وجماعة من السلف ممن نقل عنهم رحمهم الله.

يقولوا: أخبرنا مُحَمَّد بن المظفر المقري قال: حدثنا الحسين بن مُحَمَّد بن حبش المقري قال: حدثنا أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك].

الشيخ: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم، هو: ابن الإمام الحافظ الناقد, كذلك أيضاً هو ناقد وحافظ أيضاً وبصير وعالم في أمور العلل, وبصير في مسائل الدين من مسائل العقائد وكذلك أيضاً من مسائل الفقه, وله فضل على هذين الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة، بل إن علمهما عليهما رحمة الله في مسائل العلل ومسائل السنة خاصة؛ لو لم ينقله لاندثر أكثره أو كثير منه, وله فضل في ذلك, ويظهر هذا من تتبع المصنفات في هذا الباب لهذين الإمامين, ومنها: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكذلك العلل لابن أبي حاتم، والنقول أيضاً المسندة عن هذين الإمامين فإن أكثر هذه النقول تكون بواسطة أبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.

[فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً].

هنا فيه الإشارة إلى مسألة مهمة قد تقدم الإشارة إليها وهي: أن الإنسان إذا أراد أن يسأل أحداً عن عقيدة ينبغي أن يسأله عمن أخذها, ولهذا هنا مع جلالة أبيه, ومع جلالة أبي زرعة ما سأله عما يدين الله عز وجل به مجرداً وإنما سأله عمن أخذ أيضاً؛ وذلك أن الإنسان يوم القيامة يسأل عمن أجاب المرسلين وعمن أجاب شيخه وأستاذه, ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص:65], وهذا الذي يسأل عنه الإنسان ويحاسب عليه من جهة الثواب, وكذلك أيضاً من جهة العقاب.

وكذلك أيضاً في هذا إشارة إلى أن هذه العقيدة ليست عقيدة لأبي حاتم ولأبي زرعة فقط وإنما هي إجماع أيضاً, فهذان الإمامان قد طافا البلدان تنقلاً.

وكذلك أيضاً فيه معنى مهم جداً أن هذين الإمامين مع عنايتهما بالسنة من جهة الرأي والأثر وأمور العلل النقدي, وهي المسائل الدقيقة, إلا أنهما يعتنيان أيضاً بمسائل الاعتقاد ومعرفة ما عليه علماء كل بلد, بمعرفة ما يقولون في مسائل الإيمان, وكذلك أيضاً فروعه, وهذا على ما تقدم الإشارة إليه أن الصدر الأول يجمعون, شاماً ويمناً وحجازاً وعراقاً, أنهم يتفقون على عقيدة واحدة, فهما ينقلان ما أجمع عليه العلماء في الصدر الأول ممن أدركوه, وبهذا نستطيع أن نقول: إن هذه العقيدة هي عقيدة جميع شيوخ أبي حاتم وأبي زرعة، فعليها الإجماع؛ وذلك لقولهما: أدركنا العلماء في جميع الأمصار, فكل من أدركوا من العلماء فهم على هذه العقيدة وهذا يدل على الإطباق, وهذا من وجوه الاستئناس بما فيها من معاني.

[فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص].

هنا يقول: فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص, الإيمان في اللغة له معاني, من أظهرها التصديق, والإيمان على ما تقدم الكلام عليه له أركان, وأركانه التي جاءت عن النبي ﷺ في حديث أبي هريرةفي الصحيحين, وكذلك أيضاً في حديث عبد الله بن عمر عن أبيه في صحيح الإمام مسلم قال: (الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره وبالبعث بعد الموت), فهذه هي أركان الإيمان, الإيمان هو واحد من جهة معناه وتحققه, وأما من جهة زيادته ونقصانه فهو ينقسم إلى شعب, أصله واحد وشعبه متعددة, ولهذا يقول النبي ﷺ, قال: (الإيمان بضع وسبعون أو ستون شعبة, أعلاها لا إله إلا الله, وأدناها إماطة الأذى عن الطريق), يتحقق الإيمان ابتداء بالتوحيد, بلا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله, والإتيان بمقتضاها, ولا يكمل الإيمان إلا باكتمال الشعب أو مجموعها, شريطة ألا ينتفي أولها وأعلاها.

وأما بالنسبة للكفر, فالكفر يختلف عن الإيمان, الكفر يتحقق بتوفر شعبة واحدة, أما الإيمان فلا يتحقق كاملاً إلا بتوفر جميع الشعب أو مجموعها وأولها لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله, وبهذا نعلم أن الكفر يكتمل كاملاً بورود شعبة منه, وبهذا نعلم أن ما يفهمه بعض العامة أن الإيمان لا ينتفي من الإنسان إذا كان يذكر الله أو كان يهلل أو كان يفعل شيء من الطاعات من القربات؛ من كفالة الأيتام أو الصدقة أو غير ذلك, أو حب المساكين والأرامل والعناية بهم وغير ذلك؛ وذلك لأن الكفر لا يحتاج إلى

انتفاء جميع شعبه حتى يتحقق, فلو جاء أكثر شعب الإيمان وجاءت شعبة واحدة من الكفر قضت على جميع الشعب؛ لأن الإنسان يكفر بواحدة فيكتمل كفره, أما بالنسبة للإيمان يتحقق إيمانه بالشهادتين وما في مقتضاها لكن لا يكتمل الإيمان إلا بمجموع الشعب التي قال عنها النبي ﷺ: (بضع وسبعون أو ستون شعبة), حينئذ يزداد في ذلك الإيمان, لهذا نفرق بين ثبوت أصل الإيمان, أصل الإيمان يثبت بالشهادتين وما في مقتضاها, وذلك من القول والعمل, وأما بالنسبة للزيادة فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية, وما هو العمل الذي يزيد به إيمان الإنسان وينقص؟ يأتي الكلام عليه بإذن الله تعالى.

أما ما يثبت به كفر الإنسان ويتحقق فيه الكفر كاملاً؛ فإن هذا ما دل الدليل على كفر صاحبه, والدليل في ذلك يؤخذ من الكتاب والسنة, وذلك أن الشارع قد رتب الذنوب وما يقترفه الإنسان من معاصي وظلم على مراتب: أعلاها الشرك الأكبر, بأسمائه, من الكفر الأكبر, وما يأتي أيضاً من مصطلحات من الجحود أو الإلحاد أو الظلم مما يطلق عليه في الشرع أو كذلك أيضاً في الأثر, يليه بعد ذلك الشرك الأصغر وما يأتي أيضاً من مرادفات ذلك من الكفر الأصغر ونحوه, يليه بعد ذلك الموبقات, وهي من الكبائر أعلاها, وأعلى الكبائر الموبقات, الرابعة الكبائر عموماً, وهي تشترك الرابعة مع الثالثة بدخولها في دائرة الكبائر, ثم الخامسة الصغائر من الذنوب, ثم السادسة اللمم, وهي مرتبة بين المكروهات وبين الصغائر, ما دون ذلك هي المكروهات, تكون إثماً إذا أقرها الإنسان وثبت عليها. ثم بعد ذلك يأتي دائرة الإباحة, ثم تتحول هذه الدائرة من دائرة الإباحة إلى أعمال الطاعات والقربات, وأول أبواب القربات هو نية العادات عبادات, فلم تشرع في ذاتها عبادة, وإنما تقلب في ذاتها إذا نواها الإنسان, فلا بد من نية حتى تتحقق, وذلك كعادة الإنسان في نومه, في مأكله, في مشربه, هذه يفعلها الإنسان, إذا نواها لغير الله لا يأثم؛ لأنها لم تشرع عبادة أصلاً, إذا نوى أن يأكل وهو لا يريد أن يأكل؛ لأجل أبيه أو لأجل أمه, أو لغرض في نفسه من طبيب نصحه بأكل أو شرب أو حمية أو نحو ذلك لا يأثم في ذلك؛ لأنها ليست عبادة, لكن لو نواها عبادة أن يتقوى بها على خير تحولت إلى عبادة, هذه هي أدنى مراتب العبادة, ثم يأتي بعد ذلك ما دل الدليل على كونه عبادة ولم يؤكده الشارع, وذلك من الأمور المستحبة, والأمور المستحبة على مرتبتين: استحباب عارض, واستحباب دائم, والدائم آكد, ثم يأتي بعد ذلك من أمور التشريع ما كان واجباً على فروض الكفاية, ثم ما كان واجباً على فروض الأعيان, وأعلى التكاليف هو توحيد الله سبحانه وتعالى, وهو على ما تقدم الكلام عليه على نوعين: ما يجب على الإنسان عيناً أن يتعلمه ولا يصح إيمانه إلا به, والنوع الثاني ما يصح الإيمان بدونه ولو وقف على دليله وجب عليه أن يؤمن به, فتعلم هاتين المرتبتين أفضل من تعلم غيرها, وثمة قرائن في معرفة فضائل الأعمال والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى في ذلك ربما يأتي الإشارة إلى شيء منها.

قوله هنا: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص, هنا ذكر قوله: عمل, هل يدخل في ذلك العمل القلبي؟ نعم؛ لأن القلب له قول وعمل, القلب يعمل, ولهذا يقول الله جل وعلا: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر:92-93], ماذا يعملون؟ لا إله إلا الله, ولهذا نقول: إن التوحيد الواقع في القلب عمل, فللقلب قول وله عمل, إذاً فهذه العبارة في قول الأئمة: الإيمان قول وعمل, شامل لعمل القلب وقوله, ولقول اللسان وفعله, ولعمل الجوارح وفعلها, فما يكون من القلب من الإيمان والتصديق, هذا قول, أما بالنسبة للعمل, عمل القلب؛ فهو ما يتعلق من الإخلاص لله سبحانه وتعالى في أمر العبادة الذي يأتي على سبيل الاعتراض أن يخلص لله عز وجل في عبادة, أن يخلص لله عز وجل في شيء من هذه الأشياء فنقول حينئذ: للقلب

عمل وله قول, بالنسبة لقول اللسان هل يسمى قول أو يسمى عمل؟ نقول: قول اللسان هو قول بالاتفاق, وأما إنزال وصف الفعل عليه هذا محل خلاف عند العلماء على قولين, والصواب في ذلك أنه يسمى فعل, ولهذا يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العظيم: ﴿ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام:112], فسماه الله جل وعلا قولاً ثم وصفه الله جل وعلا بالفعل, ولهذا نقول: إن القول يسمى فعلاً, فالقول هنا الذي يكون به الإيمان بالشهادتين, وذلك لحديث عبد الله بن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ قال: (إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن مُحَمَّداً رسول الله), فيؤمنوا بذلك, أن ينطقوا بالشهادتين, فهذا قول اللسان, وهذا أعلى مراتب قول اللسان, لهذا نقول: إن لقول اللسان مراتب: أعلاها الشهادتان, ثم يليها بعد ذلك ما في معناها من ألفاظ الإيمان, وذلك مما يثبت الرجوع إلى الله من قول الإنسان: إنا لله وإنا إليه راجعون, أو لا حول ولا قوة إلا بالله, وذلك لتضمنها لبعض أو أكثر معاني لا إله إلا الله, ولا إله إلا الله؛ أي: لا معبود بحق إلا الله, وفسر ذلك ابن جرير الطبري عليه رحمة الله بهذا المعنى, قال: لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله, والله سبحانه وتعالى هو علم على ذات الله جل وعلا, وقيل إنه أصح ما جاء في اسم الله الأعظم, ولم يثبت عن النبي ﷺ في اسم الله الأعظم خبر, والأحاديث الواردة في ذلك معلولة, وأمثلها في ذلك هو ما جاء أن الله هو اسم الله الأعظم؛ وذلك لاشتماله على جملة من المعاني, واختلف في أصل اشتقاق الله, ومنهم من يقول: إنه مشتق من لاه, يعني: اختفى ولم يرى, واحتجب, ويحملون ذلك أو يستدلون على ذلك بقول الشاعر:

لهت فما عرفت يوماً بخارجة ياليتها برزت حتى رأيناها

ومنهم من يقول: إن الله مشتق من إلهة وهو: العلو والارتفاع, فالشيء المرتفع يسمى إلهة, ويستدلون بقول الشاعر العربي:

تروحنا من الدهناء عصراً وأعجلنا الإلهة أن تغيب

والمراد بذلك هي الشمس التي ترتفع, فيخشون أن تغيب, الإلهة يعني: ما كان مرتفعاً, قالوا: فعلو الله سبحانه وتعالى وارتفاعه اشتق منه ذلك, ومنهم من يقول: أنه مشتق من أَلِه, يعني: التجأ, فمن التجأ إلى أحد مستغيثاً به لاه به, ولهذا يقول الشاعر:

ألهت إليكم في أمور تنوبني فألفيتكم منها كراماً أماجداً

ألهت إليكم يعني: التجأت إليكم فزعاً أريد من ذلك النصرة والتأييد, ومنهم من يقول: إنها مشتقة من أَلِه يعني: من ثبت ولم يتغير, وهو دوام الحال وعدم التغير بالحوادث, ولهذا يسمي العرب ما يثبت ولا يتغير في جسد الإنسان كالوشم فإنه يثبت في ذلك يقولون في أن الواشم في ذلك آلِه, يعني: يصنع ذلك الوشم في اليد ولا يتغير, ولهذا يقول الشاعر:

كأن بقاياها رسوم على اليد

يعني: لثبوتها وعدم تغيرها, قالوا: والله جل وعلا كذلك لا تغيره الحوادث, والله سبحانه وتعالى باق على حاله لا يحول ولا يزول.

قول المصنف رحمه الله هنا: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص, عمل الجوارح الذي به يثبت الإيمان, العمل على نوعين: عمل اختصت به شريعة مُحَمَّد ﷺ, وعمل لم تختص به شريعة مُحَمَّد, وإنما دلت الأدلة عليه, إما دليل شرعي أو دليل من الفطرة والطبع, دليل الشرع دلت الشرائع السابقة على ثبوته, وذلك من بذل التحية, دلت سائر الشرائع على بذل التحية, وأما دليل الطبع من الأعمال من إغاثة الملهوف, إذا وجدت أحداً كسيراً حملته, إذا وجدت محتاجاً أعنته, هذا دليل الفطرة, الإغاثة ونحو ذلك, إذاً ثمة من الأعمال الصالحة ما انفردت الشريعة به وما لم تنفرد الشريعة المحمدية به فدل شرع سابق أو طبع فطري عليه, المراد هنا في زيادة الإيمان ونقصانه وثبوت الإيمان؛ نقول: لا يثبت الإيمان ولا يتحقق إلا بما اختصت به الشريعة المحمدية, ولكنه يزيد وينقص بما دل عليه الطبع وما دل عليه الشرع, بهذا نعلم أن الإيمان إذا انتفى من الإنسان فبسبب شيء قد اختصت به شريعة مُحَمَّد ﷺ أو أكدته ولو دل في الشرائع السابقة؛ وذلك كمسائل الإيمان التي تشترك مع سائر الأنبياء, لهذا نقول: لا نثبت لأحد الإيمان لأنه يسلم على الناس, أو لأنه بر الوالدين, أو لأنه يغيث الملهوف, أو يكرم الجار أو غير ذلك؛ لماذا؟ لأن هذا دل عليه الطبع ودل عليه شرع سابق, لا يوجد دليل وبرهان أنك فعلت هذا الفعل إيماناً بشريعة مُحَمَّد ﷺ, ما هي الشرائع التي جاءت عن النبي ﷺ على سبيل الانفراد؟ الصلوات الخمس: الفجر ركعتين, الظهر أربع, العصر أربع, المغرب ثلاثاً, العشاء أربع, هل هذا دلت عليه شريعة سابقة على مثل هذا الانتظام أو دل عليه طبع؟ ما دل عليه طبع, لهذا الذين يثبتون الإيمان للناس لمجرد الصدقة وبذل السلام, وإغاثة الملهوفين ونحو ذلك هؤلاء على حق أم على باطل؟ على باطل, لهذا حاتم بن عبد الله الطائي كان صاحب خلق وكرم هل أثبت له النبي ﷺ الإيمان بهذا؟ ما أثبت له الإيمان, قال النبي ﷺ: (إن أباكِ يحب مكارم الأخلاق, وأراد شيئاً فوجده), ولكن الإيمان من جهة الحقيقة لا يثبت إلا بما اختصت به الشريعة ليدل ذلك على الانقياد والاتباع؛ لأننا هنا نعرف الإيمان؛ ما هو الإيمان؟ الإيمان المحمدي الذي جاء به النبي ﷺ.

قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص, قبل الزيادة والنقصان لدينا ثبات, كيف يثبت أصلاً؟ كيف يثبت الإيمان؟ تقدم معنا أركان الإيمان ومراتب فرض الأعيان وفرض الكفاية وما يجب على الإنسان بين ذلك, الإيمان لا يثبت للإنسان إلا بثبوته في قلبه وعلى لسانه وعلى جوارحه, وحتى تفهم هذه المسألة هنا, في قول المصنف: الإيمان قول وعمل, وبعض المصنفين يستعمل العبارة يقول: قول وعمل واعتقاد؛ حتى يبين بمزيد بيان يفهم الناس ذلك.

يثبت الإيمان بثبوت هذه الثلاثة: إذا تقرر لدينا فهم الإيمان كيف يثبت, لا نستشكل كيف ينتفي؛ لأنك إذا عرفت ما هو الإيمان ثباتاً وثبوتاً في قلب الإنسان عرفت كيف ينفى, الإيمان قول وعمل واعتقاد, لنأخذ هذا الاصطلاح, قول وعمل واعتقاد, هذه أجزاء الإيمان أم شروطه أم أركانه أم واجباته؟

لا شيء من ذلك, هي الإيمان كله, المغرب كم ركعة؟ ثلاثة, هي المغرب أم شروطه ثلاث ركعات؟ واجباته ثلاث ركعات أم هو المغرب؟ هو المغرب, إذا صلى الإنسان ركعتين, هذه مغرب أو ليست مغرب؟ ليست مغرب, إذا وقع مبطل في أحد الركعات,

في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة, في القول أو العمل أو الاعتقاد بطلت كلها أم بطلت واحدة؟ بطل الجميع, ولهذا نقول: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد, هل هذه أجزاء بحيث لو زال جزء نقول: بقي الثلثين؟ لا, نقول: هو الإيمان كله هكذا, بهذا نعلم أن طروء الكفر, طروء الناقض لواحد منها مزيل لها كلها, إذا انتقض وضوء الإنسان في الركعة الثالثة تبطل الأول والثانية؟ نعم, لا نجزئ الإيمان, إذا تعمد الإنسان على فعل مبطل في الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة وضبط غيرها هل يعني ذلك بطلان الصلاة كلها؟ تبطل الصلاة كلها وكذلك الإيمان, وليس لأحد أن يقول: هذا الرجل فعل وفعل وفعل, صلى الركعة الأولى منضبطاً وصلى الثانية منضبطاً وإنما انتقض وضوئه في الثالثة فلماذا يذهب ذلك هدراً؟ هل هذا من الشرع؟ ليس من الشرع, وبهذا نقول: إن من قال أن من سجد لصنم يُرجع إلى قلبه في هذا حاجة؟ ليس في هذا حاجة؛ لأن الإيمان يثبت بهذه الأشياء, وينتفي بورود النفي على واحد منها, ولهذا نقول: إذا عرفنا كيف يثبت الإيمان من جهة الأصل عرفنا كيف ينتفي, طرأ الإرجاء على هذا الباب, طرأ الإرجاء على هذا المعنى وهذا الإرجاء سببه هو تقسيم هذه الثلاثة بعبارات, لم يكن عند السلف واجبات ولا شروط ولا أقسام ولا أجزاء ولا أركان, لم يكونوا يفصلون هذه التفاصيل, وإنما يقولون: الإيمان هو, كما تقول المغرب ثلاث ركعات, أيها المغرب الأولى أو الثانية أو الثالثة أو جميعها؟ جميعها, هي كتلة واحدة, وكذلك أيضاً الإيمان, إذا ورد مبطل على واحدة منها بطلت جميعاً, ولكن لما جزؤها ثباتاً جزؤا الكفر الذي ينزل عليها, ففصلوها ابتداء, قالوا: يكفر عملاً, لا يكفر قولاً ولا يكفر اعتقاداً, والسبب في ذلك هو الخلل في التفصيل أصلاً, لهذا نقول: ينبغي على طالب العلم إذا سئل عن الإيمان أن يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد, هل هذه أجزاء, شروط, واجبات, أركان؟ بعض مؤدى هذه العبارات بعضها يؤدي إلى مقصد صحيح, ولكنه ربما يفضي إلى التزام خاطئ حينما يأتي إلى مسائل الكفر؛ لأن لدينا إيمان يقابله كفر, فأنت إذا استقر لديك فهم الإيمان على هذا النحو لست بحاجة إلى الاستشكال في مسائل الكفر, فإذا كفر الإنسان بسب الله، وهو يصلي كفر أو لم يكفر؟ كفر, لا نسأله عن نيته, إذا سجد لصنم وهو يؤدي الصلوات الخمس، وورد به كفر كشيء من النواقض التي تعترض للصلاة, فينبغي فهم ذلك وإدراكه.

قوله: "يزيد وينقص", لم يتكلم المصنف عليه رحمة الله على مسألة زواله, وذلك لإتيانه لمسألة زوال الإيمان لأنه يأتي بعد ذلك, وإنما هو يتكلم على إيمان مستقر, قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص, الزيادة والنقصان, الزيادة تكون بالطاعة, فإذا ثبت الإيمان جاز أن تستقل الزيادة والنقصان بأي واحد من هذه الثلاثة, بمعنى: أن القول والعمل والاعتقاد إذا ثبت إيمان الإنسان عليه هل يصح أن يزيد الإيمان بالقول من دون عمل؟ قال: سبحان الله وبحمده, يزيد الإيمان أو لا يزيد؟ يزيد, لا نشترط الثلاثة, وإنما نشترط مصاحبة القصد القلبي, أن تنوي ذلك لله, فإذا عمل عملاً ولم يتكلم هل يؤجر على ذلك أو لا يؤجر؟ حمل متاعاً مع أحد ونوى أنه لله؛ هل يلزم من زيادة الإيمان ونقصانه توفر الثلاثة؟ لا, نشترطها في الثبوت لا في الزيادة, كذلك أيضاً في نقصان الإيمان؛ لأن نقصان الإيمان شيء وانتفاؤه شيء آخر, فينقص الإيمان بمعصية عملية ولو لم يتكلم, ما كان قاصداً لها, لهذا نقول: إن زيادة الإيمان ونقصانه تختلف عن ثباته وزواله, والإيمان يزيد بالطاعة على اختلاف أنواعها, عبادة, طاعة قلبية؛ وذلك من المحبة والخوف والرجاء وزيادة ذلك لله سبحانه وتعالى, أو القولية؛ من التسبيح والتهليل والتحميد وذكر الله عز وجل, قراءة القرآن, بذل السلام, وغير ذلك, إرشاد الناس, دلالتهم إلى الخير والحق, الدعوة إلى الله, التعليم وغير

ذلك, عمل الجوارح؛ من الصلاة وكذلك أيضاً إغاثة الملهوف, إطعام الناس وغير ذلك من عمل الإنسان الذي يفعله فإن هذا يزيد في عمل الإنسان وإيمانه, وكذلك أيضاً بالنسبة للنقصان, ينقص بالمعاصي العملية؛ كشرب الخمر والزنا, وكذلك أيضاً القولية؛ كالسب والشتم واللعن والغيبة والنميمة, وكذلك أيضاً ما يتعلق في قلب الإنسان, يأثم الإنسان بعمل قلبي, ولو لم يقل ولو لم يفعل, إذا عزم على عمل محرم وقصده ومنعه من القول به وفعله مانع غير الله, هم وعزم, ولكن الذي لا يؤاخذ عليه الإنسان هي خطرات النفس والوساوس, لهذا الإنسان ينبغي أن يتوب أيضاً من نية وقصد الشر إذا حال دونه غير الله سبحانه وتعالى.

الدرس الثاني

من عقيدة أهل السنة: الإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق, أنزله الله جل وعلا على رسوله ﷺ, والإيمان بالقدر خيره وشره من الله عز وجل, وهو ركن من أركان الإيمان, ومن نفى القدر لا يثبت له إيمان لزوال ركن من أركان الإيمان، وأن خير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب ﷺ.

- **القرآن كلام الله**

الملقي: [والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته].

هنا هو يقول: والقرآن كلام الله غير مخلوق, القرآن كلام الله سبحانه وتعالى, واختلف العلماء في لفظ القرآن هل هو مشتق أم جامد, هل هو مشتق من قرأ يقرأ أم هو علم على الكتاب الذي أنزله الله عز وجل على رسوله ﷺ, اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين: منهم من قال: إنه علم, ومنهم من قال: إنه مشتق, والصواب في ذلك: أنه مشتق؛ وذلك يظهر في ظواهر القرآن كما في قول الله جل وعلا: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق:1], وكذلك أيضاً في ظاهره الأصل في لغة العرب أن الألفاظ العربية مشتقة إلا لدليل خاص بين يدل على أنها جامدة.

والقرآن هو: الذي أنزله الله جل وعلا على رسوله ﷺ, وله أسماء: القرآن, الفرقان, الكتاب, وغير ذلك من أسماء جاءت في كلام الله عز وجل أو في سنة رسول الله ﷺ, خصه الله جل وعلا بجملة من الخصائص؛ منها: أن الله عز وجل يحفظه من الدخيل فيه, من التبديل حرفاً أو التبديل المطلق معنى, فلا يطرأ عليه تبديل مطلق بحيث لا يدركه ولا يعرفه أحد, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:9], وأما بالنسبة ما يطرأ عليه من تبديل معنوي فإنه يعرفه أهل العلم, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران:7], فمدارس الزيغ ومدارس الأهواء تنشأ من ماذا؟ تنشأ من زيغ قد استقر قبل النظر في كلام الله, ثم ينظر في كلام الله فيبني دليلاً على زيغ سابق, ولهذا القرآن من جهة الأصل لا يخلق الشبهة في القلب, القرآن شفاء, فإذا وجد الزيغ في القلب فاستل

الإنسان ما يؤيده فإن هذا من مواضع الفتنة التي يفتن فيها كثير من الناس.

وهنا في قوله: والقرآن كلام الله غير مخلوق, نزل به روح القدس جبريل على رسولنا ﷺ, وجبريل نزل بجميع القرآن على الرسول ﷺ, وعلى سائر كذلك الأنبياء, وأخذ النبي ﷺ جميع أحكام الشريعة منه إلا شريعة واحدة وهي شريعة الصلاة أخذها من ربه سبحانه وتعالى كفاحاً, والأصل في ذلك في الشريعة أنها عن رسول الله عن جبريل عن ربه سبحانه تعالى, ولهذا يقول أحمد بن زيد بن هارون كما روى الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية, قال: إنما هي, يعني: الشريعة, صالح عن صالح, وصالح عن تابع, وتابع عن صاحب, وصاحب عن رسول الله, ورسول الله عن جبريل، وجبريل عن الله, هذا هو سند الوحي, سواء كان ذلك من الكتاب أو من السنة إلا أن الكتاب من جهة اللفظ والمعنى من الله سبحانه وتعالى, وأما بالنسبة للسنة فالمعنى من الله سبحانه وتعالى واللفظ من رسول الله ﷺ, وإنما الخلاف يقع في مسألة الحديث القدسي, والخلاف في ذلك, وليس هذا محل بحث هذه المسألة.

يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق, يسمى كلام الله, وقول الله, يسمى الكلام والقول والنبأ والحديث, حديث الله, ونبأ الله, وكلام الله, وقول الله سبحانه وتعالى, وأشهر هذه الأوصاف التي جرى عليها وغلب أيضاً استعمالاً في كلام الله كلام الله سبحانه وتعالى, وينسب لله سبحانه وتعالى لكونه صفة من صفاته جل وعلا, لا ينسب لله كما يقول المبتدعة نسبة تشريف فقط كما تنسب السماء والأرض لله باعتبار أنه خلقها, وذلك لأنه صفة من صفات الله سبحانه وتعالى؛ كقولنا: يد الله, وقوة الله, وقدرة الله سبحانه وتعالى, وهذه كلها صفات, يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6], كلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق, وهذه البدعة نشأت في زمن التابعين, ومن العلماء من يقول أنها نشأت في زمن الصحابة ولكنها كانت خفية, وكان الصحابة يقولون بنفي هذا, جاء في ذلك جملة من الآثار عن السلف الصالح في هذا, لم يثبت عن رسول الله ﷺ إطلاق مثل هذه العبارة؛ غير مخلوق, ولكن هذا المعنى مستقر ومستفيض, لكن جاء عن الصحابة, جاء من حديث علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر:28], قال: غير مخلوق, وكذلك أيضاً جاء عن عبد الله بن مسعود عليه رضوان الله أنه قال: القرآن غير مخلوق, وجاء عن غيرهما وفيه ضعف, وأصح ما جاء في هذا هو عن عبد الله بن عباس وعن عبد الله بن مسعود عليهما رضوان الله تعالى, ثم كثر هذا القول في ذلك عن أئمة التابعين, وذلك للبدء بهذا القول, ثم اشتهر في ذلك عن أتباع التابعين, وحدثت في ذلك لما تعاظمت هذه الفتنة في الأمة؛ وهي القول بخلق القرآن.

ومن الأمور التي ينبغي أن تفهم أن مسائل الدين وأصوله العظام لاستقرارها وبيانها لا يتكلف الصدر الأول لها بياناً من جهة اللفظ؛ لثبوت هذا المعنى وعدم ورود الشبهة عليه, وكذلك أيضاً ينبغي أن نعلم أن من الأصول التي يرجع إليها في فهم العقيدة الصحيحة أن يرجع إلى الصدر الأول ويُحذر من معاني وأفهام العجم المنتسبين للإسلام؛ وذلك أن أصول البدع نشأت من العجم, ربما بحسن قصد, فأخذوا القرآن على سليقة ليست عربية, فأرادوا أن يفهموا القرآن من غير إحاطة بتنزيله فوقع لديهم شيء من الخلل؛ لأن فهم تركيب القرآن من جهة ألفاظه ومعانيه وكلماته يختلف عن فهم سياقه ووضعه في التنزيل؛ لأنه ربما

تكون اللفظة من الألفاظ المشتركة التي تشترك مع غيرها, فحملها على معنى لم ينزل صواب من جهة اللغة خطأ من جهة التنزيل والوضع, وربما يكون هذا حتى عند بعض الصدر الأول؛ لأنه ليس من أهل لغة قريش, وقد اختار الله جل وعلا نبيه عليه الصلاة والسلام وهيأ له الأسباب ليكون عليه الصلاة والسلام أفصح العرب, ولهذا يروى في الخبر قال: (ولدتني قريش, ونشأت في بني سعد بن بكر, فأنى يأتيني اللحن؟), بنو سعد بن بكر أفصح أو من أفصح العرب, هم الذين نشأ فيهم الرسول ﷺ, وأنجبته قريش أيضاً أفصحها, فلا مدخل على شيء عليه, فالنبي عليه الصلاة والسلام في هذا أفصح العرب بالاتفاق, ومن قال أن ثمة أحد أفصح من رسول الله ﷺ فقد كفر بدين الله سبحانه وتعالى, فرسول الله ﷺ أفصح العرب لساناً, وأظهرهم بياناً؛ لأن الله عز وجل هيأ له الأسباب في ذلك, وكذلك أيضاً حماية, وهذا مقتضى حماية الدين, ولأن الله عز وجل جعل له هذا الإعجاز؛ الكتاب المبين, فأجراه الله جل وعلا على لسانه عليه الصلاة والسلام.

القرآن كلام الله ليس بمخلوق, نشأت البدعة في هذا, وعلى ما تقدم هي قول من قول منتسبة الإسلام من العجم, وهذا أيضاً فيما يتعلق بالقدر, ومسائل الإرجاء, ومسائل الاعتزال, ومسائل الرفض وغير ذلك, إذا أراد الإنسان أن يتتبع أصول البدع يجد أن أصلها ومردها إلى العجم, ولهذا أبو الفرج ابن الجوزي حينما ينصح ابنه في رسالته له قال: واحذر من كتب التفسير التي صنفها العجم, مع ما فيها من معاني جليلة ولطائف إلا أنها تقع في شيء من الخطأ, خاصة فيما يتعلق في مسائل الأسماء والصفات, ومسائل الإيمان, وكذلك أيضاً بعض المعاني المتعلقة بأمور القياس والاستنباط وغير ذلك؛ فيقع في ذلك خلل, لهذا نقول: إن من الفقه في الدين في مسائل العقيدة وكذلك أيضاً معرفة الحلال والحرام أن يرجع الإنسان إلى مأرز الإيمان والموضع الذي نزل عليه اللغة, وذلك في المدينة وكذلك أيضا مكة, قد يكون الإنسان نائياً وهو عربي, ولكن ربما يفهم القرآن على غير مراد الله عز وجل له, جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث عدي بن حاتم عليه رضوان الله في قصة الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر, فسره عدي بن حاتم بالعقال, بالحبل, تفسير لغوي صحيح, لكن وضعاً وتنزيلاً خطأ, وهو عربي طائي, لكنه ليس من أهل اللسان الذي نزل القرآن عليه وضعاً, وإن كان نزل القرآن بلسان عربي مبين لكن له وضع, اختيار من بعض المواضع والألفاظ التي نزل عليها القرآن, إذاً فكلمة الخيط تشمل معاني؛ منها الحبل, العقال, منها الخيط الأبيض والخيط الأسود من الفجر, نزل القرآن على هذا, من الذي يفهم أنه على هذا لا على هذا وهذا؟ من نزل بلسانهم, وهذا في جزئيات وقع في الصدر الأول, وإن كان يسيراً في الصحابة أو نادراً, فإنه يقع أيضاً في مسائل العقائد, ولهذا نجد البدع والشبهات كثيرة, تنتشر في سبب وضعف كلام الله سبحانه وتعالى عند بعض المنتسبة للإسلام من العجم.

هنا يقول: والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته, كلام الله سبحانه وتعالى سواء كان كلاماً أو مكتوباً أو محفوظاً في الصدور فهو كلام الله, كلام الله سبحانه وتعالى ليس بمخلوق, لهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم, قال: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت:49], فكونه في الصدور ما سلبه الله عز وجل أن يكون كلامه سبحانه وتعالى, كذلك أيضاً إذا تلفظ الإنسان بالكلام هل هو كلام الله أو ليس بكلام الله؟ كلام الله؛ لأن الله جل وعلا يقول في كتابه العظيم: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6], من الذي يتكلم؟ الذي يتلفظ من هو؟ الذي يتلفظ رسول الله ﷺ بكلام الله سبحانه وتعالى, ولهذا بجميع جهاته سواء كان مكتوباً في المصاحف, أو كان متلواً بالألسن, أو كان

محفوظاً في الصدور فهو كلام الله سبحانه وتعالى بجميع جهاته, ويستشكل البعض حينما يدخلون في تفاصيل أمثال هذه الجزئيات في مسائل الحبر والورق والصوت وغير ذلك؛ فأوغلوا في هذه الجزئيات فأوردت لديهم كثير من الشبه, السلف الصالح لم يكونوا أهل تكلف, ولهذا لم تقع لديهم الإشكاليات, يقولون: كلام الله, وانتهى, لما دخل أهل البدع في هذه التدليلات دخل فيها أئمة السنة لا إقراراً لها ولكن نفياً لخبث الكلام الداخل على الحق, فيقولون الورق مخلوق, والحبر كسائل مخلوق, ولكن ما هذا؟ هذا كلام الله؛ لماذا؟ لأن كلام الله صفة من صفاته, فإذا قلت أنه مخلوق؛ فإذا خلقت الصفة فإن الموصوف مخلوق تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً, وهذا ما حمل المتكلمة سواء من المعتزلة أو الأشاعرة في الخوض في هذا الباب إلا للاستشكال في هذا المعنى؛ لأنهم قالوا: لو قلنا بأنه بصفة لله سبحانه وتعالى لزم من ذلك عند استقرارهم في نفوسهم أنه مخلوق يلزم من ذلك أن الخالق مخلوق تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً, فوقعوا في الضلال في هذا الباب, ولهذا شدد العلماء النكير في هذا لمؤداه إلى الباطل, وذلك أنه يوافق قول الجهمية الذين يقولون بالحلولية والاتحاد, وأن الله عز وجل حال في كل مكان فلا فرق بين الخالق والمخلوق؛ لأنه يشترك في هذا الباب, ولهذا نقول: إنه بجميع جهاته, سواء كان متكلم به أو مسموع أو مكتوب أو محفوظ في الصدور فإنه كلام الله سبحانه وتعالى, وهذا هو المراد بقوله: بجميع جهاته؛ لأن القرآن إما أن يكون محفوظاً في الصدر لا ملفوظاً ولا مسموعاً, وإما أن يكون مكتوباً, وإما أن يكون مقروءاً, وإما أن يكون مسموعاً, وبجميع جهاته هو كلام الله سبحانه وتعالى ليس بمخلوق, وأما تلفظ الإنسان بالقرآن فنقول: الكلام كلام الباري والصوت صوت القارئ من جهة نبرة الصوت هذا غليظ, هذا رقيق, هذا ثخين, هذا يتغنى, هذا لا يتغنى, هذه الأصوات هي أصوات الناس, أما الكلام فهو كلام الله سبحانه وتعالى.

الإيمان بالقدر خيره وشره

[والقدر خيره وشره من الله عز وجل].

هنا يقول: والقدر خيره وشره من الله عز وجل, تقدم أن هذا ركن من أركان الإيمان؛ كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي مسلم من حديث ابن عمر عن أبيه قال: (الإيمان أن تؤمن بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, وبالقدر خيره وشره, وبالبعث بعد الموت),إذاً نقول: إن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان, ومن نفى القدر لا يثبت له إيمان لزوال ركن من أركان الإيمان, فإذا زال ركن واحد منها زال الإيمان كله, ولهذا يقول عبد الله بن عمرعليه رضوان الله تعالى لما قيل له كما جاء في الصحيح: (إن أقواماً يقولون: إن الأمر أُنُف, وألا قدر, قال: أخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني, وأنه لا يكون إيمان أحد حتى يؤمن بالقدر).

والقدر مشتق من التقدير, وهو: دقة الحكمة, ولازم القدر العلم, أنه لا يمكن أن الإنسان يقدر شيئاً إلا وهو عالم, ولا يعلم الشيء إلا وهو مقدر له, فعلم الإنسان بالشيء وتفاصيله الكاملة لا بد أن يكون هو الذي قدره؛ لله المثل الأعلى ولكن على سبيل المثال إنسان يعرف مداخل ومخارج ودقائق البناء ونحو ذلك, يعرف مواضع المدينة ومداخلها وطرقاتها ومياهها ومخارجها

ونحو ذلك, كلما كان أبصر علماً بدقائقها ولو دقة حتى أنابيب الماء دليل على ماذا؟ أنه هو الذي صنعها, وكلما ضعف في جانب العلم دل على أنه ليس هو الذي صنعها وقدرها على هذا النحو, ولهذا كمل الله جل وعلا علماً فكمل تقديراً, وثمة تلازم في هذا الباب بين العلم والقدر, فمن نفى القدر يلزم منه أن ينفي العلم؛ فكيف يقدر من لا يعلم؟ فلا بد أن يكون الذي قدر ذلك هو العالم, ثم أيضاً من قال: إن الله عز وجل لم يقدر على الخلق شيء, يلزم من ذلك أنه لا يعلم ما يكون, ما يسقط من ورق الشجر, ودقائق الخلق, وحال الإنسان, وعمره, وأجله, دقائق الإنسان وتفاصيله وكم يولد له, هذه الدقائق وتفاصيل الجزئيات مما يدق عن ذهن الإنسان عن استيعابه إذا أثبتناه علماً لله عز وجل؛ هذه الدقة المتناهية في هذا العلم؛ هل هذا دليل على وجود القدر أو عدمه؟ على وجود القدر, ولكن نقول: إن نفاة القدر على نحوين في باب العلم:

النحو الأول: ينفون القدر ويلتزمون بنفي العلم, تعالى الله عن ذلك, وهؤلاء طائفة شبه انقرضت.

النحو الثاني: ينفون القدر ولا ينفون العلم, وهؤلاء يقعون في التناقض، ولهذا يقول الإمام أحمد وكذلك الإمام الشافعي يقول: يخاصم القدرية بالعلم, فإن أثبتوه أثبتوا القدر, وإن نفوا القدر فيلزم من ذلك نفي العلم, وحينئذ يكفرون أشد بنفيهم للعلم, ولهذا نقول: إن الله سبحانه وتعالى يقدر كل شيء على خلقه ولو كان يسيراً.

وفرق بين القضاء والقدر, القضاء أوسع من معنى القدر, القدر المراد بذلك هو: الأمر الكوني, وأما القضاء فهو شامل للكوني والشرعي, شامل للأمر الكوني والشرعي, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء:23], هذا قضاء شرعي, ولهذا يقول عبد الله بن مسعود كما في تفسيره, قال: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء:23], قال: أمر ووصى, فبعضهم يستدل بالقضاء الشرعي على القضاء القدري الكوني, وليس كذلك, فإذا أطلق القضاء في الشريعة فالأصل فيه الكون والتدبير الكوني وما يكتبه الله سبحانه وتعالى على عباده وعلى المخلوقات.

ويقول هنا: والقدر خيره وشره من الله سبحانه وتعالى, يذكر العلماء القدر خيره وشره من الله, ويذكرون الشر والخير لأنه من دواعي نفي القدر أن نفوس بعض الناس يريدون تنزيهاً بنفي القدر أن الله لا يقدر الشر على الناس, لا يقدر الأذية الكونية بالغرق والحرق والتعذيب, أن يدفن الإنسان ويهلك, ويموت أو يحرق, أو يؤذى, أو غير ذلك, هي مشاعر توجد في نفس الإنسان يربط بها أمر الله سبحانه وتعالى, وليس كذلك؛ لماذا؟ لأن أمور الله عز وجل لا ترتبط بمشاعر الإنسان, فالله سبحانه وتعالى له صفات وله أسماء لا تتعلق بما يدركه الإنسان, فإن الله عز وجل لا يحيط أحد به شيئاً إلا بما أذن الله جل وعلا به. والقدر على ما تقدم هو: التقدير, ولازم القدر على ما تقدم: العلم, لهذا نقول: لدينا العلم ولدينا الكتابة ولدينا أيضاً التقدير ومشيئة الله سبحانه وتعالى, والمشيئة على نوعين: مشيئة الله سبحانه وتعالى, ومشيئة العبد, ولا يشاء العبد إلا بعد مشيئة الله سبحانه وتعالى, ولذلك يقول الله جل وعلا: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان:30], ومشيئة الله سبحانه وتعالى هي السابقة, ومشيئة العبد اللاحقة, يقدرها الله جل وعلا, مشيئة الله ماضية, ومشيئة العبد قاصرة, وهي خاضعة لمشيئة الله سبحانه وتعالى, ومن دواعي النفي عند بعض الطوائف في هذا الباب كالمعتزلة الذين ينفون القدر, يريدون تنزيهاً, أي: أن الله لا

يقدر الشر على عبده ثم يعذبه عليه, ولكن نقول: إن الله سبحانه وتعالى أثبت مشيئة للإنسان, وبها يعذب, فلا يعذب الإنسان إلا لاختياره ومشيئته, فإذا وقع له اختيار وقع عليه العقاب, وإذا نزل عليه القدر بلا مشيئة منه فإنه لا يعذب على ذلك؛ كالذي يسقط ويقتل أحداً, أو يطعم ضيفاً ولا يعلم ثم يموت ذلك الضيف, لا يعذبه الله عز وجل بتسمم ذلك الطعام؛ لأنه ليس اختياراً منه, هل وجد له مشيئة اختيارية؟ ليس له, لا يوجد هذا, وإنما هو أمر من الله سبحانه وتعالى قدر, ولهذا نقول: إن الله عز وجل يعاقب العبد على مشيئة العبد التي جعلها فيه, فنفاة القدر استشكلوا أن الله يقدر على العبد وغاب عنهم مشيئة العبد فنفوا القدر كله, مسألة القدر وتقدير الله عز وجل ولوازم ذلك هذه من المسائل التي حيرت كثير من الطوائف, حتى ما قبل الإسلام, من الفلاسفة سواء كانوا من اليونان, من الرومان, من البابليين وغير ذلك, منهم من يربط ذلك بأمر الكواكب؛ كالبابليين, ويجعلون تأثير أحوال الناس لها مؤثرات, كل يؤمن بمؤثر, منهم من ينفي ذلك؛ يقول: إن الله عز وجل خلق الخلق وجعل له نظام, هذا النظام انفك عن الله سبحانه وتعالى, جعله يجري وفق أسباب, لم يقدر الله عز وجل على أحد شيء؛ وهذا كفلاسفة اليونان؛ كأرسطو وأفلاطون وسقراط وغير ذلك يقولون: إن الله خلق الخلق, ثمة خالق, يؤمنون بوجود خالق, يقولون: خالق, ووضع معادلات وأسباب, وهذه الأسباب تدور في فلكها المخلوقات, وأما الله فلا شأن له بذلك؛ لأن الله عز وجل فعل ذلك اختياراً منه, أرادوا من ذلك تنزيهاً للخالق, وإثباتاً لقدرة الإنسان, ولهذا يقول العلماء: أن القدرية نفاة القدر مجوس هذه الأمة؛ لماذا؟ لأن المجوس يؤمنون بوجود خالقين: الظلمة تخلق الشر, والنور يخلق الخير, قالوا: وجود خالقين عند القدرية نفاة القدر يثبتون وجود خالقين: خالق لفعله وهو الإنسان, وخالق الإنسان هو الله, قالوا: فلم يخلق الفعل إلا الإنسان, ولم يخلق الإنسان إلا الله, فهذه عقيدة المجوس, ومنها أخذ الرافضة نفي القدر, لهذا نستطيع أن نقول: إن الطوائف في أمور القدر على ثلاثة فرق:

الأولى: قدرية: وهم نفاة القدر, يقولون: لا يوجد قدر, وأن الأمر أُنُف, يعني: يستأنف, لا يكون إلا عند حدوثه.

الثانية: الجبرية, وهم الذين أرادوا تنزيهاً أيضاً أن يكون للإنسان مشيئة لا يريدها الله سبحانه وتعالى, فجعلوا الإنسان مجبور, والتزموا بلوازم ضالة لما وضعوا هذا الأصل, قالوا: كيف يقع عليه العقاب والله يجبره وليس له مشيئة؟ ولَّدوا جملة من المعاني, قالوا: لا يوجد نار, فحملوا معنى النار على شيء من المعاني, ورد لديهم أيضاً إذا كان الجبر الشرك والوثنية هل الله يجبر الإنسان على أن يعبد الصنم؟ كيف يكون هذا؟ قالوا: بلوازم ذلك, سواء من الاتحادية والحلولية قالوا: أصلاً لا يوجد خالق ولا مخلوق, لا يوجد في هذا الكون إلا الله, ولكن تتحول هذه الأشياء من مادة إلى مادة, فجروا على هذه البدعة والتزموا بجملة من لوازمها.

أهل السنة في ذلك ومذهب السلف الصالح في هذا أنهم يثبتون القدر, ويثبتون المشيئة للإنسان, الأشاعرة في هذا الباب كانوا على موقف بين أهل السنة وبين المعتزلة, أرادوا أن يبتعدوا عن وصف الإنسان بأن يخلق فعله وعن وصف الله عز وجل أنه لم يقدر, قالوا: الله عز وجل هو الذي يخلق فعل الإنسان, وللإنسان كسب, وأن الله سبحانه وتعالى لم يجعل الأسباب محدثة لآثارها, قالوا: فإن النار لا تحرق, ولكن هذا انتظام يجعله الله عز وجل منفرداً, أن الأكل لا يشبع, فالأكل شيء والشبع شيء,

هذا ليس سبباً لذاك, فألغوا هذا الأمر, كذلك أيضاً الإنسان إذا رمى بسهم ورصاصة، قالوا: القتل منفك عن الرصاصة, الرصاصة شيء, فخلق الله القتل مستقلاً عن الرصاصة وذلك لعلل؛ قالوا: لأنه يمكن أن يموت الإنسان بلا رصاصة, ويمكن أن يرمى برصاصة ولا يموت.

يرد عليهم أهل السنة بقول: هذا قصور في الأسباب, لأن الرصاصة لم تضرب موضعاً يموت فيه, فإذا اكتملت الأسباب لا بد أن يتحقق؛ لأن هذا مقتضى إحكام الله لخلقه, فربط الله عز وجل تقدير ذلك, ولكن هؤلاء لم يقولوا إن الإنسان يخلق فعله, ولم يقولوا أيضاً أن لا قدر, فأثبتوا القدر.

ولهذا العلماء حينما نظروا إلى هذه المسألة في مسألة كسب الأشعري في باب القدر جعلوها من المسائل المحيرة التي لا معنى لها من جهة النظر الدقيق ولا من جهة الدليل والتعليل فيه, فيجعلون أن الله يخلق الشبع منفكاً عن الأكل, وإنما هو انتظام, وذلك كحال جملة من الأحوال التي تحدث ولا تلازم بينها, وقالوا: ولكن الله عز وجل يجعل الأشياء مطردة, ومنها ما اطراده قليل, ومنها ما اطراده في ذلك يسير, وهذا أيضاً في هذه المسألة أرادوا أن يتوسطوا في ذلك, والأشاعرة أرادوا أن يجمعوا بين الطريقتين: بين طريقة أهل السنة والأثر والحديث وبين طريقة المعتزلة, ومعلوم أن أبا الحسن الأشعري كان على طريقة أهل الاعتزال ثم ترك ذلك وسلك منهج أهل الحديث ولكنه نقض الفروع وما نقض الأصول, تراجع بنقض الفروع ولم ينقض في ذلك الأصول, ولهذا بنى الأشاعرة من بعده على أصوله معاني تخالف فروعه, فجرى على هذا من أخذ بقوله؛ سواء الباقلاني وكذلك أيضاً ابن فورك وأبو إسحاق الإسفراييني وكذلك أيضاً أبو إسماعيل الإسفراييني، وجرى على هذا أيضاً أئمة الأشاعرة ممن بعدهم؛ كإمام الحرمين الجويني، وكأبي حامد الغزالي وغيرهم من أئمة الأشاعرة, جروا على تقرير هذا المعنى على خلاف ما يريده, ولهذا نقول: إن الإنسان إذا أراد أن يتراجع عن فرع لا بد أن ينظر في أصله؛ حتى لا يولد عليه بمعنى خاطئ.

والقدر خيره وشره من الله, يعني: بنوعيه, سواء كان خيراً أو شراً من الله سبحانه وتعالى, إلا أنه من باب الأدب لا ينسب الشر إلى الله مستقلاً؛ لأن الله لا يخلق شراً محضاً ويريد بعباده الشر, ولهذا نقول: يجوز للإنسان أن ينسب الشر إلى الله في حالتين:

الأولى: أن ينسبه إلى الله مع حذف الفاعل, بإضماره, بالبناء للمجهول, ولهذا تقول الجن تأدباً مع الله, قالوا: ﴿ لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن:10], نسبوا الرشد إلى الرب, وأما الشر ﴿ لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ ﴾ [الجن:10], فلم ينسبوه لله سبحانه وتعالى صراحة؛ تأدباً مع الله سبحانه وتعالى.

الثانية: أن يدخله في عموم, فلا يجعله منفرداً, وذلك كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق:1-2], يعني: يوجد شر ويوجد خير, قول الله جل وعلا: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَهِ النَّاسِ * مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ * مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [الناس:1-6].

عقيدة أهل السنة في الصحابة وبيان فضلهم

[وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام].

النبي ﷺ سيد ولد آدم كما جاء في ذلك الخبر, وهو عليه الصلاة والسلام سيد الأنبياء والمرسلين, وقد جاء في السنن أن النبي ﷺ قال: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر, بيدي لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر, آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر, أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة ولا فخر), النبي ﷺ سيد الأنبياء وأشرفهم مع شرفهم, وهو سيد أولو العزم, وهم الصفوة من أنبياء الله سبحانه وتعالى, وأفضل الناس بعد نبينا مُحَمَّد ﷺ وبعد الأنبياء هم أصحاب رسول الله ﷺ, وهم خير من أصحاب كل نبي مع فضل الجميع وجلالتهم؛ لأن فضلهم هو بفضل رسول الله ﷺ, وفضلهم على غيرهم ممن سبق من أتباع الأنبياء وعلى من جاء بعدهم, وهم الأمان للأمة, وهم الرحمة بها, أقرب الناس لرسول الله ﷺ, وأصدقهم نقلاً عنه, وأوفاهم لعهده, وأبرهم به, وأطيبهم قلوباً, وأزكاهم أنفساً, اختارهم الله عز وجل لصحبة رسوله ﷺ, وهذا الاختيار جعل مجموع أهل القرن أفضل من غيرهم, ولهذا يقول النبي ﷺ: (خير الناس قرني, ثم الذين يلونهم, ثم الذين يلونهم), والمراد بذلك هو المجموع, والصحابة عليهم رضوان الله أدناهم منزلة هو خير من أعلى ممن جاء بعدهم, ممن يأتي بعدهم, ولهذا قد سئل ابن المبارك عليه رحمة الله عن معاوية أيهما أفضل هو أو عمر بن عبد العزيز ؟ قال: لغبار دخل في أنف معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من عمر بن عبد العزيز ؛ لأن الفضل هو بمن صاحب؛ لأن وجود الصحابة ولو رقماً وعدداً مع رسول الله ﷺ له أثر على رسالته, ولهذا يوجد في التابعين من هو أكثر عبادة من الصحابة, ولكن ليس بأكثر نصرة, فوجود واحد منهم وقوفاً بجوار رسول الله في غزوة مع رسول الله ﷺ أعظم من قيام المتأخرين الليل كل أعمارهم؛ لأن قيامه ووجوده عدداً يورث قوة ونصرة وعزة وتمكيناً في نصرة أصل الدين وحامله ومبلغه وهو: رسول الله ﷺ, فإذا ذكر النبي ﷺ ذكر من معه, وذكر عدد من معه, والأفواج الذين معه, والذين جالسوه, والذين يأتون معه ولو أجساماً, أولئك أعظم ممن يأتي بعدهم, وهذا الأمر يغيب, وما أولئك بالمعصومين أيضاً, فضلهم لا يعني عصمتهم, فليسوا بمعصومين, يخطئون, وخطأهم دون خطأ غيرهم, وفضلهم سابق لفضل غيرهم, ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في الصحيح: (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه), ويقول كما جاء في حديث أبي موسى: (أصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون), وفضل الصحابة بالاتفاق عند أهل السنة أن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى أفضلهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار, وأن من أسلم وسبق إلى الحق مجاهداً منفقاً قبل الفتح أفضل ممن كان بعده؛ والسبب في ذلك أن اتباع الحق والتمسك به في زمن ضعفه دليل على التصديق برسالته والإيمان بذلك, فالدافع في هذا مع ضعف الأسباب المادية أمارة على ماذا؟ على اليقين, وإذا قويت الأسباب المادية اشتُرِك في ذلك دافع الإيمان, قوة الإيمان مع قوة الأسباب المادية, ولهذا الذي يتبع الحق في زمن ضعفه يقدم على من يتبع الحق في زمن قوته, لهذا الذين أسلموا وهاجروا وأنفقوا قبل الفتح أفضل ممن جاءوا بعد ذلك, الذين أسلموا قبل الفتح على مراتب: أفضلهم البدريون, ثم يليهم الأحديون, الذين شهدوا أحداً مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم, ثم يليهم بعد ذلك الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة, ثم أفضل هؤلاء العشرة المبشرون بالجنة, وأفضل العشرة الخلفاء الراشدون الأربعة, وأفضل الأربعة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي بن أبي طالب عليهم رضوان الله, وعلى هذا استقر قول أهل السنة، وكان تفضيل أحد من الصحابة على أبي بكر معدوماً, ولا يقول به أحد ينتسب للإسلام في الصدر الأول, ولا في زمن التابعين, ينتسب أحد للإسلام في ذلك, وإنما نشأ بعد ذلك, أول ما بدئ فيه بتفضيل علي على عثمان، ثم بتفضيل علي على عمر، ثم بتفضيل علي على أبي بكر، ثم بتفضيل علي على رسول الله ﷺ, ثم في تأليه علي وجعله رباً, وبهذا تندرج البدعة وتعظم وتتفاقم؛ كما هو عند طوائف من أهل الرفض.

[وهم الخلفاء الراشدون المهديون].

وذلك لحديث العرباض بن سارية في المسند والسنن في قول النبي ﷺ: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي), أمر النبي ﷺ بالتمسك بسنتهم, فإذا ثبت القول عنهم لا محيد عنه, وهو إجماع, ولا أعلم قولاً يقول به الخلفاء الراشدون الأربعة وصح عنهم إلا والقول الذي يخالفه شاذ؛ لأنهم لا يطبقون ولا يجمعون على شيء إلا وله مستند من الوحي والنص القاطع, ظهر النص أو لم يظهر, وأعلى الخلفاء الراشدين ترجيحاً بقوله أبو بكر مع قلة المنقول عنه في أبواب الفقه؛ لقصر زمنه الذي عاشه, فعاش نحواً من سنتين, وعمر الإنسان له أثر في نقل إرثه, ثم أيضاً أن عمره الأوفر قضاه في حياة النبي ﷺ, والقليل قضاه بعده, فعمر يقضيه الإنسان تابعاً لرسول الله ﷺ أيها أعظم أو عمر يقضيه الإنسان متبوعاً بالحق؟ التابع للنبي أعظم من المتبوع في غير زمن النبي ﷺ, ولهذا كان أكثر عمر أبي بكر الصديق في حياة رسول الله ﷺ, ولهذا ربما جعل الله عز وجل في فضل أبي بكر ومنقبته هذا ولحكمة أن جعله الله يعيش سنتين لأنه سابق في علمه أمر المرتدين أن لا يحسمها إلا مثل الصديق فأبقاه ليحسمها ثم يفضي إلى الله, حتى يكمل ملة الإسلام بعد الانحراف العارض عليها, وإلا فالدين كامل أكمله الله عز وجل بمحمد ﷺ, فأنعم الله عز وجل على هذه الأمة بوقوف أبي بكر في زمن المرتدين.

[وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ وقوله الحق, والترحم على جميع أصحاب مُحَمَّد والكف عما شجر بينهم].

هنا يقول: وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله ﷺ وقوله الحق.

من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة يشهد له بالجنة عيناً, ومن شهد الله أو رسوله له بالنار فيشهد له عيناً, ومن شهد الله له بالجنة وصفاً يشهد له وصفاً ولا يشهد له عيناً, ومن شهد الله له وصفاً بالنار فيشهد له وصفاً لا يشهد له عيناً, فالوصف نؤمن بأن من فعل كذا وكذا فهو من أهل الجنة, ولا ننزله عليه عيناً, حتى يثبت في ذلك الدليل, وإنما يرجى له. ومن ثبت الدليل بثبوت دخوله النار وتعذيبه عليه يثبت به وصفاً, فإن الأدلة ثبتت بدخول من زنا النار, ولكن ثبت الدليل بغفران الله عز وجل لبعضهم, وكذلك أيضاً بدخول أناس في عذاب الله سبحانه وتعالى من أرباب الكبائر, لكن لا ننزل ذلك وصفاً, ولا نثبت الوصف فضلاً عن العين لذنوب لم يدل الدليل على دخول الناس لأصحابها في النار؛ وذلك مثلاً لا نقول أن الله عز وجل

يدخل في النار من أكل بشماله, هذا مخالفة أو ليست مخالفة؟ مخالفة, لكن هل دل الدليل وصفاً أو عيناً على دخول ذلك النار؟ لا, لكن دل الدليل وصفاً على أن مانع الزكاة يدخل النار, وما دل عيناً أنه يدخل كل عين, ولكن هذه الآثام هي آثام تنقص الإنسان وربما تتسبب بغيرها لدخول الإنسان النار لا بذاتها, ولهذا نفرق بين ما دل الدليل عليه وصفاً وما بين ما دل الدليل عليه عيناً في دخول النار وبين ما دل الدليل عليه إثماً لا سبباً في دخول النار, ولهذا العلماء يجعلون الكبائر المقترنة بدليل يثبت دخول صاحبها النار أو اللعن وهو الطرد من رحمة الله سبحانه وتعالى أو أقام الله عز وجل عليها الحد في الدنيا, فإن هذا من أمارات وقرائن الكبيرة, فالنبي ﷺ لم يشهد للعشرة المبشرين بالجنة فقط, بل شهد لغيرهم, ولكن هؤلاء أفضلهم, شهد النبي ﷺ لعائشة، وشهد النبي ﷺ لخديجة، وشهد النبي ﷺ لفاطمة، وشهد للحسن، وللحسين، ولبلال، ولأسامة ولعمار ولعكاشة بن محصنوغيرهم, فنشهد لمن شهد له رسول الله ﷺ, وأعلى هؤلاء هم العشرة المبشرون بالجنة.

قال: والترحم على جميع أصحاب مُحَمَّد والكف عما شجر بينهم.

الترحم والترضي عليهم وصفاً, والترحم والترضي عليهم عيناً, نترحم ونترضى عليهم بالوصف, نقول: الصحابة ﷺ, وعيناً عند ذكر الواحد منهم, رضي الله عن فلان ورحمه, فنقول بالترضي لذكر الله عز وجل له, ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [المائدة:119], والصحابة: هم من مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راض, وإنما قلنا ذلك لثبوت أقوام كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم استحقوا وصف الصحبة لغة وظهر عدم رضا النبي ﷺ عنهم؛ كعبد الله بن أبي، ففيه صحبة لغوية, ولكن دل الدليل على عدم رضاه عنه, ومن في حكمه مما دل عليه الدليل, وهذا الاستثناء لا يخرج الأصل ولا يلغيه؛ وذلك لقلة المنافقين, وقلة من مات النبي ﷺ عنهم وهو ليس براض عنهم, وقد جاء في مسلم من حديث عمار قال: قال لي حذيفة بن اليمان: قال رسول الله ﷺ: (في أصحابي اثنا عشر منافقاً, ثمانية منهم لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط), هذا عدد قليل بالنسبة لعدد الصحابة, ثم هم أيضاً مغمورون ليسوا بمعروفين, وأمرهم مكتوم, وليسوا بنقلة رواية؛ لأنهم لا يحبون الناقل فكيف يأتون بالمنقول؟ وهذا من حفظ الله للشريعة, فلا يحبون مُحَمَّداً فكيف ينقلون وحيه إلى الغير؟ ثم أيضاً أن من الصحابة من جعله النبي ﷺ رقيباً عليهم؛ كحذيفة عليه رضوان الله, فيعرف أحوالهم وتصدرهم في ذلك, ولهذا في قوله في هؤلاء الأربعة, قال: ماتوا ولم يبق منهم إلا واحد إذا شرب الماء لم يجد برده في بطنه, وذلك لشدة كبره, يعني: من ذهب منهم ومن كان باقياً على ما هو عليه, الصحابة عليهم رضوان الله تعالى كانوا في وجه النفاق مع رسول الله ﷺ ووجود المنخرط في صفهم كحال عبد الله بن أبي وغيره, لا يخرج الأصل لوفرتهم, ولهذا قد ذكر أبو زرعة وغيره أن الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ في حجه أكثر من مائة ألف, وأما المنافقون فاختلف في عددهم, قيل هذا العدد وقيل أكثر من ذلك, وجاء عن عبد الله بن عباس أنهم ثلاثمائة, ولكن ليسوا بنقلة الأخبار, وليسوا أيضاً ممن كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يتناقلون فضلهم.

وقوله هنا: والكف عما شجر بينهم, يعني: أنه ثمة شيء يقع بينهم من الشجار والخصومة, وذلك لأن الخصومة وقعت بينهم في زمن رسول الله ﷺ, ألم يقع قتل في زمن النبي ﷺ؟ نعم وقع قتل, ألم يقع تعدٍ في المال؟ وقع تعد في المال, ومع ذلك ما سلب

النبي ﷺ الفضل عن أعيانهم في زمنه فكيف نسلبه بعد رسول الله ﷺ؟ هذا أمر.

الأمر الآخر أننا إذا لم نثبت الشجار بينهم, يعني: من ذلك أن نثبت العصمة, ويكونوا في مصاف الأنبياء, ليسوا بمعصومين, يخطئون, ولكن مع خطأهم فهم أفضل ممن جاء بعدهم, وكثير من الناس حينما يسمع النهي أو المنع من الخوض فيما شجر بينهم يربط ذلك بالعصمة, ويربط ذلك أيضاً بمسألة أنه لماذا لا ننقد وننظر الخلافات التي تكون بينهم فنميز ونعرف الحق مع من, نقول: في ذلك جواباً فيما يلي:

أولها: أن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يثبت خطأهم, وثبوت الخطأ لا يعني من ذلك أن الإنسان يجعل نفسه حكماً وقاضياً بينهم, وذلك أن المفضول لا يحكم على الفاضل لقصوره عنه, الإنسان إذا وقع بين أمه وأبيه خصومة لم يستطع أن يوجه التهمة إلى واحد منهما, وإنما يتعامل معهم بلين ورفق؛ لماذا؟ لأنهم في مرتبة فوقه, والصحابة عليهم رضوان الله تعالى منزلتهم أجل, منزلتهم في ذلك أجل, وهل الوالدان لا يخطئان؟ يخطئان؛ لكن لماذا تعامل الابن معهم بلين بخلاف الأجنبي عنهم؟ فيجلس الأب والأم عند القاضي, فيشدد بمعرفة الحق وإلزام المخطئ, أما الابن فلا, فلو قتل الأب ابنه ما قيد به, وهل يعني ذلك أنه لم يخطئ؟ بل مخطئ, ولكن لأنه فرق بين المفضول والفاضل في هذا الباب, ولهذا الصحابة عليهم رضوان الله إنما نمتنع عن الخوض عما شجر بينهم لعلوم مرتبتهم ودنو مرتبتنا عن الخوض وفض النزاع الواقع بينهم.

الأمر الثاني: أن ما وقع بينهم لا يلزم من ذلك زيادة في الدين ولا نقصان؛ لأن الشريعة لدينا محفوظة لا علاقة لها بتلك الحوادث, فحوادث نزلت وغبرت, وأحكام الشريعة من توحيد وأركان الإسلام وقيام شريعة الجهاد وغير ذلك هذا باق إلى قيام الساعة, لا نحتاج إلى معرفة أحكام الدين من التوحيد, الإيمان بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, وبالقدر خيره وشره, البعث بعد الموت, ما يتعلق بأركان الإسلام الخمسة وغيرها ألا نعرفها بعد تحرير هذه المسائل.

الأمر الثالث: أن الصحابة عليهم رضوان الله ما وقع فيهم من خلاف إنما هو في تنزيل الدين لا في تأصيله, فوقع فيهم الخلاف في الاجتهاد في تنزيل النص, وتنزيل النص حادث, وتأصيله دائم, فهم لم يبتدعوا شيئاً في الدين وإنما الخلاف فيهم إنما وقع في تنزيل هذا الشيء, هل هذا الدليل يقع في مثل هذه الحادثة أو لا يقع؟ ولهذا نقول: إن التنزيل يرفع والتأصيل يثبت, ولو كان الخلاف في التأصيل فللإنسان أن يرجح في هذا؛ لأنه يلزم من التأصيل حفظ الدين, ولا يلزم من كل تنزيل حفظ الدين؛ لاختلاف أحوال التنزيل, فربما الإنسان ينزل تأصيلاً في يوم لا ينزلها في اليوم الآخر لاختلاف الحال, وهو في ذاته واحد؛ فكيف في اثنين منفكين عن بعضهما يختلفان من جهة النظر وكذلك أيضاً الاجتهاد؟

الأمر الرابع: أن النبي ﷺ في قوله: (لا تسبوا أصحابي), دليل على وجود موجب ذلك في النفوس, فهذا من الأمارات القطعية التي لا تحتاج إلى دليل وقد دل عليها الدليل, لا تسب يعني: لوجود داعي إلى هذا, دليل على أن الشارع أقر بوجود الخلاف والشجار وعدم العصمة, ولكن وجه الخطاب إليك ما وجه الخطاب إليهم؛ لأنه لا بد وهو واقع, ثم أيضاً تعدد الخلاف والنزاع الذي يكون بينهم يكون بين اثنين وبين جماعتين وبين طائفتين, بين مسائل في الفروع, بين مسائل في نوازل الدنيا وغير ذلك,

فهذا لا بد من وقوعه وروده.

الأسئلة

هل عمل الجوارح شرط في أصل الإيمان أم كماله الواجب

السؤال الأول: هل عمل الجوارح شرط في أصل الإيمان أم كماله الواجب؟

تقدم معنا التأصيل في هذه المسألة, وأن لدينا جهتين: الجهة الأولى: ثبوت الإيمان واستقراره وتحققه, وهذا نقول فيه: لا بد فيه من العمل, وذلك أن العمل إيمان والقول إيمان والاعتقاد إيمان, هذه الثلاثة هي الإيمان كله، ولا نجزئ الإيمان إلى أجزاء, ولا نجعل هذه الأشياء شروطاً للإيمان ولا أركاناً ولا واجبات, ولا نجعل الإيمان مركباً منها, حتى لا نقع في شيء من اللوازم الخاطئة, لهذا الاستشكال الذي يريده البعض من قوله: هل العمل شرط لصحة الإيمان أو لكماله؟ هو وارد من خلل التقسيم والتجزئة الواردة في الذهن, وذلك لما توغل الناس وتوسعوا في التقسيمات والتجزئة والتنوع في أبواب الشروط والواجبات والأركان دخلوا حتى إلى مسائل الإيمان, وربما يقرر بعض العلماء من الشراح الأوائل يتكلمون على مسائل الإيمان ويذكرون العمل ويذكرون أنه شرط للإيمان, يذكرون بعض هذه العبارات من شرط وركن من باب التقريب, وهذه لها لوازم, وهذه اللوازم منها الخاطئ, ولهذا هذا السؤال الذي يقول: إن العمل شرط للإيمان؛ كأنه يخرج العمل من الإيمان؛ كمسألة الطهارة شرط للصلاة أو ليس كذلك؟ هذا إخراج للطهارة عن ماهية الصلاة وحقيقتها؛ لأنه ربما الإنسان يؤدي الصلاة بلا طهارة, أو يؤديها مثلاً بتيمم بلا وضوء, أو يؤديها ناسياً فتصح منه بنسيانه ولا يعلم بذلك ويبقى على هذا الأمر, لهذا نقول: إن الإيمان: قول وعمل واعتقاد, والعمل والاعتقاد والقول هي الإيمان, لا نقسمها ولا نجزئها حتى نجعلها أجزاء أو شروط أو واجبات, إذا قلنا: إنها شروط أخرجناها من ماهية الإيمان وحقيقته, وإذا قلنا: إنها واجبات أو أركان جزئناها من داخلها, الأسلم في هذا أن نستعمل عبارات السلف الصالح في تعريف الإيمان في قولهم: الإيمان: قول وعمل, أي: هذا هو الإيمان, ليست أجزاء منه, ولا مركب الإيمان منها, ولا شروط ولا واجبات ولا أركان, وإنما هذا هو الإيمان, هذه القاعدة إذا أدركناها انضبط لدينا مسألة الكفر وهو ضد الإيمان, إذا وقع لدينا خلل في إدراك هذا المعنى وقع لدينا الخلل في فهم الكفر, فإذا لم نجعل الإيمان مركباً من هذه الأشياء الثلاثة جميعاً لا منفردة ممتزجة مع بعضها؛ لأنه ثمة تلازم بين هذه الثلاثة, ولهذا نقول فيمن يسأل: هل العمل شرط صحة للإيمان أو شرط كمال؟ نقول: لا حاجة للسؤال؛ لأن الإيمان هو العمل, معنى هذا أريد أن أبين تقريب؛ مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب هو: رسول الله ﷺ, مُحَمَّد وابن عبد الله وابن عبد المطلب هو شخص واحد أم ثلاثة؟ ثلاثة, هل مُحَمَّد شرط لابن عبد المطلب أم هو؟ هو, وابن عبد الله هل هو شرط لابن عبد المطلب أم هو؟ هو؛ لو جاءنا شخص وقال: مُحَمَّد بن عبد الله لكن ليس ابن عبد المطلب, لنتصورها ذهنياً, الإيمان الذي يشبه في هذا التمثيل مُحَمَّد, القول والعمل والاعتقاد مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب؛ هذه ترجع إلى حقيقة واحدة أو لا ترجع إلى حقيقة واحدة؟ هي الحقيقة الواحدة, انتفاء واحد منها نفي للأصل أو ليس نفياً له؟ نفي للأصل, لو جاءنا واحد وقال: هذا مُحَمَّد بن عبد الله بن سليمان؛ هو الرسول؟ لا, يأتينا شخص يقول: هذا اسمه مُحَمَّد, وهذا ابن عبد الله, لكنه ليس ابن عبد المطلب وإنما ابن سليمان, إذاً

نقصت الرسالة أو انتفت؟ نقصت أو انتفت؟ انتفت الرسالة, ليست الرسالة, يقول: هو رسول, نقول: رسول لكن ليس رسول من الله, هذا الذي يأتي يقول: الإيمان قول واعتقاد ولكن ليس العمل منه, نقول: هذا إيمان, لكن ليس بإيمان الإسلام, ليس إيماننا, لهذا لا بد أن ندرك أن حقيقة الإيمان قول وعمل واعتقاد أن هذا هي الحقيقة, لا نقوم بتقسيمها, مسألة الشرطية والتكوين والتجزئة هذا يحدث خلل للإنسان؛ وذلك أنه مثلاً كحال الإنسان في بدنه إذا بترت يده تقول: هذا فلان لكن نقص منه شيء, لكن يبقى هو فلان, نحن نتكلم على أي جزئية؟ على تحقق الإيمان وثبوته, الأصل, لا مسألة الزيادة والنقصان, مسألة الزيادة والنقصان قد يزيد بقول دون عمل؛ كالتسبيح والتهليل وبذل السلام وغير ذلك, لم يعمل بأركانه شيء, وقد يكون أيضاً بأركانه لكنه لم يتلفظ بشيء؛ كالرجل الصامت الذي أعان رجلاً على حمل متاع, أو أماط الأذى عن الطريق, ما تكلم بشيء, بعمل واستحضر نية, ألا هذا يزيد؟ هل اشترطنا وجود القول؟ ما اشترطنا وجود القول, لكن نقول: إن الاعتقاد وقول اللسان وعمل الجوارح هي في ثبوت الإيمان وأصله, أما الزيادة والنقصان فأمر آخر.

هنا مسألة وهي: مسألة جنس العمل, تارك جنس العمل, معنى الجنس يعني: انتفى العمل منه بالكلية, يقول: أنا أعتقد أن الله واحد, وأنطق بالشهادتين ولوازمها القولية, ولكني لا أعمل شيئاً من الأعمال التي اختصت بها شريعة مُحَمَّد ﷺ, أهذا مؤمن؟ ليس بمؤمن؛ لماذا؟ لأن الإيمان قول وعمل واعتقاد, ولا يوجد فيه عمل؛ كحال الإنسان الذي يصلي المغرب ركعتين وفي وقتها ومع الجماعة ولكنه انصرف من الثانية؛ هذه صلاته صحيحة أو ليست بصحيحة؟ صلاته ليست بصحيحة, يقول: هذا الوقت ونويتها المغرب, نويتها قصداً, وكبرت مع الناس لساناً, ولكن العمل انتفى, لا تصح له, وليست هي المغرب, يقول: هي صلاة, نقول: هي صلاة لكن ليست صلاتنا, هل أدى الواجب وأسقطه؟ ما أسقطه, يبقى الحكم في أنه وجود هذه الصلاة كعدمها, ما هو العمل الذي إذا انتفى من الإنسان ينتفي منه الإيمان؟ ليس العمل الذي دلت عليه شريعة سابقة ولم يختص بشريعة مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام أو دل عليه الطبع والفطرة, كثير من الناس يربط مسائل الإيمان ربما بالعاطفة, يقول: فلان باذل ويحسن ويفعل ويعالج المرضى ويؤوي الناس ويكفل الأيتام والأرامل ويرعى المساكين والفقراء ويشيد المساجد وغير ذلك؛ هل هذا نحن بحاجة إليه؟ لا, لسنا بحاجة إليه, نريد من ذلك هو ما اختصت به شريعة مُحَمَّد ﷺ على سبيل الخصوص؛ لأن كفار قريش كانوا يعمرون المسجد الحرام, ويسقون الحاج, ويقرون الضيف, ويغيثون الملهوف, ويعينون على نوائب الحق, ومع ذلك ما كانوا مؤمنين؛ لانتفاء العمل الذي اختصت به شريعة مُحَمَّد من أقوالهم وأفعالهم فامتنع عنهم حينئذ الإيمان.

إذا اختل هذا التقرير في فهم الإيمان تختل لوازمه وورد لدينا من يقول بأن العمل شرط كمال, أخرجه من دائرة الثبوت إلى دائرة الزيادة والنقصان فجعل له حكماً واحداً, فأضعف جانب الثبوت في العمل واستقام معنا في الاعتقاد والقول, أما من جهة عمل الجوارح فاختلت لديه إثباتاً فتختل به نفياً, ولهذا نقول: الذي يقول أن الذي يسجد للصنم لا نكفره حتى نرجع إلى نيته؛ كحال الإنسان الذي إذا انتقض وضوئه من الركعة الثالثة يقول: لا نبطل صلاته حتى نرجع إلى الركعة الأولى والثانية هل هي صحيحة أم لا, هل هي صحيحة؟ لا تصح؛ لأننا نتكلم على صلاة مغرب, ما نتكلم عن ركعة أولى أو ثانية, لا ندخل في دائرة التجزئة, إذا دخلنا في دائرة التجزئة وقع لدينا الخلل, ولهذا عقيدة أهل السنة والجماعة أن الكفر والنقض للإيمان بهذه الأشياء إذا وقع على واحد منها المبطل أبطلها جميعاً؛ لأن حقيقتها واحدة لا تركب, ويتولد لدى هذا الغلاة في

المرجئة وغلاة الإرجاء الذين بعد ما أخرجوا العمل جاءوا إلى القول أيضاً, فقالوا: إن الإنسان إذا قال كلمة الكفر لا نكفره حتى نرجع إلى نيته ماذا يقصد, فورد لدينا من يقول: إن سب الله لا يخرج من الملة حتى نرجع إلى قلبه؛ هل تريد بالله ذماً أو هذا يجري على لسانك جريان من الكلام المعتاد؟ لسنا بحاجة إلى هذا, بل منهم من رجع إلى جانب التصديق القلبي, إلى جانب الإيمان في القلب, فنقض العمل ونقض القول وذهب إلى أمر القلب, وقال: كل من عرف الله فهو مؤمن, يلزم من ذلك أننا لو سمعنا كلمة الكفر لا نعتد بها, وفعل الكفر لا نعتد به ما وجدت المعرفة القلبية, على هذا إبليس لديه معرفة قلبية, وفرعون لديه معرفة قلبية, وكفار قريش لديهم معرفة قلبية, ﴿ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام:33], وفي قوم فرعون ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل:14], جحدوا, دفنوا الحقيقة, موجودة في قلوبهم لكن مدفونة, مدفونة بمعنى: لم تظهر في القول ولم يظهر في العمل, وهؤلاء غلاة المرجئة في هذا الباب الذين قالوا: لا يوجد كفر وإيمان, حملهم ذلك إلى أن اضطربوا بنصوص صحيحة في مسألة الثواب والعقاب, منهم من يقول: الرضا والغضب, الجنة والنار, هل الله يعاقب؟ أخذوا بتحليل هذه العبارات إلى معاني أخرى, فدخلوا في معنى الباطنية, فهذا التأصيل ولد معاني منحرفة في هذا الباب, ولهذا أقول دائماً: أن من فهم ثبوت الإيمان فهم نفيه, سلم لديه في جوانب الكفر, سلم لديه الأمر في جوانب الكفر, والأصل الذي يريد طالب العلم أن يسلم معه أن يبتعد عن وصف هذه الثلاثة بالشرطية أو الوجوب أو التجزئة أو التركيب والتكوين أو الركنية, قد يقول البعض: هذه بعض المعاني تؤدي إلى معنى صحيح, نعم, بعضها تؤدي إلى معنى وإفهام صحيح, نقول: لا حرج على الإنسان أن يستعمل بعضها لإيصال المعنى لا للتقرير؛ حتى لا يختل لديه هذا الجانب.

عقيدة الخوارج في نفي الإيمان وإثباته

السؤال: يسأل على مسألة عقيدة الخوارج في نفي الإيمان وإثباته.

الجواب: الخوارج يختلفون عن هذا التقرير, وذلك أنهم لا يفرقون بين أصل الثبوت وأصل الزيادة والنقصان على ما تقدم تقريره, وذلك أنهم ينفون الإيمان بمجرد وقوع الإنسان في كبيرة ولا يجعلون ذلك نقصاناً, أهل السنة يجعلون الكبيرة إذا وردت على الإيمان داخلة في دائرة الثبوت أم في دائرة النقصان؟ في دائرة النقصان, تقدم معنا التقرير أن لدينا جهتين: جهة ثبوت الإيمان وحقيقته, تحققه في الإنسان, جهة نمائه وزيادته, جهة النماء والزيادة, وهذا نستطيع أن نضرب به مثالاً؛ كالبذرة التي يضعها في الأرض, وجدت بذرة صحيحة في موضع صحيح, زيادتها ونقصانها بمقدار سقيها, تزيد وتنقص, هل زيادتها ونقصانها لها علاقة بأصل وجودها؟ لا, تكون موجودة, لكن إن أسقيتها بعملك الصالح زادت, وإن قلت نقصت, وإن تركت انعدمت, تركت العمل بالكلية لا بد أن تموت, ولهذا من لطف الله أن الإنسان ربما يتوقف عن العمل بالنوم أو بالترك؛ كالذي يجلس هكذا, لا يستعمل جوارحه ولا يتلفظ لسانه بذلك, هل يلزم مصاحبة العمل على الدوام؟ لا, لا يلزم, وإلا انتفى منه الإيمان, ولكن نقول: عند قيام موجبه؛ العمل, جنس العمل, عند قيام موجبه ولم يقم به بكل حال لا بد أن يموت الإيمان كموت البذرة, كذلك أيضاً الإيمان الذي يكون في ذات الإنسان.

الخوارج يجعلون الذنب الذي يفعله الإنسان, الكبيرة, لا يأتي على باب الزيادة والنقصان الذي نتكلم فيها, وإنما يأتي على قلبها ويزيلها بالكلية, فجعلوا ثبوت حقيقة الإيمان مع ثبوت الزيادة والنقصان فيه باباً واحداً, في هذا النوع.

ترك جنس العمل في غير الأركان الأربعة

السؤال: يسأل يقول: فيمن ترك جنس العمل في غير الأركان الأربعة، هل يكفر؟

الجواب: يسأل يقول: فيمن ترك جنس العمل في غير الأركان الأربعة؛ وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج, في غيرها, باعتبار أن ثمة كلام للعلماء في هذه الأركان, فيما عداها ترك الإنسان جنس العمل, هل يكفر بذلك إذا تركها؟ نقول: لا, لا يكفر, مع أنه لا يتصور أن الإنسان يأتي بالأركان الأربعة كما أمر الله سبحانه وتعالى ثم يدع جنس غيرها؛ لأنه يلزم من أداء الصلاة أن يسبح ويهلل ويستغفر ويذكر الله عز وجل, وكذلك أيضاً من أمر الصيام لا يمكن أن توجد هذه الأشياء بلا فرع لها, لأنه يؤدي الصلاة فلا بد أن يلزم من ذلك شيء من اللوازم, إما بذكر الله عز وجل عند الطهارة, بدخول المسجد, بالجلوس, وربما في قراءة القرآن, بذكر الله قبل أو بعد لا بد أن يصاحبها ذلك.

الدرس الثالث

من عقيدة أهل السنة: الإيمان باستواء الله على العرش؛ وهي من المسائل التي وقع فيها ضلال عند أهل البدع, والله سبحانه وتعالى مستو على عرشه, والأدلة في ذلك مستفيضة متواترة من كلام الله وكلام رسول الله ﷺ، نثبته من غير أن نكيف أو نشبه أو نعطل, ومن عقيدة أهل السنة: أن المؤمنين يرون الله تبارك وتعالى يوم القيامة حقيقة يراه أهل الجنة بأبصارهم, ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء.

استواء الله على عرشه

قال المصنف رحمه الله: [وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف, أحاط بكل شيء علماً ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11]].

انتقل المصنف رحمه الله إلى مسائل الأسماء والصفات, فبدأ بمسألة الاستواء على العرش؛ وذلك لأن هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها ضلال عند أهل البدع, بل هي من أوائل المسائل التي وقع فيها الخطأ والابتداع بعد الاستقرار على المعنى الصحيح.

الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه, والأدلة في ذلك مستفيضة متواترة من كلام الله وكلام رسول الله ﷺ, ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه:5], والله سبحانه وتعالى في استوائه نثبته من غير أن نكيف أو نشبه أو نعطل, فالله عز وجل ليس كمثله

شيء وهو السميع البصير, من اختل لديه باب علو الله سبحانه وتعالى فيختل لديه تبعاً مسألة الاستواء على العرش, ولهذا نقول: كل من نفى علو الله سبحانه وتعالى على خلقه فيلزم من ذلك أن ينفي استواء الله عز وجل على عرشه على الحقيقة, وعلو الله سبحانه وتعالى على خلقه على نوعين:

النوع الأول: علو ذات, وذلك لأن الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه مستو سبحانه وتعالى, وهذا هو المقصود بعلو الذات.

وأما النوع الثاني فهو: علو القدر وعلو والمنزلة, وذلك لكمال المعاني فيه سبحانه وتعالى, وذلك بكمال الرحمة واللطف والقدرة والعزة التمكين وغير ذلك, فالله سبحانه وتعالى عالم في كل هذا على خلقه سبحانه وتعالى, الله جل وعلا مستو على عرشه بائن من خلقه.

قوله: "بائن", أي: يريدون بذلك نفي الممازجة بين الخالق والمخلوق, وهي عقيدة الاتحاد والحلول, الذين يقولون بأن الخالق هو المخلوق, وهذا شيء من تناسخ الابتداع الذي يكون عند أهل الضلال, وذلك أن البدعة تولد بدعة, فتبدأ البدعة يسيرة ثم تغلظ حتى تكون كفراً, ولهذا نقول: إن البدعة التي تولدت عند بعض الطوائف من الاتحادية الحلولية الذين لم يفرقوا بين خالق ومخلوق أن هذه نشأت لديهم بشيء من اللوازم لها من أصل الابتداع؛ وذلك كالذين يقولون بأن الإنسان مجبور, ثم يأتي بعد ذلك إجبار على المعصية, هل ما يقع من الإنسان معصية, ثم كيف يكون جنة أو نار أو نحو ذلك, فأخذوا يتسلسلون في باب النفي, حتى دعاهم ذلك إلى عدم التفريق بين الخالق والمخلوق, إذا جبر الإنسان غيره وتصرف به تصرفاً كاملاً ولا اختيار له في ذلك, فيلزم من ذلك أن الخطأ الذي يقع منه ينسب للجابر له, وعلى هذا ينبغي أن ينظر إليه إلى أنه ليس بخطأ, وإنما هو صواب, فتأول النصوص الواردة في ذلك, وطائفة تقابل هؤلاء الذين على ما تقدم ينفون صلة الخالق بالمخلوق إلا في أمر الخلق والإيجاد, قالوا: فأوجد ثم ترك, وهؤلاء هم المعتزلة, والذين توسعوا في هذا الباب من العقلانيين, وأصبحت مدرسة موجودة عند الفلاسفة, بدأت من أرسطو وأفلاطون وسقراط ثم استمرت عند هؤلاء, أخذها بعض المنتسبين إلى الإسلام وذلك ممن يسيرون على منهج أرسطو في هذا الباب, وذلك ممن يسمون بالمشائين من الإسلاميين؛ وذلك كابن سيناوابن رشد والكندي والفارابي وغيرهم من الذين يسيرون على هذا المعنى, يسمون بالمشائين الإسلاميين, يعني: منتسبين للإسلام جروا على طريقة المشائين من أصحاب أرسطو , وذلك أن أرسطو إنما يعلم أصحابه وهو يمشي, فمن يمشي معه وهو يعلمه في ذهابه ومجيئه يقال لهم بأنهم المشاءون, يجري على طريقتهم هؤلاء الذين جروا على باب الفلاسفة ممن يسمون بالعقلانيين, المدرسة العقلية, وهذه المدرسة لما وجدت أصلاً حديثاً يعضدها في هذا الجانب وهي المدرسة العقلية الغربية من العلمانية واللبرالية وما ينتج عنها, أصبح ثمة تزاوج بين هؤلاء المشائين وبين المدرسة العقلية, فوجدت المدرسة العقلية الغربية لها توافقاً مع هذه المدرسة المنتسبة للإسلام, فاتفقت معها فأصبح ثمة تزاوج, وذلك بتهجين وتدجين تلك العقليات الغربية في بلدان المسلمين ما يتعلق بأصول العقيدة وتطبيقها أيضاً في أبواب الفروع, فأحدث ذلك رقة في التسليم للشريعة, فأخذوا ينقضون كثيراً من الأمور باعتبار أن الإنسان أدرى بمصلحته وهو أعلم بذلك, وينقضون هذه الأشياء باعتبار عدم تدخل الخالق فيها, ثم وجد عند هذه

المدرسة ابتداء من يأخذ التوسع في هذا الباب في جانب بعد الدين عن السياسة, لا علاقة له باعتبار أن الدين إنما هو قائم معنوي في ذاته, لا علاقة له في كيان الدولة, يقوم في بعض الأفراد, فيبدءون بفك هذه الأشياء ما يبقي روح الإسلام في الفرد, هؤلاء أشد بعداً من الجهمية في هذا الباب.

يقول: "بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسول الله ﷺ بلا كيف".

الله جل وعلا في استوائه على عرشه على ما تقدم, استوائه لازم لعلوه جل وعلا في ذاته, والله سبحانه وتعالى في السماء, والنبي ﷺ لما سأل الجارية السوداء, قال: (أين الله؟ قالت: في السماء, قال عليه الصلاة والسلام: اعتقها فإنها مؤمنة), فجعل إثبات العلو لله إثبات لربوبية الله وحقه في العبودية, وأن الرب الذي ليس في السماء ليس برب مُحَمَّد ﷺ, ولا يكون أيضاً من أهل الإيمان من لم يثبت أن الله عز وجل عال على خلقه, وضل في مسألة العلو طوائف, منهم الغلاة الذين لم يفرقوا بين علو وسفول, وهؤلاء هم غلاة الجهمية الذين خلطوا بين الخالق والمخلوق, ولم يفرقوا بين علو وغيره, وهذا دفعهم إلى ذلك شيء من اللوازم أيضاً بإثبات العلو, قالوا: إذا أثبتنا العلو لله سبحانه وتعالى فيلزم من ذلك خلو معيته لعباده, وجرى على هذا طوائف, ومنهم من غلا في هذا؛ كبشر المريسي , حتى كان إذا سجد يقول: سبحان ربي الأسفل, تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً, يعني: أنه يرى أن هذا هو الحق, فكما أنَّا نصف الله بالعلو وكذلك أيضاً الأسفل على سبيل المكان لا على سبيل المعنى, فهو في ظاهر حاله أنهم يرون تنزيهاً لله سبحانه وتعالى أن يخلو منه مكان أو معية أو تصرف أو غير ذلك, ولا شك أن هذا من الجهل، وسبب ذلك هو ما أشار إليه المصنف بإيراد هذا الدليل, قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], وذلك أن الإنسان إذا عرف عقله وحدوده في الإدراك أدرك أن عقل الإنسان هو أداة لحمل ما يرى وما يسمع, فما يصل إلى الإنسان يضعه في عقله, العقل لا يوجد شيئاً لديه من غير الخارج منه, ولكن يورد المعلومات من خارجه ثم يضعها, يوردها عن طريق حواس الإنسان الخمسة والحاسة السادسة, وذلك بالسمع أو البصر أو بالشم أو بالذوق أو بالحس, وذلك أن الإنسان برؤيته يرى الأجرام, يرى الكبير والصغير والألوان ويميزها, العالي والمنخفض وغير ذلك, فهذا من منافذ الإدراك التي تصل إلى العقل, السمع يعرف الأصوات وتنوعها, وكذلك أيضاً يعرف أصنافها وقويها من ضعيفها وغير ذلك, فالسمع حاسة توصل إلى العقل, كذلك أيضاً شم الإنسان يعرف الروائح, ويدرك القوي من الضعيف ومن غيرها, والمحبوب من غيره, فيميز الروائح بشمه, وكذلك أيضاً بالذوق وهي الحاسة الرابعة, بذوقه يعرف الحلاوة من المرورة, ويعرف هذه الأشياء بذوقه, الحاسة الخامسة في الإحساس, يعرف الإنسان أن هذا حار أو بارد, الحاسة السادسة هي: المعنى القائم في النفس, يعني: أن الإنسان يعرف أنه حزين أو فرح من داخله, يعرف الحزن والفرح من داخله, وإن كان السبب ربما يطرأ عليه شيء خارج منه أو ربما تولد من داخله, فهو يعرف الفرح والحزن, هذه يأخذها العقل من خارجه ثم يقوم العقل بجمع بعضها مما يرى الإنسان من مرئيات ثم يقوم بالخلط بينها, لا يوجد العقل جديداً؛ وذلك كالقدر بالنسبة للماديات, تضع فيه من الماديات, من تراكيب مثل المادة, ثم تقوم بخلطها وتخرج مادة, هذه المادة ليست جديدة, وإنما هي الأجزاء المنفردة منفكة خارجه جمعت في داخله ثم خرج هذا الشيء؛ كذلك عقل الإنسان, الحروف موزعة ثم جمعها فأخرج كلمة, الألوان مفرقة ثم تجمع في قدر ثم تخرج لوناً جديداً إذا دمجت اللونين والثلاثة لم تخرج هذا اللون الجديد في قدرك وإنما هو في الخارج وإنما قمت بالجمع, ولهذا العقل لا يوجد المعلومات من

العدم, وإنما هو يقيس, وبمقدار قياسه وتوغله في أبواب الجزئيات يوجد الإبداع حتى يظن أنه جدد, وتجديده في ذلك يختلف الناس فيه، فمن عرف قيمة العقل الحقيقية أدرك أنه لا يمكن يدرك الغائب عنه؛ كالقدر لا يمكن أن يوجد مادة لم تدخل إليه, ولا يصح له في ذلك القياس, لهذا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], يعني: لا يوجد شيء دخل إلى ذهن الإنسان بحواسه هذه يستطيع به أن يحيط بالله جل وعلا أيضاً, ولهذا نقول: إن كل ما يخطر في بال الإنسان أن الله كذلك فالله غير ذلك؛ لأنك لم تر الله, وليس كمثله شيء, لهذا تجد الإنسان يقيس على ما رأى, لو وجد شخص في بلد, أتيت بعشرة أشخاص كل واحد من قارة أو من بلدة كبيرة, ثم أخذت تحدثهم عن حكاية, تقول: دخل علي فلان أو دخلت على فلان وفلان وهما يأكلان طعاماً, هذا يتصور أنه يأكل على طاولة ومعه الملعقة, ويأكل طعاماً معيناً اعتاد عليه أهل بلده, وذلك يتخيل أنه يأكل على الأرض لأن بلده يأكلون على الأرض, ويأكل بيده لأنهم لا يأكلون بالملعقة, وهكذا, ومنهم من يتصور حالة معينة؛ لأنه يرى الأمر على ما استقر في ذهنه, ولو حدثت رجلاً من أهل زماننا, ورجلاً من أهل القرنين الماضيين, وقلت له: قدم إلينا فلان من بلدة كذا وكذا, لكان صاحب القرن الماضي يتخيل رجلاً على ناقة قدم إلى هذا البلد في ذهنه, وإذا حدثت أحد من أهل زماننا قلت: قدم إلينا فلان, لاستحضر أنه على مركبة, من السيارات أو غير ذلك, فهذا الأمر لماذا اختلف القياس مع أن العقل واحد؟ لأن ما فيه من مادة اختلفت, ذاك وضع الإتيان على الإبل فقاس أي خبر يسمع إليه لم يره على ما استقر لديه, ولهذا الله سبحانه وتعالى أخبر العباد بأنه السميع وبأنه البصير وبأنه القوي وبأنه العزيز وبأنه الجبار وبأن له صفات سبحانه وتعالى؛ من العين والسمع, واليد, والقدم, والساق, وغير ذلك من الصفات, فإذا جاء عند أحد ذكر لهذه الأشياء سيستحضر معنى استقر في ذاته مما يراه.

الله سبحانه وتعالى أخبر الإنسان بهذه الأشياء وذكره بأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11], ليس في عقلك شيء تستطيع أن تقيس عليه فتصل إلى الصواب, إذاً ما الواجب على الإنسان في هذا؟ الواجب على الإنسان أن يثبت ما أخبر الله عز وجل به في أمور أسمائه وصفاته وما عدا ذلك يتوقف عنه؛ لأن الذي أخبرك بذلك هو الذي أمرك بالتوقف, ولو لم يخبرك بالتوقف وعلمت أن الله عز وجل ليس له مثال لوجب عليك في باب العدل أن تتوقف عن خلق مثال وإيجاد مثال لشيء لا مثال له؛ لأنك إذا أوجدته فإنك كاذب, ولهذا نقول: إن الإنسان لا يمكن أن يأتي بجديد لم يره من قبل إلا وقد ركبه مع غيره, ولهذا لو أعطي أحدكم قلماً وورقة وأقول له: ارسم شكلاً لم تره من قبل, هل يستطيع؟ لا يستطيع أن يولد, إما يرسم أشياء أخذها من قرص الشمس والقمر, أو مثلاً مثلث أو غير ذلك يأخذها من النجوم, أو شيء من حصى الأرض رآه أو غير ذلك, فلا بد من أن يراه, إما أن يراه باليقظة أو رآه حلماً, أراه الله عز وجل إياه مناماً, فرآه من الأشباح وغير ذلك, أو ركب بين شيئين, فالتركيب بين هذين الشيئين هو بنهاية المطاف تشبيه لمثالين, فإذا جاء بثلاثة هو تشبيه لثلاثة وجمع بينهما, وإن قاس كل واحد من هذه الأمثلة سلبه شيء حتى اكتمل شيء من ثلاثة أشياء وأربعة وخمسة وستة, ولهذا نقول: إن الناس يبدعون في العقليات بتركيبها لا بإيجادها, كما يبدع الناس في الماديات بتركيبها لا بإيجادها, الإنسان في الماديات هل يوجد المادة من عدم؟ لا يوجد المادة من عدم, وإنما يمزج بينها حتى يخرج صناعة جديدة.

كذلك أيضاً في أمور العقليات, لا يوجد الإنسان إلا ما علمه الله سبحانه وتعالى إياه, ولهذا نقول: إننا نثبت ما أثبته الله جل

وعلا لنفسه, ونتوقف عما عدا ذلك, لهذا في قول الله جل وعلا: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], هذه الآية تضمنت نفياً وإثباتاً, نفياً للشبيه والمثيل, ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:11], وتضمنت إثباتاً في قوله: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], يعني: مع أنه ليس كمثله شيء ليس لك أن تنفي أصل الصفة لعدم وجود مثال عندك لقصور علمك, ولهذا قال الله جل وعلا بعد ذلك أيضاً: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], مع أنه ليس كمثله شيء, ولهذا نقول: إنه يجب على الإنسان أن يثبت صفات الله سبحانه وتعالى كما أثبتها الله ولا يزيد في ذلك.

وثمة قواعد في هذا الباب في مسائل الأسماء والصفات, يتكلم عليها العلماء, ثمة كلام حسن في هذا الباب لابن تيمية رحمه الله في التدمرية, وثمة أيضاً كلام في القواعد المثلى في أسماء الله الحسنى, قواعد جيدة في هذا الباب ينبغي لطالب العلم أن يرجع إليها, فهي حسنة في إدراك تلك القواعد المتعلقة بأسماء الله سبحانه وتعالى.

خلاصة في مسائل الأسماء والصفات

خلاصة ذلك: أنه لا يجوز للإنسان أن يصف الله عز وجل بما لم يصف به نفسه سبحانه وتعالى, كذلك فإنه يجب عليه أن ينفي عن الله عز وجل النقائص إجمالاً لا تفصيلاً, إلا عند الحاجة للتفصيل عند من يثبت النقيصة تنفى بعينها؛ لأن النقيصة إذا أثبتت ولم تنف بعينها كان ذريعة لبقائها فربما لم يقصدها عيناً, فبقي ذلك على ما هي عليه؛ كاليهود الذين يقولون: يد الله مغلولة, ماذا قال الله عز وجل؟ ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:64], أي: يثبت ما ينفيه أهل الباطل من نقائص, ولهذا نقول: إن الإنسان يثبت صفات الكمال لله ويفصل, وينفي النقائص ويجمل؛ لأن نفي النقيصة على سبيل التفصيل ذم, إلا إذا أثبتت النقيصة نصاً فتنفى بعينها, وذلك حتى لو كان الإنسان في النفي صادق, لأنه معروف في رواية العرب إذا أتاك رجل وسألك عن فلان: ماذا تعرف عنه؟ تقول: فلان لا يشرب الخمر, ولا يزني, فهذا ذم وليس بمدح، هو يريدك أن تأتي بصفات المدح والخير تفصيلاً وتنفي عنه الشر إجمالاً, ولهذا ليس للإنسان أن يقول: ليس الله بكذا ولا كذا ولا كذا ثم يقوم بعد الصفات النقائص, إلا إذا جاء من يصف الله عز وجل بشيء ينفيه عنه عيناً, لهذا إذا سئلت عن أحد فمن مواضع المدح أن تقول: هو كريم, ورحيم, وأيضاً يؤدي الصلاة, وصاحب خلق وديانة, وإكرام ضيف وغير ذلك, هذه المحامد, أما نفي النقائص فهذا لا ينفى إلا عند وجود من يثبتها, إذا خرجت إشاعة على شخص أنه يشرب الخمر, تقول: لا يشرب الخمر, لكن لا تنفيها من غير داع عليها, ولهذا نقول: إن الإنسان في أبواب أسماء الله عز وجل وصفاته يثبتها كما أخبر الله عز وجل عنها ويثبت لله عز وجل صفات الكمال تفصيلاً, ولا ينفي النقائص تفصيلاً إلا عند ورود من يثبتها مفصلة, وإنما ننفي صفات النقائص عن الله عز وجل بسبيل الإجمال, ونقول: يعز الله عز وجل عن كل صفة نقص أو عيب, ولهذا امتلأ القرآن وامتلأت السنة بإثبات صفات الكمال, وما جاء النفي إلا عند ورود من يصف الله عز وجل به لدفع ذلك.

كذلك أيضاً ليس للإنسان أن يولد أو يوجد صفة لله وذلك للزوم صفة لصفة, وذلك أن الأصل في إثبات اللزوم أن هذا يلزم منه إثبات التشبيه؛ وذلك كالذي يثبت لله سبحانه وتعالى صفة الضرس, أو اللسان, وذلك لأن الله يتكلم, فهل للإنسان أن

يقول: نثبت صفة اللسان لأن الله يتكلم؟ لا, كذلك أيضاً في هذا المعنى في مسألة صفة الشم, (أطيب عند الله من رائحة المسك), هل نثبت صفة الشم لهذا؟ لا؛ لماذا؟ لأنه ما الذي جعلك تثبت صفة الشم؟ لأنك أنت لا تعلم الروائح الطيبة إلا بالشم, فقمت بتوليد شيء من هذا, وهذا ما جعل غلاة المثبتة يتوسعون في هذا الباب, فجاء عندهم من يغلو في هذا الباب فيثبت صفة الفم, ويثبت صفة اللسان, وكذلك صفة الأضراس, وكذلك أيضاً في الشفتين وغير ذلك لله سبحانه وتعالى, ومردنا في ذلك إلى الدليل لا إلى التعليل, فذلك الواجب علينا أن نتوقف عند ما أخبر الله سبحانه وتعالى به, وهذا ما يجعل بعض الطوائف تصف فيه أهل الحديث والسنة أنهم مجسمة؛ لأنهم يرون أنهم إذا أثبتوا صفة اليد يلزم من ذلك إثبات صفة الجسم, ثم صفة الظل لهذا الجسم وغير ذلك, لهذا نثبت هذا الأمر لله سبحانه وتعالى ولا نزيد على ذلك, هم استحضروا هذا المعنى أنه يلزم له معاني, إذا لزمت له معاني قاموا بنفيه, قالوا: نعطل هذه الصفات؛ لماذا؟ حتى لا نثبت لله جسماً, فإذا أثبتنا لله جسماً أثبتنا له محيطاً وأثبتنا له جهة, وأنه يحد سبحانه وتعالى, فمن الذي يحد الله سبحانه وتعالى؟ أخذوا بتعليلات تصوروها في ذات الإنسان.

كذلك أيضاً تولد لديهم جملة من المسائل حتى في استواء الله عز وجل على عرشه, إذا نزل إلى السماء الدنيا؛ هل يبقى مستوياً أو لا يبقى مستوياً؟ إذا نزل الله إلى السماء الدنيا هل يخلو عرشه منه أو لا يخلو منه؟ وهل يبقى على السماء الدنيا في اختلاف الثلث الأخير من الليل أم لا يبقى؟ هذه اللوازم الذي ولدوها ناشئة عن تشبيه؛ لأن الإنسان يرى في ذهنه أنه إذا خرج من داره إلى عمله خلت داره منه وانشغل عمله, إذا خرج إلى المسجد خلت داره وبقي في المسجد, وكذلك أيضاً العكس, فنشأ ذلك عن تشبيه فوقعوا في هذا التوسع, ولهذا نقول: إن الإنسان يثبت ما أثبته الله عز وجل لنفسه ولا يتعداه, ولا يسأل عما عداه؛ لأن الإنسان لا يخرج عن الخبر السمعي إلا للتحليل العقلي, وهو في حق الله سبحانه وتعالى يجب التوقف عند خبر السماء؛ حتى لا يتوسع الإنسان في ذلك, وأهل الحديث والسنة ظلموا من طوائف في هذا الباب, سواء كان الغلاة أو الجفاة, الغلاة في هذا الباب الذين يقولون: أنتم تثبتون هذا الشيء فيلزم منه هذا الشيء وأنتم تتناقضون ولا تثبتونه, لماذا لا تثبتونه؟ والجفاة الذين يقولون: أنتم تسبون الله سبحانه وتعالى بإثبات وصفه بأشياء يلزم منها أخطاء, ويلزم منها نقائص, وهؤلاء دفعهم ذلك إلى التعطيل, ولهذا يقول العلماء: إن كل معطل مشبه, وذلك أن الإنسان لا يمكن أن يعطل صفة لله إلا وقد انقدح في ذهنه تشبيهاً نفر منه, فاستقر في قلبه التشبيه ثم هرب منه إلى التعطيل.

رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة

[وأنه تبارك وتعالى يرى في الآخرة, يراه أهل الجنة بأبصارهم, ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء].

هنا ذكر في رؤية الله سبحانه وتعالى وقيدها في الآخرة, وعقيدة أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل لا يرى في الدنيا, واختلف العلماء في مسألة رؤية الله جل وعلا في موضعين:

الموضع الأول: في رؤية رسول الله ﷺ لربه, وهل رآه حقيقة أو رآه مناماً؟

الثاني: في رؤية سائر المؤمنين لربهم في المنام, هل يرى المؤمن ربه وهل يمكن ذلك أم لا؟ ويتفق أهل السنة على أن الله سبحانه وتعالى لا يراه المؤمنون في الدنيا على الحقيقة, وإنما جعل الله عز وجل ذلك في الآخرة لأهل الإيمان, قالوا: وأنه تبارك وتعالى يرى في الآخرة, يراه أهل الجنة بأبصارهم, وقوله هنا: بأبصارهم, أراد دفعاً لمن ينفي رؤية الله سبحانه وتعالى فأراد أن يبين أن الرؤية حقيقية لله سبحانه وتعالى؛ كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:23], وفي قول النبي ﷺ كما في حديث جرير بن عبد الله البجلي أن رسول الله ﷺ قال: (إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر, هل تضامون في رؤيته), فالنبي ﷺ شبه الرؤيا بالرؤيا لا المرئي بالمرئي, فأراد النبي ﷺ أن الناس لا يتزاحمون على رؤية الله سبحانه وتعالى فيضر بعضهم ببعض, فأراد أن يشبه حال الناس في رؤية الله سبحانه وتعالى.

قال هنا: يراه أهل الجنة بأبصارهم, ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء.

وذلك أن الله سبحانه وتعالى يتكلم بكلام يوم القيامة ويسمعه الخاص ويسمعه العام, يكلم عبده وكلامه في الآخرة على نوعين: خطاب خاصة, وخطاب عامة. خطاب الخاصة أن الله عز وجل يخاطب بعض عباده في الآخرة بفضله, وذلك كإقرار الله عز وجل لعباده بالذنوب والمعاصي وغير ذلك, فهذا خطاب خاصة, وخطاب العامة: النداء الذي يخاطب الله عز وجل به الناس كافة؛ كما جاء في حديث عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال: (يحشر العباد يوم القيامة حفاة عراة غرلاً فيناديهم الله عز وجل بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب, فيقول: أنا الملك, أنا الديان, لا ينبغي لأحد من أهل الجنة وعليه لأحد من أهل النار حق, ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقص منه حتى اللطمة), وهذا دليل على الخطاب العام في ذلك, وهذا على اعتبار, وثمة خطاب آخر له اعتبارات عدة كالعلماء, ولكن الله سبحانه وتعالى يخاطب عباده في الآخرة.

وقوله: "يراه أهل الجنة بأبصارهم", أراد هنا أن يبين أن أهل الكفر وأهل النار لا يرون الله سبحانه وتعالى, وينبغي أن نقول: أن رؤية الله سبحانه وتعالى تكون لأهل الجنة, ويتفق العلماء على أن من دخل النار لا يرى الله سبحانه وتعالى؛ لأن رؤيته نعيم, وأما الكلام فيمن لم يدخل النار قبل دخوله لها ممن استحق النار هل يرى الله جل وعلا ثم يحجب عنها تشديداً في العذاب, وذلك يستدلون بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين:15], أي: أنهم رأوه ثم حجبوا عنه, والصحيح في ذلك أن المشركين قبل دخول النار وبعد دخول النار لا يرون الله؛ لأن رؤيته نعيم.

● سماع المؤمنين لكلام ربهم

وفي قوله: "ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء", لأن الخالق يتصرف بالمخلوق ولا يتصرف المخلوق بالخالق, فجعل المشيئة لله لا لعباده, فهو الذي ينعم على عباده كيفما شاء سبحانه وتعالى, ولهذا قال: يراه أهل الجنة بأبصارهم, ويسمعون كلامه كيف

شاء وكما شاء وحده سبحانه وتعالى.

الدرس الرابع

من عقيدة أهل السنة: أن الجنة والنار مخلوقتان, وهما موجودتان الآن, وباقيتان لا تفنيان أبداً، والصراط حق ينصبه الله عز جل على متن جهنم يمر عليه الناس على قدر عملهم, والميزان حق لثبوته في كلام الله وكلام رسول الله ﷺ، والحوض حق, ويكون قبل دخول الجنة، والشفاعة حق شرعة رحمة من الله سبحانه وتعالى, ولا تكون إلا بشرطين: رضا الله سبحانه وتعالى عن المشفوع. وإذن الله عز وجل للشافع. والبعث من بعد الموت حق؛ لثبوته واستقراره, وعدم ورود النفي عليه عند أحد من أهل الفطر.

الإيمان بالجنة والنار

قال المصنف: [والجنة حق والنار حق, وهما مخلوقان لا يفنيان أبداً, والجنة ثواب لأوليائه, والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم الله عز وجل].

الله سبحانه وتعالى خلق الجنة والنار, وهما موجودتان الآن, أعد الله عز وجل الجنة لأوليائه, وأعد النار لأعدائه, لا يخلد في النار إلا كافر, ولا يدخل الجنة إلا مؤمن, وجعل الله عذاباً لبعض أهل الإسلام من أرباب الكبائر, يعذب الله عز وجل من شاء منهم, ويغفر الله سبحانه وتعالى لمن شاء, وقضى الله على نفسه أن لا يغفر لمن أشرك معه شيئاً إلا أن يتوب, ولهذا يقول الله جل وعلا: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء:48].

أنواع الذنوب وكفاراتها

فالذنوب التي تكون من الإنسان على نوعين: ذنوب مكفرة, وذنوب ليست مكفرة, الذنوب المكفرة, هذه لا تغفر حتى يقلع عنها صاحبها تائباً لله سبحانه وتعالى, الذنوب غير المكفرة هي التي يتوعد صاحبها بالنار, والله سبحانه وتعالى يتوعد عبده وقد يغفر الله جل وعلا له, وذلك إن شاء رحمه وإن شاء عذبه سبحانه وتعالى.

والمكفرات التي يجعلها الله جل وعلا للذنوب عديدة: أولها: التوبة والاستغفار, ثانيها: الحسنات التي تذهب السيئات, ﴿ وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [هود:114], الثالثة: المصائب والهموم التي تلحق الإنسان؛ وذلك من الأمراض والأسقام والكوارث الطبيعية, وفقد الولد, والمال, والهم والحزن, حتى الشوكة يشاكها الإنسان يكفر الله عز وجل بها من خطاياه, ولهذا يقول الله جل وعلا: ﴿ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:30], يعني: يعفو الله عز وجل عن عبده بالمصيبة التي تنزل عليه, ولكن الله عز وجل لا يجعل المصيبة موجبة للتكفير, وإنما الصبر المقترن معها, الصبر المقترن معها هو الذي يكفرها, فمن وقع في مصيبة فتسخط وتضجر وسب وشتم ولعن ولم يصبر فهذا لا يؤجر على مصيبته ولا يكفر الله عز وجل بها, وقد يجمع الله عز وجل التكفير مع وجود السخط؛ لأن

السخط دون عظم المصيبة, فالذي يتسخط من شوكة يختلف إذا تسخط من فقد مال وولد, فتسخطه الذي تسخط بالشوكة ربما أتى على أجر مصيبة الشوكة لكنه لا يأتي على أجر مصيبة فقد الولد كله, فينقص من أجر صبره بمقدار زوال الصبر من ألم المصيبة, والله عز وجل عدل في ذلك, ينصف عبده في حقه, ومن المكفرات أيضاً: دعاء غير الإنسان له؛ وذلك أن يدعو الإنسان لغيره بأن يغفر الله له وأن يتوب عنه, وأن يتجاوز, وهذا أصل في مشروعية الدعاء للغير, وإلا ما شرع الدعاء للغير بالاستغفار, إلا لأن الله عز وجل يخفف أو يزيل ذنب ذلك الإنسان بدعائك له, ومن المكفرات أيضاً: ما يأتي من امتحان وفتنة للإنسان في حياة البرزخ, ومن المكفرات أيضاً: ما يجد الإنسان من شدة من الوقوف في عرصات يوم القيامة, يخفف الله عز وجل على عباده, هذه المكفرات كلها لا تأتي على الشرك إلا التوبة والاستغفار, التوبة والاستغفار يأتي على الشرك بعينه, أما بقية المكفرات لا تأتي على الشرك؛ لعظمه وغلظه, فلو أصيب الإنسان بمصائب وهموم مدى الدهر ما دام مشركاً لا تأتي على الشرك, حتى يتوب الإنسان إلى الله عز وجل وينيب إليه, ويوحده سبحانه وتعالى, إذاً تأتي على ما دونها, فالمصيبة بمقدارها.

وكذلك أيضاً كما أن الله جل وعلا يجعل الحسنات تذهب السيئات فالله جل وعلا أيضاً يجعل السيئات تذهب الحسنات, وهذا موضع خلاف عند أهل السنة على قولين, والأرجح في ذلك أيضاً أنه كما أن الحسنة تذهب السيئة فالسيئة أيضاً تذهب الحسنة ولكن دون إذهاب الحسنة بالسيئة؛ لأن رحمة الله عز وجل تسبق غضبه وسخطه, والأدلة في ذلك في كلام الله وكلام رسول الله ﷺ معروفة, ونقول: إن تكفير أو محو السيئة للحسنة على نوعين: مقابلة, يعني: نقض الحسنة بضدها؛ كالمن والأذى الذي يلحق الصدقة, ﴿ لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ [البقرة:264], المن والأذى معصية, امتنيت على المال بذاته أو امتنيت بمال غيرك, فأنت عصيت الله عز وجل في هذا الأمر, فإذا مننت بصدقتك أبطلت أجرك, الثاني: غير مقابلة, وهو: أن يبطل الله حسنة بذنب من غير جنسه ولا يقابله؛ كإبطال أجر ذكر بذنب آخر كزنا أو شرب خمر أو غير ذلك, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ ﴾ [الحجرات:2], والخطاب هنا يتوجه إلى الصحابة, وجاء ذلك في خيرة الصحابة عليهم رضوان الله, وكذلك أيضاً في قول النبي ﷺ كما جاء في حديث عائشة , قالت عائشة لأم زيد بن أرقم لما تبايع بالعينة: (أخبريه أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله إلا أن يتوب), وذلك أنه أبطل أجر الجهاد بذنب عظيم وهو: العينة؛ لكونه صنف من أصناف أكل أموال الناس بالباطل, ولهذا نقول: إن المعصية تأتي على شيء من الطاعات, ولكن هذا له تفصيل في مسألة رجوع ذلك إلى عمل القلب, وعظم ذلك العمل, مع تعظيم ذلك القلب, وكلما عظم العمل مع استحضار هيبة الله فإن العمل القليل يعظم, والذنب الحقير استهان الإنسان بالمعصية وازدراها ولم يكترث بها فإنها تكون عند الله عظيمة, وهذا له تفصيل ليس هذا محله.

الذنوب من حيث التعدي واللزوم

كذلك أيضاً ينبغي أن أشير إلى أن الذنوب التي يفعلها الإنسان باعتبار التعدي واللزوم على نوعين: ذنوب لازمة, وذنوب متعدية, لازمة يعني: ذنوب خاصة بالإنسان؛ كشرب الخمر, والنظر المحرم, والسماع المحرم, هذا ذنب لازم ليس لأحد فيه

حق, وذلك أن الله سبحانه وتعالى ما رتب لأحد حق, فإذا شربت الخمر لا يوجد لأحد يستوفي منك حقاً إلا الله سبحانه وتعالى, كذلك أيضاً إذا سمعت غناء أو غير ذلك فهذا لا يلزم منه أن لأحد حق, كذلك أيضاً النظر, إذا نظر الإنسان إلى حرام فهذا ليس لأحد في ذلك حق يستوفى؛ لأن الله عز وجل أمر الناس بالستر, فإذا ظهرت عورة ثم نظر فيها الإنسان أصبح ذلك الذنب لازم.

والذنوب المتعدية: وهي حقوق الغير, بالدماء والأعراض والأموال, هذه لا يكفرها شيء من المكفرات كلها, حتى الاستغفار والتوبة, وإنما لا بد فيها من إعادة الحقوق إلى أصحابها, ولهذا يقول النبي ﷺ: (من كانت عنده مظلمة لأخيه), ما قال فليتب, قال: (فليتحلله منه), أن يكون لدى الإنسان مال أخذه اغتصبه أو سرقه أو استدانه ولم يرجعه لا بد من أن يعيده وإلا لا بد من ذلك القصاص يوم القيامة بالحسنات والسيئات, ضرب أحداً, لا تكفرها الاستغفار, لا بد من ذلك إما المسامحة أو القصاص, قتل أحداً ليس له أن يستغفر ويتوب ويكفي في ذلك, لا بد أن يعرض نفسه على الاستيفاء بالقصاص, أو يتحلل من صاحب الدم وأوليائه, إلا إذا كان لا مجال للاستيفاء؛ كشخص لديه مال وفقد صاحبه, لا يدري أين هو, وعليه لأحد حق لكن لا يدري في أي أرض هو, هذا إذا علم الله عز وجل صدقه وإنابته فإن الله سبحانه وتعالى يعطي ذلك قدره ويعطي المظلوم حقه.

خلق الجنة والنار وأبديتهما

وقوله هنا: "هما مخلوقان لا يفنيان أبداً, والجنة ثواب لأوليائه, والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم الله عز وجل".

لا يختلف أهل السنة على اختلاف أحوالهم على أن الجنة باقية لا تفنى, وإنما قول لبعض الأئمة في النار فقط, وذلك قالوا: لأن الله عز وجل رحمته سبقت غضبه, ورحمة الله عز وجل أوسع من الغضب, ودوام الجنة والنار على سبيل الدوام ومن غير فناء يعني: التساوي بينهما, ومثل هذا التعليل مع وجود ذلك الدليل, وذلك أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [النساء:169], فذكر الخلود وذكر الأبدية والسرمدية في هذا الأمر.

وهنا في قوله: "والجنة ثواب لأوليائه, والنار عقاب لأهل معصيته, ذكر هنا أهل معصيته", وذلك أنه قد يدخل النار الإنسان بغير الكفر وهو مسلم لكونه من أرباب الكبائر, وما قال النار لأهل الكفر؛ لأنه يلزم من ذلك هو نفي دخول النار لأهل الإيمان, وقد ثبتت الأدلة في عقاب الله عز وجل لأهل الإيمان, وما قال المصنف الجنة يدخلها المؤمنون والنار لا يدخلها المؤمنون؛ لوجود قدر مشترك وهم أهل المعاصي, قد يدخل الجنة إنسان وهو صاحب كبيرة ولا يمر بالنار, وقد يمر الله عز وجل عبداً من عباده على النار لكبيرة أو كبائر وقع فيها, فالله سبحانه وتعالى يجعل ذلك بموازنته وعدله.

قوله: "إلا من رحم الله عز وجل", يعني: من أهل المعصية, أما أهل النار فلا يرحمهم الله سبحانه وتعالى لأنه قضى في ذلك, ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء:48]، ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة:5], يعني: لا بد أن يكون خاسراً إذا كان من أهل الشرك والكفر, لا بد من

دخوله النار, ولهذا يقول النبي ﷺ, قال: (لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة), فالكافرة لا بد من خلودها ودخولها للنار, ولهذا رفع الله عز وجل عفوه وصفحه عن الكافرين إلا على باب التخفيف لا باب الخروج, لهذا الكافر قد يخفف عنه, ولكن لا يخرج من النار, وشفاعة النبي ﷺ تكون لأهل الكبائر لا لأهل الكفر, لا تكون لأهل الكفر, إلا ما جاء فيه الخبر في موضعين: الموضع الأول في عمه أبي طالب في الشفاعة له, الموضع الثاني: في خبر أبي لهب في الشفاعة له, وهو في البخاري معلق وليس على شرطه, وفيه كلام, وذلك أنه قد أعتق في الجاهلية مرضعة النبي ﷺ, فأرضعت رسول الله ﷺ, فقيل: إنه يشرب في الجنة بمقدار هذه وأشير إلى ما دون الإبهام من خمس يشرب منه, وهو شيء لا يملأ قطرات يسيرة, ونقول: إن الأصل أن الشفاعة لا تكون لأهل الكفر وإنما هي لأهل الإيمان من أهل الذنوب وغيره, وهي على أنواع.

الإيمان بالصراط

[والصراط حق]

قوله هنا: "والصراط حق" الصراط الذي ينصبه الله عز جل على متن جهنم, والحساب والعقاب في معرفة موضعه نقول: مواضع المجازاة في موضعين: الموضع الأول: قبل الجنة, الموضع الثاني: بعد الجنة.

الموضع الأول يكون قبل المرور على الصراط, وهذا على أحوال:

الحالة الأولى: في أهل الإيمان الذين كتب الله عز وجل لهم دخول الجنة وعدم دخول النار, يستوفون الحقوق ومعرفة موازين حسناتهم وسيئاتهم قبل مرورهم على الصراط أصلاً.

الثانية: الكفار, الذين أوجب الله عز وجل عليهم دخول النار والخلود فيها, فهؤلاء ينهون من حسابهم كاملاً قبل المرور على الصراط, فيهوون في النار بمقدار ما عليهم, ويقتصون الحقوق التي بينهم, فالكفار بينهم مظالم, هذا ظلم هذا وهذا ظلم هذا, هل يأخذون حسنات؟ لا, يتقاذفون السيئات, فيزداد في ذلك العقاب, وأهل الإيمان يؤمنون بأن الجنة درجات والنار دركات, ويقضي الله عز وجل كذلك بين البهائم, ولا تصل إلى الصراط, ولهذا يقول النبي ﷺ كما في الصحيح من حديث أبي هريرة قال: (لتؤدن الحقوق إلى أهلها وليقتصن الله للشاة الجماء من الشاة القرناء), هذا فيما بينهن يوم القيامة, وهل يقتص الله عز وجل للشاة وللبهيمة وللحيوان من الإنسان أم لا؟ نقول: لا يكون قصاصاً, يعني: استيفاء, وإنما يكون وزراً وعقاباً عليه, عقاباً عليه لا حظاً لذات البهيمة تنعم به أو يخفف عليها العقاب لأنه لا يرد عليها ذلك.

الموضع الثاني: بعد الصراط, وهذا يكون لأهل صنف واحد, هؤلاء هم الذين دخلوا النار من أهل الإيمان, ترجئ موازين الحقوق بينهم إلى ما بعد الخروج من النار ممن قدر الله عليه النار من الكبائر, لهذا يقول النبي ﷺ: (يخرج المؤمنون من النار فيوقفون على قنطرة بين الجنة والنار ويقتصون حقوقاً كانت عليهم), إذاً لم يقتصوها قبل ذلك, فالحقوق التي تكون على من كتب الله

عز وجل عليه النار يرجئها الله إلى ما بعد الخروج منها, فيكون بعد ذلك القصاص؛ لأن الله سبحانه وتعالى يرفع هذا بعد ذلك منزلة في الجنة ويخفض ذلك.

وفي قول المصنف هنا: "والصراط حق", الصراط: هو الذي ينصبه الله عز وجل على متن جهنم, ويجري عليه ويسير الناس عليه بمقدار طاعتهم وقرباتهم, منهم من لا يسير عليه أصلاً, وذلك لأنه يسحب ويلقى في النار لعظم جرمه, ومنهم من يسير بمقدار طاعته وقربه إلى الله, فمنهم كالبرق, ومنهم كلمح البصر, ومنهم كالجياد من الخيل ومنهم كأسرع الناس, ومنهم من يمشي, ومنهم من يحبوا, ومنهم من تتخطفه النار, ومنهم من يهوي في أوله, ومنهم من يهوي بأوسطه, وذلك بمقدار طاعاتهم.

الإيمان بالميزان

[والميزان حق, له كفتان توزن فيه أعمال العباد, حسنها وسيئها حق].

هنا يقول: والميزان حق, له كفتان توزن في أعمال العباد, حسنها وسيئها حق.

الإيمان بالميزان حق؛ وذلك لثبوته في كلام الله وكلام رسول الله ﷺ, ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ [الأعراف:8], فالله سبحانه وتعالى أثبت الميزان, وأثبت الله جل وعلا أيضاً ثمة ميزان للحسنات وثمة ميزان للسيئات, والناس في ذلك على نوعين: أناس يوزنوا, وأناس يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب, ممن يكتب الله سبحانه وتعالى له ذلك, وهل يعني من دخول الإنسان من غير حساب ولا عذاب أنه لا يعلم ما عمل, يعلم ما عمل, ولكن لا يكون ذلك محاسبة ومعاقبة, والناس في الميزان يوم القيامة, وعلى ما تقدم, له كفتان من جهة الوزن, منهم من يوزن له عمل واحد, ومنهم من يوزن له عملين, من يوزن له العملين وهم أكثر الخلق وذلك الذين لديهم حسنات وسيئات, فإن غلبت الحسنات كان من الجنة, وإذا كان لديه سيئات غلبت لم يغفر الله له أدخله الله عز وجل النار, من يوجد له عمل واحد على نوعين: إما حسنات فقط, وإما سيئات فقط, الحسنات فقط, الذين ليس لديهم سيئات توزن, إما أن الله عز وجل غفرها قبل ذلك, وإما أنهم لم يفعلوها ولم يبق لديهم شيء, وذلك للبعض والندرة من الخلق, وذلك لا يعني عدم جريان المعصية من الإنسان, بل تجري عليه, بل إن الله أورد شيئاً من التكفير لها؛ كما جاء في الخبر: (إن المصيبة لتلحق العبد, والبلاء لينزل بالعبد حتى يمشي في الأرض وليس عليه ذنب), من يوزن له عمل السيئات, وذلك للمشرك؛ لماذا لأنه ليس لديه حسنات, وما يفعل تعجل له طيباته في الدنيا, فلا توزن السيئات, وما فائدة وزن السيئات؟ حتى يعرف عقابه بنفسه, وهل الله جل وعلا يحصي على العباد الذنوب ليعلم هو أم ليعلموا؟ ليعلموا, ولهذا الله عز وجل يجعل الملكين رقيب وعتيد, ويجعل من يكتب على العبد ويحصي عليه؛ ليعلم الإنسان, لأن الإنسان عنيد, ولا يقبل شاهداً ولا بينة, فأراد الله عز وجل أن يقيم الحجة عليه, وأن يعلمه بنفسه بالدلائل وشهود البينة, لا أن يعلم الله, تعالى الله عز وجل عن ذلك, فالله يعلم بلا هذه الأسباب, ولهذا الله سبحانه وتعالى يحصي على عبده ويجعل الكتبة ليشهدوا على العبد, ليقروا العبد ويعلموه بذنبه فيعرف، ومع ذلك يأبى الإنسان إلا شاهداً من نفسه, فينطق الله عز وجل أعضائه لتشهد عليه, إذاً الله سبحانه وتعالى يريد من ذلك أن يقر العبد على نفسه, حتى إذا عذب في ذلك عذب بأمر يقتنع به ويقتنع به من يراه, وهذا

كمال العدل, وإذا كان الله سبحانه وتعالى وهو أعدل العادلين جل في علاه لن يعاقب عباده بلا بينة له, وبعلمه فقط فغيره من باب أولى, ألا ينزل العقوبة على أحد لعلمه فقط, فلا يجوز للقاضي ولا يجوز للحاكم أن ينزل عقوبة لعلمه, وإنما لا بد من ورود بينة, فإذا رأى القاضي أو الحاكم أحداً يزني لا يقيم عليه الحد حتى يأتي بشهود؛ رأى أحداً سكران, ليس له أن يأخذ به إلى المحكمة ويقيم عليه الحد لا, حتى يأتي بالشهود عليه؛ لأن الشريعة ما جاءت بأن يقام الحد فقط, لا, جاءت أيضاً بما هو أبعد من ذلك, بإنزال العقوبة, وقطع العذر أيضاً عن الناس أن يقال: ظلم هذا الرجل بإنزال عقوبة عليه, فإذا قامت البينة عليه دل على عدل الإسلام وإنصافه, وقطع الحجة والأعذار عند أهل الأهواء والتربص.

الإيمان بالحوض

[والحوض المكرم به نبينا حق].

يقول: والحوض المكرم به نبينا حق, وذلك أن الحوض يكون قبل دخول الجنة يجعله الله سبحانه وتعالى, وجاء في أوصافه أنه مد البصر, وفيه آنية عدد النجوم يتناول منه الناس, والحوض أول من يرد إليه صاحبه عليه الصلاة والسلام, ويدفع عنه من ليس من أهله, فيجعل الله عز وجل له في ذلك أمراً ونهياً, الناس قبل الحوض يعطشون, وبعد الحوض يروون, فشربهم من الحوض للري, وشربهم بعد الحوض للتلذذ والمتعة, ولهذا نقول: إن من شرب من الحوض لا يعطش, فشرابه في الجنة وأكله ليس لأجل سد الجوع وإنما للاستمتاع, لأنه سد عطشه من ذلك الحوض, ولهذا نقول: إن الحوض جمع الله عز وجل فيه سد العطش واللذة, وأما ما جعله الله عز وجل للعباد في الجنة فجعل الله عز وجل في ذلك تنعماً وزيادة في النعيم والمتعة.

الإيمان بالشفاعة

[والشفاعة حق].

والشفاعة هي ضد الوتر, والوتر فرد, وانضمام فرد إلى فرد شفع, وذلك أن الإنسان إذا كان لا يقوم بنفسه فاعتضد بغيره يسمى الثاني شفيعاً وشافعاً, والشفاعة شرعة رحمة من الله سبحانه وتعالى, والشفاعة لا تكون إلا بشرطين: الأول: رضا الله سبحانه وتعالى عن المشفوع.

الثاني: إذن الله عز وجل للشافع.

ولا تكون الشفاعة إلا لأهل الإسلام, الشفاعة في ذلك الشفاعة الخاصة, وثمة اعتبار بتقسيم الشفاعة, باعتبار العموم والخصوص, فنقول: إن الشفاعة على نوعين: شفاعة عامة, وشفاعة خاصة, الشفاعة العامة التي تكون لأهل الموقف, يجعلها الله عز وجل لرسوله ﷺ بالتعجيل بالقضاء والفصل بينهم, وهذه شاملة لكل الخلق.

وأما الشفاعة الخاصة فلا تكون إلا لأهل الإسلام, سواء كان ذلك من دخل النار أن يخرج منها, أو كان ذلك فيمن في الجنة أن يرفع منزلة ويعلى فيها, والشفاعة جعل الله عز وجل منها لرسوله ﷺ, وجعلها الله عز وجل لغير رسوله من سائر الصالحين, وذلك كشفاعة الشهيد لأهله, وشفاعة السبط لأبويه, وشفاعة الزوج لزوجه أن يلحق به, فهذه شفاعات يجعلها الله سبحانه وتعالى لمن شاء من أهل الإيمان, أما الكفار فلا يشفع لهم فضلاً أن يقوموا بالشفاعة, وقد تقدم معنا حالة الاستثناء فيما ورد في حال أبي طالب وما يروى في ذلك في حال أبي لهب , والشفاعة يرحم الله عز وجل بها خلقاً, ويخرج الله عز وجل بها أقواماً من النار, ويسلم الله جل وعلا بها أقواماً من دخول النار أصلاً, وهي على أحوال وتنزل على أقوام لا يحصي أعيانهم إلا الله سبحانه وتعالى, والشفاعة هي من رحمة الله, جعل الله عز وجل لها أسباب, وأعظم أنواع الشفاعة شفاعة النبي ﷺ لأمته.

الإيمان بالبعث بعد الموت

[والبعث من بعد الموت حق].

يقول: والبعث من بعد الموت حق.

يذكر العلماء الموت ويصفونه بالحق, وذلك لثبوته واستقراره, وعدم ورود النفي عليه عند أحد من أهل الفطر, ولم يرد في زمن فيما أعلم من توقع نفي الموت كما في زمننا, بإمكان علاجه؛ كما وجد عند المدرسة الغربية, أنهم يعزمون على وجود حل للموت, ويرون أن هذا ممكن, ولهذا وجد شركات تأمين غربية تدفع لها أموال سنوية واشتراكات بحيث الإنسان لو مات وتطور العلم أنه يؤخذ برقمه وتستخرج جثته ويعاد, وهذه شركات قائمة, موجودة, ومدرسة عقلية لها أصولها ونظرها في الغرب, ولا شك أن هذا ضرب من ضروب الجنون, وكذلك أيضاً عدم الإيمان بوجود الخالق, وا عجباً أيضاً من البشر, مروا بمراحل على عدم قدرة الخالق أن يعيد خلقه, فوصلوا إلى مرحلة الإيمان أن المخلوق يعيد المخلوق، ولا شك أن هذا دليل على تناقض العقل إن ابتعد عن رحمة الله عز وجل وتوفيقه, السابقون كفروا لعدم إمكان أو قدرة الخالق تعالى عن إعادة وإحياء العظام وهي رميم, وأهل المادة اليوم قالوا: بإمكان البشر أن يعيد ذلك بعد موته, وذكر لي أحد أهل العقل والديانة أنه رأى رجلاً عربياً عليه سوار في معصمه, فقال: ما هذا؟ فقال: هذا اشتراك في شركة تأمين, أدفع لهم مالاً سنوياً لأنهم احتمال أن يجدوا حلاً للموت, فإذا مت أنقل إلى موضع معين, ويوضع إما في حافظات أو غير ذلك, ثم إذا وجدوا حلاً قاموا باستخراجه من ماله الذي دفعه قبل ذلك, فهذا خسر الدنيا والآخرة, ضيع المال ولا استمتع به, وخسر الآخرة من كان من أهل الإيمان بها, ولو كان صاحب عقل على الأقل ولو جذوة من عقل لانتفع من هذه أو انتفع من الثنتين, ولكن ﴿ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور:40].

وقوله: "والبعث من بعد الموت حق", البعث من بعد الموت إحياء الناس بعد موتهم, وقيامهم في يوم النشور لله سبحانه وتعالى, يخرجهم الله سبحانه وتعالى من الأجداث, وذلك من القبور, يحييهم الله سبحانه وتعالى مهما تغيرت أحوالهم وتقطعت أوصالهم وتنوعت؛ لأن الذي أوجدهم من عدم بلا شيء أقدر على إعادتهم بعدما كانوا شيئاً فتوزع هذا الشيء, فمادته موجودة, فالله

جل وعلا الذي أوجد العظام من عدم أقدر على إحيائها وهي رميم, ولهذا لما اعترضوا على رسول الله ﷺ وقالوا: من يحيي العظام وهي رميم؟ ماذا قال الله جل وعلا؟ ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس:79], هو الذي أنشأها؛ لأنه أنشأها من عدم, لا يوجد أصل لهذه المادة, فأوجد المادة ثم كون منها هذه الخلقة, فهو أقدر أن توجد هذه المادة ثم يعيد الله عز وجل الإنسان عليها, وأعقد شيء في الإنسان بنانه, والله جل وعلا قادر على أن يعيده كما كان, وذلك أنه يأمر خلقه أن يقول: كن فلان, ولهذا جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة في (الرجل الذي لم يعمل خيراً قط, ثم قال لأبنائه: إن أنا مت فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح, فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين, فلما مات فعل به أبناؤه ذلك, فقال الله عز وجل لأجزائه: كن فلاناً, فكان فلاناً, فقال: ما حملك على هذا يا عبدي؟ قال: خَشيَتُك يا رب, فقال الله جل وعلا: قد غفرت لك), هذا فيه بيان قدرة الله سبحانه وتعالى على إحياء الموتى وإعادة الخلق, وأعظم فساد للعقول هو ضرب الأمثلة والأقيسة القاصرة ليفسدوا الأصول التامة الكاملة, ولهذا الله عز وجل لما ذكر هذا قال: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾ [يس:78], يضرب بمثل قاصر وينسى المثل الأعظم, فتخرج النتيجة فاسدة, ولهذا الله عز وجل يقول: ﴿ فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ ﴾ [النحل:74], يعني: لا تأتي بأمثلة قاصرة, لأن إدراكك لن يصل إلى ما هو أعلى من ذلك, لو آمنت بالأعلى لما ضربت المثال القاصر.

في قول المصنف رحمه الله: "والبعث من بعد الموت حق".

أشار المصنف رحمه الله إلى ما بعد الموت، وأول مراحل الآخرة هي حياة البرزخ التي تسبق البعث بعد موت الإنسان، وحياة البرزخ ينعم فيها الإنسان ويعذب، ولهذا يقول الله جل وعلا عن فرعون وقومه: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر:46]، يعني: في الصباح وفي المساء, في حياة البرزخ, ثم يأتيهم العذاب سرمدياً يوم القيامة متى شاء الله عز وجل لهم بعثاً، والعذاب والنعيم يكون في حياة البرزخ على الروح والجسد، فينعم الجسد وتنعم الروح معه، ولكن قد تنعم الروح من غير جسد ولا ينعم الجسد من غير روح، وكذلك أيضاً تعذب الروح مع الجسد، وتعذب الروح وحدها، ولا يعذب الجسد بلا روح، والجسد بالنسبة للروح كالبدن بالنسبة للقميص، فإن القميص إذا نزعه الإنسان لم يتضرر باتساخه، ولم يتضرر باحتراقه ولا يتألم بذلك؛ لبعده عنه، كذلك أيضاً بالنسبة للروح إذا انغمست في الجسد، والجسد إذا انغمس في اللباس فإنه يسوؤه اتساخه, ويلحقه ضرر احتراقه، ويلحق الجسد منفرداً من غير قميص، كذلك أيضاً بالنسبة للروح مع الجسد، ولهذا عقيدة أهل السنة والجماعة في حياة البرزخ هو تنعم الروح والجسد جميعاً، وعقابهما جميعاً، وعقاب الروح ونعيمها منفردة عن البدن، وأما بالنسبة لأهل الجنة كذلك أيضاً فإن النعيم يكون للبدن وللروح معاً، وكذلك بالنسبة لأهل النار في عذابهم بالنار.

الدرس الخامس

من عقيدة أهل السنة والجماعة: أن أهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل، إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم، ومن ثبت إسلامه بيقين فلا يخرج منه إلا بيقين، ولا يجوز تكفير أهل القبلة، ويقيمون فرض الجهاد مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، والجهاد باق إلى قيام الساعة لا يرفع من الأرض, ولا يرون الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة, ويسمعون ويطيعون لمن ولاه الله عز وجل أمرهم, ولا ينزعون يداً من طاعة, ويتبعون السنة والجماعة, ويجتنبون الشذوذ والخلاف والفرقة.

عقيدة أهل السنة في أهل الكبائر

قال المصنف رحمه الله: [وأهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل].

هنا ذكر أهل الكبائر ولم يذكر أهل الكفر؛ لما تقدم من أن أهل الكفر قضى الله عز وجل فيهم أمره، والله جل وعلا يوجب على نفسه ما شاء، ومما أوجب الله جل وعلا على نفسه ألا يغفر لمن أشرك معه شيئاً، إذاً شاء الله عز وجل ألا يغفر لهم وقضى ذلك الأمر، وأما أهل الكبائر الذين يقعون في الكبيرة من الذنوب من القول أو الفعل، فإن الله سبحانه وتعالى يجعل أمرهم إليه، إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم، وغفران الله جل وعلا لأهل الكبائر على نوعين:

غفران الله عز وجل لأهل الكبائر بموجب منهم، وذلك على ما تقدم بالحسنات التي تمحو السيئات, أو بالمصائب التي يلحقها الله عز وجل بالعباد فيتسبب ذلك بشيء قام فيهم, كفَّر الله عز وجل تلك الذنوب، وغفران من الله عز وجل بلا موجب من عباده، والموجب يجعله الله سبحانه وتعالى لا يجعله العبد، وذلك المشيئة المطلقة التي يعفو الله عز وجل بها عن عبد بعينه، لا لقيام شيء موجب منه، وذلك بإتيانه بحسنات أو صبره على مصيبة أو دعاء غيره له فاستجابه الله جل وعلا، فلله مشيئة خارجة عن الأسباب القائمة في ذات الإنسان، فمردها إلى الله سبحانه وتعالى.

تكفير أهل القبلة

[ولا نكفر أهل القبلة بذنوبهم ونكل أسرارهم إلى الله عز وجل].

وهنا ذكر أهل القبلة، يعني: أنه قد ثبت إسلامهم قبل ذلك، وتحققنا من كونهم من أهل القبلة، فمن تحققنا من دخول إسلامه وإيمانه فلا نخرجه منه إلا ببينة، وذلك لحقه بثباته على الإيمان وعدم جواز أن يخرج منه إلا بيقين، ولهذا قال المصنف: لا نكفر أهل القبلة بذنوبهم، والله سبحانه وتعالى جعل الكفر والإيمان اسمين, ليس لأحد أن ينزلهما إلا بأمر الله جل وعلا، فالله سبحانه وتعالى خلق العباد وجعلهم على صنفين: ﴿ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن:2]، لا يوجد في الدنيا إلا هذين، إما كافر أو مؤمن، فمن كان كافراً لا يدخل في الإيمان إلا بيقين، ومن كان مؤمناً لا يدخل في الكفر إلا بيقين.

ويتكلم العلماء هنا على تكفير أهل القبلة؛ لأن إخراج المؤمن من الإيمان أعظم عند الله من إدخال الكافر إلى الإيمان، مع اختلاط الأمرين وشدتهما في الدين إلا أن هذا أشد من ذاك؛ وذلك لأن الثاني وهو إخراج الكافر إلى الإيمان يلزم منه نجاة، والنجاة يلزم منها أن تسبق رحمة الله لغضبه، وأما بالنسبة لإخراج المؤمن من إيمانه إلى الكفر يلزم من ذلك عقاب، وكلا الأمرين لا بد فيهما من الاحتياط؛ لأن الأمر إلى الله, ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن:2].

وأما بالنسبة للمنافق فهل هو اسم ثالث فنقول: مؤمن وكافر ومنافق؟ نقول: المنافق إما أن يكون مؤمناً وإما أن يكون كافراً، ولكننا مأمورون بأن نأخذ بالظاهر، فحكم المنافق في الظاهر حكم أهل الإسلام، وإذا ثبت كفره الباطن وعلم الله عز وجل ذلك منه أخذه الله عز وجل بباطنه كافراً، ونؤاخذه نحن على ما ظهر منه على الإسلام، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك مع المنافقين، ولهذا في قول المصنف: "ولا نكفر أهل القبلة بذنوبهم"، يعني: ما يقعون فيه من ذنوب.

وقوله هنا: "ونكل سرائرهم إلى الله"، السرائر: هي الأمور الباطنة، فثمة سر وثمة جهر، نحن مؤاخذون بما نعلم ونرى، وأما البواطن فهي إلى الله سبحانه وتعالى، وجعْلنا السرائر إلى الله؛ لعدم علمنا وعدم إحاطتنا بها، وعقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يفرقون بينما ظهر من الكفر وبينما ظهر من الذنوب والمعاصي، فهنا ذكر الذنوب، فكفر الظاهر لازم لكفر الباطن، هذا الأصل, فمن ظهر منه كفر ظاهر فنعامله بالكفر الظاهر والباطن، ومن ظهر منه إيمان ظاهر فنعامله بالإيمان ظاهراً وباطناً؛ لماذا قلنا باطناً مع أننا نكل السرائر إلى الله؟ لأن الإيمان واحد, ظاهر وباطن، فهذا هو اللازم، وأما أن نكل السرائر إلى الله لعدم علمنا بها؛ فلا يؤاخذنا الله عز وجل بما لا نعلم، ونرجو لمن آمن ظاهراً وظهر لنا ذلك سلامة الباطن، ونكل أمره إلى الله، ولهذا جعل الله عز وجل للنفاق علامات يعرف بها المنافق؛ وذلك بكراهة بعض الشعائر؛ كالجهاد, وعدم القيام للصلاة إلا كسالى, وعدم ذكر الله إلا قليلاً، وغير ذلك من صفات المنافقين، يعرف بها، ولكن لا نخرجه من الإيمان بهذه القرائن؛ لأن ثبوت الإيمان في ذلك آكد, وعقيدة أهل السنة والجماعة أنه لا يلزم من فعل المحرم بغض تحريمه، ولا من ترك الواجب بغض إيجابه، إلا على طريقة الخوارج، الذين يجعلون لازم فعل المحرم أن الإنسان يكره شريعة التحريم, وأن ترك الواجب لازم منه كراهة شريعة الإيجاب، وكراهة شريعة التحريم كفر أو ليس بكفر؟ كفر، وأما بالنسبة لمجرد الفعل أهل السنة يفصلون بين هذا وهذا؛ وذلك لأن الله عز وجل أوجد في الإنسان نزوة تجعله يقع في الحرام مع إقراره بتحريمه، ولهذا يسرق المؤمن وهو يعلم أن السرقة حرام، ويزني الزاني ويعلم أن الزنا حرام، ويشرب الخمر ويعلم أن الخمر حرام، لا يلزم من هذا, حتى يصرح بكراهته للتشريع، هل الإنسان ممكن أن يقع منه كره النفس لبعض الشعائر والشرائع؟ نعم، ولهذا الله جل وعلا يقول: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة:216]، يعني: أن الإنسان يقع في نفسه كره؛ لأنه يحب الحياة، لا يحب فقد المال, ولا مغادرة الوطن والبلد وغيرها, فيحب الحياة, فيكره الإنسان هذا كره النفس، هل يؤاخذ عليه الإنسان؟ لا يؤاخذ الإنسان على كرهه النفسي لوجوده فيه, لكن يؤاخذ إذا اعتقده وباح به، إذا اعتقده أخذه الله عز وجل عليه ولو باطناً، وإذا باح به تكلم فقال: نكره شريعة الجهاد ولا نريده، والقتال في سبيل الله، فهذا تكلم بالكفر؛ مثل ذلك كراهة المرأة أن يعدد عليها زوجها، هذا نفسي, ولكن لا تؤاخذ على ذلك؛ لماذا؟ لأنه لا يلزم من هذا الكره النفسي كره التشريع، وذلك أن المرأة تسمع بأن زوج جارتها تزوج عليها ثانية ولا تتألم، لكن لو وقع عليها تألمت؛ لماذا؟ لأن الأمر نفسي، إذا كان الكره للتشريع وقع على أي أحد هو يكره ذات التشريع، وهذا

أيضاً في حال الإنسان، كما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام في بيان فضائل الأعمال قال: (وإسباغ الوضوء على المكاره)، الإنسان يكره أن يتوضأ في الشتاء البارد؛ لماذا؟ لأن فيه كلفة، قال: (على المكاره), يعني: يتوضأ الإنسان وهو كاره، لا يستوي وضوء الشتاء عن وضوء الصيف، الإنسان يحب أن يتبرد ويتشوق وربما يتحين وقت الصلاة حتى يتبرد من الحر بالوضوء، وعند المكاره يكره في قيامه مع البرودة عند الفجر أن يتوضأ بماء بارد، هذا كره نفسي لا يؤاخذ عليه، ولهذا عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يفرقون بين فعل المحرم وترك الواجب وبين كره تشريع الواجب والمحرم، أما الخوارج فيجعلون هذا لازم لهذا.

الجهاد والحج مع أئمة المسلمين

[ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان].

يقول: "ونقيم فرض الجهاد"، هنا توجه بخطاب الجمع، ونقيم فرض الجهاد؛ لأن الجهاد يقوم بالجماعة، ولهذا قال: مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، الجهاد باق إلى قيام الساعة لا يرفع من الأرض, ولكن يختلف مكانه وأرضه، فهو باق إلى قيام الساعة، ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في حديث جابر وغيره كما في الصحيح: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، يقاتلون في سبيل الله, لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة)، يعني: إشارة إلى الديمومة، كذلك أيضاً في قول النبي ﷺ كما جاء في الصحيحين: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله)، ومعلوم أن أهل الأرض لا يشهدون بلا إله إلا الله جميعاً، فالكفر باق، إذاً الأمر باق، إذاً الشريعة قائمة, والتقصير يقوم في الخلق، والجهاد في ذلك على نوعين:

جهاد عيني, وجهاد كفائي، الجهاد العيني: هو الذي يجب على الإنسان عيناً، وذلك إذا داهم أهل البلد عدو فوجب عليهم أن يجتمعوا لمناهضتهم، فيجب على أهل البلد عيناً، والأصل أنه لا يشترط لجهاد الدفع شرط، هذا هو الأصل، يستثنى من ذلك من الأمور والقواعد الأصل والأصول العامة، مما ينهى عنه، وإنما يقولون: لا يشترط له شرط، باعتبار عدم وجود راية, وعدم وجود أيضاً إذن حاكم أو والي أو جماعة أو غير ذلك؛ لأن الإنسان يدفع لا يطلب، والدافع يدفع بما استطاع، وأعظم مراتب دفع الصائل هو جهاد الدفع، ولهذا النبي عليه الصلاة والسلام يقول في أدنى مراتب دفع الصائل كما جاء في حديث مخارق كما رواه النسائي وغيره (قال رجل لرسول الله صلى عليه وسلم: يا رسول الله, الرجل يأتيني يريد مالي, قال: لا تعطيه مالك، قال: فإن غلبني؟ قال: فاستعن به على من حولك من المسلمين، قال: فإن لم يكن حولي أحد من المسلمين؟ قال: استعن بالسلطان عليه، قال: فإن نأى السلطان عني؟ قال عليه الصلاة والسلام: فقاتل دون مالك حتى تكون من شهداء الآخرة أو تمنع مالك)، وهذا دفع الصائل على المال لا على العرض والنفس، ولا على الدين, وإنما على المال، ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في السنن من حديث سعيد بن زيد قال: (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد)، فهذا إشارة إلى أن جهاد الدفع لا يشترط له شرط حتى النية، لا تشترط لجهاد الدفع، لا يلزم من ذلك أن الإنسان ينوي أنه يريد بذلك أجراً أو إعلاء كلمة الله، لا يلزم في جهاد الدفع؛ لأنه يدفع عن ماله وعرضه، لهذا النبي صلى

الله عليه وسلم يقول: (من قتل دون ماله فهو شهيد)، لكن ليس له أن يطلب المال, يقاتل لأجل المال، في جهاد الطلب، كما جاء في الخبر عن النبي ﷺ، في حديث أبي موسى وغيره، (قال رسول الله ﷺ لما سئل, قال: الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل حمية، والرجل يقاتل ليرى مكانه، والرجل يقاتل شجاعة, فأي ذلك في سبيل الله؟ قال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله)، يعني: هؤلاء ليسوا في سبيل الله، أما إذا كان يدافع، من قتل دون ماله فهو شهيد، إذا صال عليك صائل في دارك فدافعت عن دمك وعرضك ومالك ولم تستحضر نية وقُتلت فأنت شهيد.

كذلك أيضاً حتى في باب الانتصار، إذا صال أحد على كافر ولو كان الصائل مسلماً وجب عليك أن تنصره؛ كأن يكون لك جار نصراني استنصر لمن داهمه على عرضه من مسلم دخل داره فأراد أن ينتهك عرضه أو ماله أو دمه، فهذا يجب عليك أن تنتصر له، لا أن تقول له: أنت مسلم أو لست بمسلم حتى تذود عن عرضه, أو يُقتل أو غير ذلك لوجود ساط أو سارق أو مغتصب أو غير ذلك، لهذا يقول العلماء –لأن جهاد الدفع هو أعلى مراتب دفع الصائل–: بعدم ورود شروط فيه، ولا يعنون من ذلك سلبه من جميع الشروط بالإطلاق ولكن ما تشترط عادة في جهاد الطلب.

النوع الثاني: هو جهاد الطلب, وهو: أن يطلب المسلمون عدواً لإضعافه أو لإدخاله في الإسلام أو دفع الجزية وغير ذلك من المقاصد الشرعية، وهذا له شروط وضوابط ليس هذا محل بسطها.

ويكون الجهاد فرض عين في أحوال: منها إذا داهم أهل البلد عدواً, أو دوهم الإنسان بعينه, أو استنفر أهل الإسلام، استنفر أمير المسلمين المسلمين بأن ينفروا للقتال فوجب عليهم أن ينفروا, وإذا خص أحداً بعينه وجب عليه أن ينفر؛ لأنه مأمور عيناً في هذا.

وقوله: "نقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين"، هنا ذكر فرض الجهاد، هل الذي يقام مع أئمة المسلمين مهما كان هو الفريضة أم نافلة الجهاد أيضاً، نقول: أراد بالفرض هنا ليس هو قسيم المستحب مندوب وغير ذلك, ولكن أراد بذلك الشريعة، قال: ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين، يعني: أنه إذا كان أمير المقاتلين كافراً لا يقاتل معه، ومهما بلغ في الفجور والكبائر إذا كان من أهل الإسلام فإنه يقاتل معه. وقوله هنا في ذكر الحج مع الجهاد؛ لأن الحج يرتبط بالجماعة أيضاً, وذلك بمواضع الوقوف ومعرفة أحكامها, وكذلك أيضاً معرفة زمانها، الناس ربما يختلفون في رؤية الهلال، في هلال ذي الحجة، ويختلفون حينئذ في الوقوف بعرفة، منهم من يقول: هذا اليوم التاسع، ومنهم من يقول: لا, هذا اليوم الثامن, أو يقول: هذا اليوم العاشر, على اختلاف في التقديم والتأخير، يقفون مع من؟ مع أمير المسلمين, ولو تيقن الإنسان أنه رأى الهلال، وقوفه حينئذ صحيح ويؤتى أجره.

وقوله هنا: في كل دهر وزمان, إشارة إلى بقاء الجهاد وديمومته إلى قيام الساعة وإلى أن يرث الله عز وجل الأرض ومن عليها.

الخروج على الأئمة والقتال في الفتنة

[ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة, ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا, ولا ننزع يداً من طاعة, ونتتبع السنة والجماعة, ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة].

هنا يقول: "ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة".

ذكر الخروج على الأئمة والمراد بذلك هم أئمة الإسلام، أئمة المسلمين مهما بلغوا في الكبائر والمعاصي والذنوب والظلم لا يخرج عليهم ولا يجوز؛ لأن الإنسان إذا خرج على إمام مسلم يريد من ذلك أن يزيل ظلماً لا أن يزيل كفراً، إذا كان الحاكم مسلماً، وهو بفعله هذا يحقق مفسدة أعظم مما يريد أن يزيل؛ كالذي يريد رفع مظلمة في الدماء أو مظلمة في الأموال أو في الأعراض، ويريد أن ينازع حاكماً متسلطاً ظالماً وهو مسلم، فإنه بتسلطه ذلك يتسبب باستباحة دماء أعظم من العدد الذي يريد أن يعصم، وأعظم من الأموال التي يريد أيضاً أن يحمي، وكذلك أيضاً الأعراض، ولهذا جاءت الشريعة بمنع الخروج عن أئمة الجور ما كانوا مسلمين؛ وذلك لأن المفاسد التي تتحقق في ذلك أعظم من المقاصد التي يريد الإنسان أن يحققها، ولهذا جاءت الشريعة بالنظر إلى المقاصد بعيداً عن الجزئيات، والشريعة إنما نهت عن الخروج عن أئمة الجور من المسلمين لا حباً في الحاكم ولا تمكيناً له وإنما دفعاً لمفسدته؛ لأن الحاكم إذا تسلط وتمكن لا يزول إلا بمفاسد عظيمة وبتأليب على الناس وانتهاك لحرماتهم؛ انتصاراً لنفسه واعتزازاً أيضاً وتكبراً على من بغى عليه، فيبطش ويبغي ويظلم، ولهذا مرد ذلك إلى العدل والإنصاف لا إلى حظوظ النفس، فربما يتمنى الإنسان زوال حاكم وتمنيه ذلك لا يعني أن يزيله وأن يخرج عليه؛ لأن الخروج على أئمة الجور من المسلمين محرم لمفاسده، ولو كان الأمر يرجع إلى الإنسان في ذاته نظراً ونحو ذلك, فيضع الحاكم الأفضل بدون نزاع ونحو ذلك، فلو كان الأمر كذلك ما كانت هذه المسألة من مسائل البحث.

وأما الحاكم إذا كان كافراً فالأصل في الخروج عليه الجواز ما لم يكن ثمة مفسدة أعظم، وذلك إذا أراد الناس أن يخرجوا على حاكم ليس بمسلم، وذلك لأنه ليس للمسلمين عليه بيعة، فالله عز وجل لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيل، وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء:59]، من المؤمنين, لا من غيرهم، ولهذا ذكر منكم, ما قال أولي الأمر فقط، وإنما ضبطهم وحدهم أن يكونوا من المسلمين، فإذا تولى حاكم على المسلمين ليس بمسلم فليس للإنسان أن يبايعه حاكماً، ولكن ثمة مسائل:

أولها: الخروج على الحاكم غير المسلم، نقول: الأصل فيه الجواز ما لم يكن ثمة مفسدة أعظم من ذلك, المفسدة التي هي أعظم أن تستأصل شوكة الذين ينازعونه، حينئذ لا أبقوا أنفسهم ولا أزالوه، وأيها أعظم وأولى أن يبقوا على خير وصلاح وتدرج في إصلاح مع وجود حاكم كافر أم يزولوا مع وجوده؟ أن يبقوا مع وجوده، ولهذا جاءت الشريعة بتحقيق المصالح وتتميمها وتكميلها ودفع المفاسد وتقليلها، وألا يرجع ذلك إلى رغبة الإنسان وهواه, بل يرجع في ذلك إلى الحق والعدل والإنصاف ولو

خالف رغبة الإنسان وطمعه ومراده، ولهذا كما أننا نقول: ليس على المسلمين له بيعة كذلك أيضاً نقول: لا يجوز الخروج عليه إذا كانت الحالة تلك، وما حال الإنسان مع أمره ونهيه؟ نقول: حال الإنسان مع أمره ونهيه يأتمر وينتهي بما يصلح أحوال الناس لا بما يصلح حال الحاكم؛ كيف هذا؟ نقول: أمر الحاكم الكافر على المسلمين على نوعين:

الأول: نوع تستقيم به حياة الناس، ويستقيم به أمره، يجب على الإنسان أن ينضبط بذلك وأن يأتمر بأمره وينتهي بنهيه، لا بيعة وإنما إصلاحاً لأحوال الناس، وذلك كالانتظام بأنظمة المرور, والشرط, والعقود التجارية, وأحوال البلديات وغير ذلك؛ لأنه لا تستقيم أحوال الأمة إلا بهذا.

الثاني: لا يأتمر بأمره ولا نهيه إذا كان الأمر يرجع إلى خاصة نفسه، يعني: الحاكم، وذلك أنه يثبت بهذا الأمر منفرداً، وليس هذا لمصالح الناس، لهذا نقول: لا عقد بيعة بين الحاكم والمحكوم أصلاً، وأما انضباطه في ذلك فهو لصالح الناس، فلهذا يسأل كثير من المسلمين الذين يعيشون في بلدان الحكام فيها كفار أصليون؛ مثلاً بلدان أوروبا وغير ذلك يوجد فيها أقليات, مئات الآلاف فيها، هؤلاء ليس في عنقهم بيعة للحكام؛ لأن من يتولى هذه البلدان ليسوا من أهل الإسلام، ولا نجيز مثلاً لأمثالهم لقلة عددهم أن تقوم أقلية مائة ألف مائتين ألف في قتال حاكم في بلد فيه خمسين مليون أو ستين مليون، ألا تستأصل شوكتهم ويزالون؟ يزالون ويبقى الحاكم على ما هو عليه، ولهذا يقال المفسدة في ذلك ظاهرة، وأما بالنسبة لانتظامهم بما يصلح أحوال الناس فإنه يجب عليهم أن ينتظموا بذلك، وليس في عنقهم له بيعة، بل لا يجوز مبايعة الحاكم إذا كان كافراً.

يقول هنا: ولا نرى الخروج على الأئمة، ذكر الأئمة, أي: الأئمة السابقين، في قوله هنا: مع أئمة المسلمين، يعني: مع الأئمة من المسلمين، فلا يخرج عليهم، فقيدهم هنا بالإسلام، ويظهر الإسلام، بإقامة شريعة الإسلام، شريعة الإسلام بتحليل الحلال الذي أحله الله وتحريم الحرام الذي حرمه الله، ومن شرَّع شيئاً فحرم الحلال وأحل الحرام القطعي فهذا جعل نفسه نداً من دون الله، ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران:64]، المراد بهذا تعالوا يا أهل الكتاب إلينا أن لا نجعل واحداً منا يملك التشريع، وإنما يملكه الله سبحانه وتعالى، ولهذا جعل الله عز وجل التشريع إليه.

وينبغي أن أنبه إلى مسألة تتعلق بجانب التشريع والحكم، أنه ينبغي أن ننتبه إلى صورتين:

الصورة الأولى: –ويخلط فيها الطوائف في هذا– صورة التشريع وهو سن القوانين، هذا تشريع، ما قضى الله عز وجل فيه فهو إلى الله، وما تركه الله عز وجل وأذن للناس أن يشرعوا لأنفسهم ما يشاءون، من أحوال ونظم, من نظم الحياة, والبلديات, والصحة، والوظائف، وتقسيم المدن، والمحافظات، والمدارس، وسلالم التدريس، وسلالم ومراتب الطلاب وغير ذلك, والرواتب, وغير هذا من نظام الحياة، هذا مرده إلى أحوال الناس، يجتمعون عليه ويضعون ما يشاءون ما لم يخالف في ذلك أصلاً مستقراً في الشريعة، وإذا قضى الله عز وجل في شيء أمراً، ليس للإنسان حاكماً أو محكوماً أن يتناوله بتشريع فما حرم الله هو الحرام, فإذا أحل ما حرم الله أو حرم ما أحل الله فقد وقع في التشريع من دون الله، وهذا الذي وصف الله عز وجل به اليهود والنصارى في قوله جل وعلا: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة:31]، وبعض الناس يرى أن التشريع ليس شيئاً في

هذا الباب، إنما المراد بالعبودية هي نوع من التعبد وهو السجود والركوع والعبادة من الصلاة وغير ذلك، لا, أيضاً التشريع عبادة، ولهذا يقول الله جل وعلى في كتابه العظيم: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [يوسف:40]، جعل الحكم عبادة.

الصورة الثانية: العمل بالتشريع، يعني: أنه شرع في بلد من البلدان شريعة الله عز وجل, ما أحله الله عز وجل فهو الحلال وما حرمه فهو الحرام، ثم وقع الإنسان في تقصير في التطبيق، لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً، لكنه أخل في التطبيق، أسقط الحد عن شارب خمر، تجاوز عن زان، قبل رشوة فأسقط الحد عن سارق وغير ذلك, مع ثبوت هذا الحكم في قانونه ونظامه، فهذه هي المسألة التي جاء عن السلف فيها الكفر دون كفر.

وأما المسألة الأولى فليست هي موضع بحث في هذا الباب، وإنما هي كفر بإجماع المسلمين، وبعض الناس يجعل مسألة الكفر دون كفر في المسألة الأولى، مسألة التشريع، هل هذا سائغ أو ليس بسائغ؟ ليس بسائغ عند أي أحد من المسلمين، ولهذا ربط الله سبحانه وتعالى السمع والطاعة بمن شرَّع بتشريعه، كما في قوله عليه الصلاة والسلام قال: (اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد حبشي يقوم بينكم بكتاب الله)، فقيد الأمر بكتاب الله سبحانه وتعالى, ولم يطلق السمع والطاعة لكل آمر أو ناهي.

وقوله: "ولا القتال في الفتنة"، المراد بالفتنة هي الالتباس، التباس الحق بالباطل وعدم تمييز ذلك، فالإنسان يمتنع عن هذا، وهل إذا دعاه حاكم إلى القتال ورأى أن هذا القتال فتنة له أن يمتنع أو يطيع؟ نقول: يمتنع، كما كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى فيما وقع وشجر بينهم عليهم رضوان الله تعالى، امتنع فئام من الصحابة، وكانوا يدعون ويمتنعوا؛ لماذا؟ لأنهم يرونه قتال فتنة. فيؤخذ بقوله فيما يراه إذا كان عالماً، وإلا يستفتي أهل العلم ويقلد من يثق بعلمه ودينه، الأصل في الفتنة في لغة العرب هو: الإحراق, ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [البروج:10]، يعني: أحرقوهم في النار؛ كأصحاب الأخدود، فيفتن الذهب والفضة إذا أحرق ثم تغير معدنهما، كذلك إذا أحرق الإنسان أو هدد بالحرق يظهر معدنه، هل هو صاحب إيمان صحيح كما فعل بأصحاب الأخدود، دخلوا النار لشدة إيمانهم أم لا, فيظهر حينئذ قوة التصديق الموجود لديه في هذا الباب، إذاً كل شدة تحدث تغيراً في الإنسان فهي فتنة، وإذا امتاز الحق من الباطل ليست بفتنة، لهذا كثر استعمال الفتنة في لغة العرب، وكذلك أيضاً في اصطلاح الشارع على أحوال متنوعة: ﴿ أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [الأنفال:28]، وفي قول حذيفة بن اليمان عن رسول الله ﷺ: (فتنة الرجل في أهله وماله وولده تكفرها الصلاة والصيام والصدقة)، المراد بالفتنة أن الولد والزوجة تغيرك، تؤخرك عن الصلاة، تجبن عن الإنفاق والصدقة خوفاً عليهم أو احتياطاً لهم، تمتنع عن بر الوالدين إرضاء للزوجة أو غير ذلك، هذا نوع من الفتنة التي تحدث فيك تغير، فكل شيء أحدث تغيراً في الإنسان فهو فتنة، ولهذا يقول حذيفة بن اليمان فيما رواه الحاكم في كتابه المستدرك قال: إذا كنت تريد أن تعلم أصابتك الفتنة أم لا؟ فإن كنت ترى شيئاً حراماً فرأيته حلالاً والشيء الذي تراه حلالاً ثم رأيته حراماً فقد وقعت في الفتنة، ما الذي جعلك تتردد؟ إما شك وريب، عدم ثقة في دينك, أو شبهات انطلت عليك, أو ابتلاء تخافه، فقمت بالتغير في هذا الباب.

قال: "ولا القتال في الفتنة" ومن باب أولى في غير القتال، إذا القتال الإنسان لا يقاتل مع وجوبه وتأكيده ودعي إليه، كذلك أيضاً في الشبهة التي تنطلي مثلاً على حزب, على تيار, أو نحو ذلك فإن الإنسان ينأى بنفسه إذا قامت الشبهة في هذا الباب.

السمع والطاعة لولاة الأمر

قال: "ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا"، هنا قال: نسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا؛ لأن ولاية الأمر إلى الله، فالوالي خليفة الله سبحانه وتعالى في الأرض، هو الذي ينصبه ويذكر أوصافه, وهو الذي ينزع منه أوصافه ويعزله سبحانه وتعالى لمن ولاه الله عز وجل أمرنا، وذلك لأنه تولى بشرعة الله سبحانه وتعالى.

قال: "ولا ننزع يداً من طاعة"، وإنما تذكر اليد في أمور الطاعة والبيعة؛ لأنه يتبايع المحكوم مع الحاكم بالمصافحة كما كان النبي عليه الصلاة والسلام بايع أصحابه كما في حديث جرير وغيره (مصافحة وكان يبايع الناس بالكلام)، كما جاء في حديث عائشة عليها رضوان تعالى في الصحيح.

قال: "ولا ننزع يداً من طاعة, ونتبع السنة والجماعة"، ومراده بالسنة يعني: ما جاء عن النبي ﷺ من أخبار وأحوال، والسنة: هي الطريقة والهدي، وهذا في قول النبي ﷺ كما جاء في المسند والسنن من حديث العرباض: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي)، قال: والجماعة، جماعة المسلمين وجاء التأكيد في ذلك في كلام الله عز وجل في مواضع عديدة، في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران:103]، وقول النبي عليه الصلاة والسلام: (عليكم بالجماعة)، وغير ذلك من الأخبار.

قال: "ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة" لأن الجماعة آكد من الاختلاف على أمر مرجوح، الجماعة مقصودة في ذاتها، ولكن إذا تمحض الحق وضوحاً فرأى أن غيره باطل متمحض البطلان، فنقول: هل للإنسان أن يفرق الأمة على ذلك أم لا؟ نقول: لا بد أن يُنظر إلى نوع الحق ونوع الباطل، هل هو من الأصول العظيمة أو الجزئيات أو غير ذلك, لهذا الإنسان مثلاً قد يثبت لديه قطعاً حديث مثلاً في بلد من البلدان لا تعمل به ويخشى أن يشوش على الناس؛ كالذي مثلاً يؤذن في أذان أبي محذورة في بلد لا يؤذنون بذلك، أو عوام هذا تمحض لديه وضوحاً وثبوت الدليل في ذلك هل له أن يقيم وأن يؤذن في الناس على مثل هذا ويفرق الناس ويعجبون من هذا؟ لا، الناس مثلاً في بلد من البلدان يقرءون مثلاً قراءة حفص عن عاصم ويريد أن يقرأ في هذا البلد بقراءة غيره وربما تغير وظنوا أن هذا يعبث بالقرآن أو يلعب أو يزيد أو ينقص لعامة الناس وبعدهم عن معرفة هذه الأمور، وهو يتمحض لديه وذلك أن القراءات متواترة، فهل له أن يفعل ذلك أم لا؟ نقول: لا يفعل ذلك ولو تمحض؛ لأن هذه المسائل من المسائل اليسيرة, لا يلزم من تمحضها أن يقوم الإنسان بشق الصف فيها، وماذا يفعل؟ يقوم بتعليم الناس قبل العمل، تعليم الناس في هذا العمل حتى تتوطن وتقبل نفوسهم بمثل هذا الأمر، وإذا تأكد الأمر فهل جمع الناس في الباطل من الأمور الأصول على خلاف الحق أولى من تفريقهم عن الحق؟ نقول: لا، تفريقهم على الحق أولى من اجتماعهم على الباطل، ولهذا النبي ﷺ جاء إلى كفار قريش وهم مجتمعون، ففرقهم بالحق، صالح جاء إلى قومه وهم مجتمعون فجعلهم فريقان يختصمون،

جعلهم فريقين، ولهذا نقول: إن الاختلاف على الحق أولى من الاجتماع على الباطل، هذا في الأصول، ما يتعلق في أمور الفروع ينظر فيه، ولهذا من الحكمة لطالب العلم ألا يثير مسائل عند العامة تحدث شق صف أو صدع أو غير ذلك بينهم, وإنما يتدرج بأسلوب التعليم حتى تتوطن النفوس على ذلك.

قال: "ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة"، وذلك أن النبي ﷺ يقول: (إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)، وهذا جاء أيضاً في هذا خبر قوله عليه الصلاة والسلام: (ومن شذ شذ في النار), وذلك من خالف أمر الجماعة، كما في قول النبي ﷺ أيضاً في السنن من حديث أبي الدرداءقال عليه الصلاة والسلام: (عليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية)، تحذيراً من الشذوذ عن أمر جماعة المسلمين.

الجهاد ماض إلى قيام الساعة

[فإن الجهاد ماض مذ بعث الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء].

وهذا على ما تقدم معنا في حديث جابر بن عبد الله في الصحيح، وحديث أبي هريرة تقدم معنا في مسألة ديمومة الجهاد، كذلك أيضاً في حديث يزيد عن أنس بن مالك وحديث عبد الرحمن بن زيد عن أبيه مرسل عن رسول الله ﷺ: (لا يزال الجهاد حلواً خضراً ما نزل القطر من السماء)، وغير ذلك من الأحاديث العاضدة لهذا الأصل، ومع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء، لا يبطل ديمومته، وقد يكون بين المسلمين قتال فتنة ولكن يريد بذلك هو أصل الجهاد لا يبطله شيء من الأهواء, ولهذا نقول: من قال بأن الجهاد لا يمضي إلى قيام الساعة أو يرتفع من الأرض فإنه ضال، ولكن يقبل في الشبهة إذا استدل الإنسان بشيء بأمر واضح أو أخذ بقرائن أو نحو ذلك على أن في قتال فلان لفلان أو قتال آل فلان في بلدة كذا أن هذا ليس جهاداً، لكنه لا يرفع الجهاد من الأرض، أما من رفعه ولم يثبته في موضع من الأرض فلا شك أن هذا ضال يخشى عليه من الكفر بالله سبحانه وتعالى؛ لأنه أنكر شيئا معلوماً من دين الإسلام بالضرورة.

الحج مع أولي الأمر ودفع الصدقات لهم

[والحج كذلك, ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين].

يعني: إذا طلبوها، وقوله: "الحج كذلك", تقدم الإشارة إلى مسألة الحج وربطه بإمام المسلمين على ما تقدم الإشارة إليه، ولهذا كان عبد الله بن عمر عليه رضوان الله يسأل: متى ندفع؟ قال: إذا دفع أميرك، متى أرمي؟ قال: إذا رمى أميرك، فربط ذلك بالأمير اجتماعاً لكلمة الناس؛ حتى لا يشذوا؛ لماذا؟ لأن عمل المناسك في الظاهر واحد، والشريعة قد حرصت على الجماعة والائتلاف وعدم الفرقة، وكان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى أيضاً يقربون مع جماعة المسلمين وإن اختلفوا, ويعملون بسنة

النبي ﷺ ولو تنازعوا، ولهذا نقول: ما اجتمعوا على الإسلام واجتمعوا في ذلك على أصول الدين فإنهم يبتعدون عن الاختلاف والتنازع والافتراق على فروعه، ولهذا قاتل الصحابة عليهم رضوان الله مع أئمة الجور والظلم، منهم من يقاتل مع الحجاج تحت سراياه ويحج كذلك معه ويدفعون الزكاة إليه كما كان عبد الله بن عمرو عليه رضوان الله تعالى وغيره، يدفعون الزكاة إليه إذا طلبها, وكان له جاب يدفع إليه وتسقط, ولو أنفقها في غير وجهها؛ لماذا؟ جمعاً لكلمة المسلمين؛ لأن إنفاقه في غير وجهها ليس كفراً وإنما هوى وإسراف على النفس.

الدرس السادس

الأصل في الناس الذين في بلدان المسلمين أنهم مسلمون، ولا يجوز التتبع لمعرفة حالهم، ونحملهم على الأصل ولا ننقلهم منه إلا بدليل، فهم مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم، ومن الفرق التي ضلت عن الحق: المرجئة والقدرية، والجهمية والرافضة، والخوارج، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة, ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر، ومن الألفاظ المحدثة: لفظي بالقرآن مخلوق. وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر.

امتحان الناس في الإيمان

قال المصنف رحمه الله: [والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم ولا ندري ما هم عند الله عز وجل].

وهذا هو الأصل، أن الناس ممن يخالطون في بلدان المسلمين أن الأصل فيهم الإيمان، فلا نتتبع كل واحد منهم لنثبت إيمانه، لا، وإنما نحمله على الأصل ولا ننقله منه إلا بدليل.

قال: "والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم"، يعني: لا نسأل إذا جاءت قضية عند أحد أو نحو ذلك، هلك هالك، ولا نبحث وراء ذلك، هل ارتفع الإيمان عنه أو لم يرتفع، حتى يؤثر ذلك بقسمة التركة ولوازمها لا, نحمله على الإسلام، ولا نتتبع في أمره؛ لأن السرائر في ذلك إلى الله سبحانه وتعالى فنعمل في ذلك في الظاهر، ولهذا نقول: إن البلدان على نوعين: بلدان إسلام وبلدان كفر، بلدان الإسلام الأصل فيها الإسلام على الأعيان, وبلدان الكفر الأصل فيها الكفر على الأعيان، ويكون دخول الإسلام في ذلك استثناء، ثمة صور نادرة في هذا، أن يكون مثلاً في بلد من بلدان المسلمين من حمل اسم كذا فليس بمسلم، فإذا جاء عند قاض أو جاء عند أحد يريد قسمة تركة الأصل أنه يقسمها على قسمة المسلمين ما قامت قرينة، فإذا رأى اسمه يقول هل هو كافر أو مسلم؟ يقوم بالتثبت؛ لماذا؟ لوجود القرينة، وذلك كالاسم أو وجود عائلة أو نحو ذلك لا تنتمي للإسلام، فهذه أشياء استثناء.

قال: "والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم"، لدينا في أبواب الإيمان والكفر أسماء وأحكام، الأحكام لازمة للأسماء, والأسماء

لا يلزم منها أحكام بكل حال، وذلك أنه إذا حكمت على أحد بالكفر لا يلزم من ذلك أن تقوم بقتله أو أن تستبيح دمه أو عرضه أو غير ذلك، فهذا حكم زائد عن الاسم، ولكن ليس لك أن تقول: إن فلاناً مسلم ثم تقوم باستباحة دمه؛ لأن الأصل أن الحكم لا بد من ورود الاسم معه، والنبي ﷺ يقول: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث)، كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود وغيره، ولهذا نقول: نثبت الأسماء على من ظهر منه موجبها, ونُتْبِع الحكم إذا قامت الحجة عليه؛ وذلك إذا كان مثلاً هناك شخص تلبس بالكفر، طرأ, هذا كافر لتلبسه بالكفر, لكن قد تقوم قرينة تحتاج في ذلك أن تنزل الحكم عليه، تقيم الحجة عليه، الذين يطوفون على القبور والأضرحة وغير ذلك في بلدان المسلمين ويسجدون لها من دون الله وينذرون ويسألونها من دون الله سبحانه وتعالى هؤلاء مشركون، لكن هل للإنسان أن ينزل عليهم حكم الله لمجرد نزول الاسم؟ لا، لا يلزم من ورود الاسم ورود الحكم حتى يكون موجب الحكم أيضاً, وهذه مسألة تحتاج إلى تفصيل.

[فمن قال إنه مؤمن حقاً فهو مبتدع, ومن قال هو مؤمن عند الله فهو من الكاذبين, ومن قال هو مؤمن بالله حقاً فهو مصيب].

وهنا في قوله: "فمن قال إنه مؤمن حقاً فهو مبتدع"، وذلك لأمرين: أن الإيمان حقيقة لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى, كذلك أيضاً فإن مقياس الإيمان هو مقياس الشريعة, لا مقياس ذات الإنسان وتقييمه له، لأنه لو وكل الناس إلى نفوسهم وإلى آرائهم وأهوائهم لكان كل أحد يقول: أنا مؤمن وانتهى الأمر، ولهذا اليهود والنصارى كل طائفة منهم تقول عن الطائفة الأخرى: ليست على شيء، وهم يتلون الكتاب، يعني: يقرءون، لكن يتأولون ذلك، ولكن نقول: إن كل دعوة في ذلك لا اعتبار بها لأن مردها إلى الله سبحانه وتعالى, ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ [البقرة:113].

وفي قول المصنف رحمه الله: "ومن قال هو مؤمن عند الله فهو من الكاذبين"، وهنا أراد التنبيه على معنى؛ لأنه لا يعلم الإنسان منزلته لأسباب: منها أن الإنسان ينسى سيئته ويذكر حسنته فلا يعلم مقياس إيمانه، فإن الإيمان له منزلة ومرتبة وهي أعلى من الإسلام، والشيطان له مداخل على الإنسان أن يستحضر العمل الصالح في ذهنه وأمام عينيه؛ حتى يعظم ويتواكل وينسى سيئاته، ولهذا أخبر النبي عليه الصلاة والسلام في مواضع كثيرة في أحاديث (أن الإنسان يفاجأ يوم القيامة بعدد السيئات التي نسيها)، يفعلها ونسيها وأحصاها الله سبحانه وتعالى، ما الذي يذكر؟ يذكره الشيطان بالحسنات؛ حتى يسكن ويرتاح ويتمادى في السيئات ويطمئن حتى لا يأمن من مكر الله سبحانه وتعالى عليه، ولهذا قال: "من قال هو مؤمن عند الله فهو من الكاذبين"؛ لأنه ما يدري حاله، قيمته عند الله؛ لماذا؟ هل السبب في عمل الإنسان؟ الله عز وجل عدل, يعطيك على عملك, ولكن الخلل في ذلك أنك تجهل نفسك وتنسى أمرك، من جهة ماذا؟ من جهات: منها: أن تنسى العمل كله، الماضي منك, ومنها أيضاً: أن تجهل قيمة العمل الذي فعلته أنت، ربما تؤدي الصلاة، أديتها لكن هل خشعت فيها؟ هل حضر قلبك فيها؟ ما هو مقدار القبول عشرها، ربعها، ثلثها، نصفها، ثلثيها أكثر من ذلك أم أقل، ما مقدار هذا الأمر؟ الإنسان غالباً ينظر إلى الأمور الظاهرة, والله عز وجل كما جاء في حديث أبي هريرة (لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أجسامكم ولكن ينظر إلى القلوب التي في الصدور)،

هذه القلوب هي موضع الخداع والغرر عند الإنسان، لهذا الإنسان يجهل تقييم نفسه بنسيانه لما مضى من عمله، وتقييمه لعمله الحاضر؛ لأنه ما يدري أمره، كذلك أيضاً: أن الإنسان ربما يغلب عليه هواه فيظلم ويظن أنه ليس بظالم، ولهذا يقول الله جل وعلا عن بعض الظالمين الذي يقع منه ظلم ويظن أنه على خير: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف:103-104]، يظن أنه على خير، هذا الظن هو الذي يجعل بعض الناس يقول: أنا مؤمن عند الله، أنت لا تعلم ما حالك عند الله، ربما كابرت لأجل الهوى فتظن أنك على حق وأنت على باطل، ولهذا قال: ومن قال هو مؤمن بالله حقاً فهو مصيب, يعني: يكل أمره على ما علم من أمره لا عند الله، لا من أمر الله، لأنه لا يعلم أمر الله سبحانه وتعالى إلا هو، يعني كقول الإنسان: لا أعلم عن فلان إلا خيراً، أو أحسبه كذلك، فهو يرجع إلى حسبانه، فإذا جاز شهادة الإنسان لغيره ممن خارج عنه، فشهادته لنفسه عند نفسه فيما يعلمها منها لا عند الله، فهذا جائز من باب أولى؛ لأن غيره أخفى عليه.

الفرق الضالة عن الحق

فرقة المرجئة

[والمرجئة والمبتدعة ضلال].

وهذا على ما تقدم في مسائل الإرجاء، تقدم معنا بسط ذلك في مسألة الإيمان ومراتبهم والإشكال في مسألة العمل.

والإرجاء اشتق من إنساء العمل وإرجائه وعدم إعطائه وزنه الحقيقي؛ كإرجاء الدين وإرجاء الأجل فيه، كذلك أيضاً يرجئ العمل ويفك عن القول والاعتقاد.

فرقة القدرية

[والقدرية المبتدعة ضلال].

يقول: "والقدرية المبتدعة ضلال"، تقدم معنا أيضاً الكلام عن القدرية, ونفيهم للقدر, والخلل أيضاً في هذا الباب هو علة هذا النفي، تقدم معنا الإشارة إليه.

[فمن أنكر منهم أن الله عز وجل لا يعلم ما لم يكن قبل أن يكون فهو كافر].

وهذا إشارة إلى ما تقدم إلى أن من نفى القدر يلزم منه أن ينفي العلم، ولهذا يقول الإمام الشافعي وكذلك الإمام أحمد أن القدرية يخاصمون بالعلم، فإذا نفوا العلم كفروا، وإن أثبتوه خوصموا, كيف يعلم دقائق الأشياء وهو لم يقدرها، إلا الذي رسمها

سبحانه وتعالى، وذلك أنه يُعلم في الماديات في نظر الإنسان أنه لا يعلم دقائق الأشياء إلا من وقف عليها ابتداء ولله المثل الأعلى، ولهذا الإنسان أو الطبيب يجهل حال الإنسان في تركيبته؛ لماذا؟ لأنه ما خلقه، ولهذا الله عز وجل يقول: ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك:14]، يعلمه لأنه هو الذي خلقه, وهو الذي قدره سبحانه وتعالى، وجعل أيضاً له مقاديره وأحواله، ولهذا يخاصم القدرية في أمر العلم.

فرقة الجهمية

[وأن الجهمية كفار].

يقول: وأن الجهمية كفار, وهم أتباع الجهم بن صفوان , تقدم أيضاً معنا الإشارة إلى الجهمية, وضلالهم أيضاً في أبواب الأسماء والصفات, وضلالهم في جانب القدر، وأيضاً في مسألة الحلول والاتحاد ونفي التمايز بين الخالق والمخلوق.

فرقة الرافضة

[وأن الرافضة رفضوا الإسلام].

والرافضة نشأت ابتداء تشيعاً وموالاة لأهل البيت، ثم بعد ذلك غلوا على ما تقدم الكلام عليه، أول ما بدأ التشيع في حب علي وتقديمه على عثمان , ثم أخذوا يقدمونه مرتبة وعتبة حتى وصلوا إلى تأليهه، ولهذا نقول: من إحكام الله عز وجل للشريعة أن الشيء الصحيح لا يمكن أن ينتقض إلى قيام الساعة، والشيء الباطل لا بد أن يصطدم بشيء باطل ولو بعد قرن أو قرنين، ولهذا العقيدة الضالة يتناسخ فيها الضلال، والعقيدة الحق ثابتة لا تتغير، لهذا الرافضة لما نشأ لديهم عقيدة الإمامة وهي عصمة الأئمة؛ أرادوا من ذلك لأنهم كانوا يطعنون في الصحابة، من أين يأتيك التشريع وأنت تطعن في الصحابة؟ كيف تصلي وتصوم وتتصدق؟ أوجدوا الأئمة المعصومين، يعني: لا بد من وسيط، أوجدوا الأئمة، هؤلاء الأئمة لما جاءوا الإمام الحادي عشر لم يولد له، أغلق الباب، إذاً ماذا يفعلون بعد ذلك، أوجدوا السرداب، دخلوا في متاهات، في مسألة السرداب، من الوسيط بينهم وبين السرداب، أصبح كل شخص يقول: أنا وسيط بينه وبين السرداب، وأصبحوا يأتون بمتناقضات، ولهذا الجهالات تتناسخ والحق الثابت، ولهذا ترون عقيدة السلف الصالح من الصحابة الذين يجرون على الكتاب والسنة ومن جاء بعدهم، يجرون على عقيدة واحدة لا يمكن أن تولد باطلاً، أما أهل الضلال فإن الضلال يتراكم في ذلك كالبناء حتى يصبح في ذلك هرماً عظيماً، ولهذا ينغمس الرافضة في أبواب الجهالة، قيل أنهم سموا بالرافضة؛ لرفضهم الحق ورفضهم الإسلام وهذا قول لجماعة من السلف، نشأ الرفض في زمن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, في خلافة علي بن أبي طالب عليه رضوان الله، وأول من قال به عبد الله بن سبأ ثم تبع على هذا القول, وغلوا في هذا الجانب، يقول: "وأن الرافضة رفضوا الإسلام"، وذلك أن من رفض أصلاً من أصوله رفضه كله، ولو آمن ببعض شعائره أو ظواهره العامة فإن هذا لا ينفعه.

فرقة الخوارج

[والخوارج مراق].

وهنا تقدم الكلام معنا فيما يتعلق في مسألة الخوارج، وذلك أنهم مراق من الحق، لما جاء عن رسول الله ﷺ في الحديث قال: (يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)، يعني: أنهم يدخلون في الإسلام ثم يخرجون منه ثم يرجعون إليه بسلاسة وسهولة؛ لجهالة وطمأنية بال فيه، ولهذا من أعظم مكر الله عز وجل على أهل الضلال أنه يتبع الضلال وهو سعيد بضلاله، ويتبع الغي وهو سعيد بغيه، ولهذا يخرج منه ويعود إليه بسرعة بلا تردد، الإنسان الوجل قلق لا يسرع، ولهذا تجدون في طبائع الناس أن الإنسان إذا أراد أن يذهب في سفر ونحو ذلك وهو لا يعرف الطريق، لا يدري كم المسافة التي يقطعها، ربما يتجاوز البلدة التي يريدها، يمشي الهوينى؛ لماذا؟ لأنه ينتظر أحد يسأل، شك لديه، أما الذي في ضلال ويسرع دليل على ماذا؟ دليل على غاية في الجهل، ولهذا النبي ﷺ يقول: (يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)، يعني: سراعاً.

وفي هذا إشارة أيضاً إلى معنى آخر أن السهم هو الذي رمى بنفسه أو رمي به؟ رمي به, أنهم يعيشون في التقليد أكثر من التحرر، يعيشون في دائرة التقليد ويرمى بهم لا يرموا بأنفسهم، ولهذا أعظم بلية العقول التقليد، هي التي تضلها، ولهذا أكثر صراع أهل النار حجة الذين اتبعوا للذين اتبعوا، أنَّا اتبعناكم في هذا الباطل، لهذا ينبغي للإنسان أن يسأل عن الحجج، يسأل عن البينات، يقف عندها, فإذا سمع قولاً؛ ما دليله من الكتاب والسنة، لأن الله عز وجل أوجد لك عقلاً، وأنزل كتاباً بلسانك تفهمه لو أردت أن تفهم، وما ألزمك بأن تتبع الناس، وقد يتبع الإنسان إماماً ويقلده لكن لا بد من أصل يتكئ عليه أن هذا الرجل صادق؛ لأن الشريعة فيها جزء عظيم تسليم، ولكن تسليم لله سبحانه وتعالى، فتجعل هذا الإمام وهذا العالم بعد اختباره وسبر لحاله أنه من أهل الصدق وأنه لا يفتري على الله ولا يقول إلا الحق في مسائل عريضة، لا حرج عليك أن تقلده في مسائل أخرى من غير اتباع؛ لماذا؟ لأنه تمحض لديك صدقاً فيما عداها، فلم تسلم له تسليماً تماماً ولم تنقد له انقياداً تاماً.

والخوارج هم الذين يكفرون بالكبيرة، ويلزم من ذلك أنهم يقاتلون أئمة الجور لأنهم كفروا بجورهم، فعظم أمرهم في الإسلام؛ لعظم أثرهم في هذا، فلا يقرون ببيعة, ولا يقرون بجماعة، لأنه ما من أحد إلا ويبلى بكبيرة، إلا ويبلى بكبيرة حتى أن عند بعض المتأخرين ممن يدون في الفقه أن من حلق لحيته كافر؛ لأن حلق اللحية يرون أنه كبيرة فيلزم من ذلك الكفر، على هذا يتبعها من شروط من مسائل النكاح، ومسائل التوريث، ومسائل الولاية كل هذا يدخل في هذه الدائرة, وهذا ضلال مبين، ولهذا هذه المسألة في التكفير بالكبيرة لشدة لوازمه العامة والخاصة على الدين وعلى الدنيا عظم فساد الخوارج على الإسلام وعلى دنيا المسلمين.

حكم من قال القرآن مخلوق

[ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة, ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر].

وهنا بعد أن ذكر المصنف في ابتداء هذه الرسالة أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ذكر في هذا الموضع حكم من قال بأن القرآن مخلوق وليس بكلام الله سبحانه وتعالى، وأئمة السلف من التابعين وأتباعهم وأتباعهم وأتباعهم على أن من قال أن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر؛ لأن القرآن كلام الله، وكلامه صفة من صفاته، والقول بخلق الصفة يؤدي إلى القول بخلق الخالق جل وعلا، وهذا ضلال مبين، إضافة إلى تكذيب ما تصمنه كلام الله سبحانه وتعالى من نسبة الأمر إليه، ولهذا نقول: إن ما يزعمه بعض العقلانيين من أن هذه المسألة ينبغي ألا تعظم؛ لأنها من الخلاف اللفظي، قال: نحن نؤمن بما في كتاب الله من معاني وأحكام فلماذا نعظم هذا الأمر ما فيه من أحكام نعمل به سواء قلنا هو كلام أو كان مخلوق أو خلقه الله عز وجل أوجده في الأرض، هذا يسلسل كثيراً من الباطل، منها نفي علو الله، نحن نعبد الله سواء أثبتنا علوه أو جعلناه بغيره من الأرض، ونحن نعبد الله عز وجل سواء قلنا سميعاً أو بصيراً أو لم نثبت السمع والبصر، نعبده ونؤدي له هذه الصلوات، يلزم من ذلك أن ننقض الدين كله ما دمنا نتفق على أداء الرسالة، لمن تؤديها؟ لأن الضلالة في ذات الله أعظم من الضلال في العبادة التي تصرف لله، الضلال في ذات الله أعظم من الضلال في العبادة التي تصرف لذات الله؛ لأن ذلك الأمر يتعلق في ذات الله سبحانه وتعالى وهو أعظم في التعدي، ولهذا ولله المثل الأعلى نجد في الناس أن الإنسان إذا طعن في شخصه وفي ذاته أعظم عنده من إذا طعن في عمله، لأن العمل منفك عنه، لكن لا تطعن في ذاته، من جهة ما خلقني الله عز وجل عليه, من صفتي أو لوني أو طولي أو قوامي يجد في ذلك أثراً عظيماً في نفسه، أما ما كان منفكاً عنه من فعل, لم يتقن العمل ونحو ذلك دون ذلك مرتبة، هذا في ذات الناس، لله المثل الأعلى، الضلال في هذا الجانب ضلال عظيم، مع أن الله سبحانه وتعالى لن يبلغه أحد بضر فيضره، ولا يبلغ أحد أيضاً بأذية فيضره سبحانه وتعالى، ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت:46]، ولكن الله جل وعلا قد جعل الذنوب والشرك على مراتب، جعل الشرك على مراتب، فكفر الوثنيين يختلف عن كفر اليهود والنصارى، كفر الملاحدة الذين ينفون وجود رب يختلف عن كفر المشركين الذين يثبتون وجود رب ولكن يجعلون واسطة, ولهذا نقول: إن الضلال في ذلك على مراتب، وبهذا نعلم فساد من يقول بأن القول بخلق القرآن هو من المسائل التي لا أثر لها في العمل، ويغيب عنهم أن هذا يتعلق بذات الله سبحانه وتعالى، ولو انتهوا إلى ما انتهى إليه السالفون من الصحابة والتابعين أن أمضَوا ما هذا؟ هذا كلام الله، وما تطرقوا لشيء من التعليلات والتفصيلات وغير ذلك لكان أسلم من قولهم ذلك، ولهذا يقول المصنف رحمه الله: "من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر"، وقد كفر من قال بخلق القرآن مئات من السلف، وقد أُحصوا أنهم نحو خمسمائة، ومنهم من يقول: ألف إمام الذين نصوا على كفر من قال بخلق القرآن أو حرف من القرآن مخلوق, وهنا يريد أن يبين حقيقة الكفر, فقال: "فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة"، هذا هو قول أبي حاتم وأبي زرعة أو من أدركنا من علماء الحجاز وعلماء الشام وعلماء العراق وعلماء اليمن, هم من أدركوا من هؤلاء العلماء.

وينبغي أيضاً أن نعلم أن المسائل البدعية والضلالية إذا تقادم عليها الزمن رقت في قلوب الناس، ولكن ميزانها من جهة الحقيقة

واحد ولو توطن عليها الناس.

قال: "ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر"، هنا أحال الأمر إلى الفهم؛ لأن الذي شك في كفره لم يقل بقوله وإلا لدخل في حكمه وما سئل عنه، ولكنه يقول بخلاف قوله وما أدرك شناعة قوله، إذا كان يدرك قوله وحقيقته فهو كافر.

مسألة إقامة الحجة وفهم الحجة

قوله هنا: "ممن يفهم" يدلنا إلى مسألة من المسائل وهي ما يسمى بفهم الحجة عند العلماء، لدينا مسألتان:

المسألة الأولى: إقامة الحجة، المسألة الثانية: فهم الحجة.

إقامة الحجة أن يؤدي الإنسان الحجة لمن يريد أن يحتج عليه بلغة يفهمها لو أراد أن يفهم، تخاطبه بالعربية إذا كان عربي، وهو في حال يقظة لا في حال منام، وفي حال انتباه لا في حال شغل، وإذا خوطب بشيء من أمر آخر من أمر دنياه ونحوه أدرك فهو حينئذ قامت عليه الحجة، فلا تخاطب العجمي بالعربية ولا العربي بالأعجمية؛ لأنه على لغة لم يفهمها لو أراد أن يفهم لم يستطع ولهذا الله سبحانه وتعالى جعل حجته لا تقوم على الأمم والشعوب إلا ببعث نبي بلسان قومه، ولهذا الله سبحانه وتعالى جعل كلامه وهو أعظم كلام على لسان من أراد أن يبعث إليهم الحجة حتى تقوم الحجة، كذلك أيضاً بالنسبة للداعي، إذا أراد أن يبلغ الحق عليه أن يبلغ الحق بلغتهم التي يريد أن يقيم الحجة عليهم بها وهم يتكلمون بها.

الثاني: هو فهم الحجة، تقدم معنا بمسألة الإقامة، إقامة الحجة؛ أن الشريعة اكتفت بتبليغها وأن يكون الإنسان حاضر الذهن على لغة يفهمها لو أراد أن يفهم؛ لأن الله عز وجل يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ ﴾ [التوبة:6]، أو قال يفهم؟ قال: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6]. الثاني: هو الإفهام، لدينا في الشريعة ربط الإفهام بالأسماء والأحكام، وهل يلزم من ذلك تعطيل الشريعة للإفهام أم لا؟ الشريعة لم تعطل للإفهام، ولكنها فرقت بين إقامة الحجة وفهمها، فمن قامت عليه الحجة لا يلزم أن يعلن فهمه بها؛ لماذا؟ لأن فهم الحجة إحالة إلى باطن، والباطن إلى الله، لأن قوم شعيب ماذا كانوا يقولون؟ يقولون: ما فهمنا، ﴿ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ ﴾ [هود:91]، لا ندري، هؤلاء فهموا أو لم يفهموا؟ فهموا، سمعوا أو لم يسمعوا؟ سمعوا لكنهم لم يفهموا، يقول: ما نفهم، إذاً يبقى الإنسان تبلغه قل: لا إله إلا الله، يقول: لم أفهم، ويبقى على هذا الأمر، هل يسقط الجهاد؟ لا يسقط، تقول له: الزنا حرام؛ لماذا تقع في هذا الأمر؟ يقول: لا أفهم, برر لي, أعطني تحليل مقنع، تحليل صحيح, لم أقتنع أو غير ذلك، هل هذا نحن بحاجة إليه؟ لسنا بحاجة إليه، لهذا النبي ﷺ كان يقيم الحجة ويفهمها أو لا يفهمها؟ كان النبي ﷺ يقيم الحجة والأصل بإقامة الحجة أن يفهمها لكنه لا يربط الحكم والاسم بالإفهام، لأن النبي ﷺ مكث في مكة ثلاثة عشر عاماً، هل هو كلها لإقامة الحجة أم لإقامة الحجة والإفهام؟ لإقامة الحجة والإفهام لكن لم يأمره الله عز وجل حينها بإقامة الأحكام، لم ينزل الله عز وجل عليه الجهاد، ولو مات أحد من المشركين في تلك الحقبة وممن بلغته الحجة لكان من أهل النار؛ لأن البلاغ قد بلغك وكنت على هذا الأمر، وفهم الحجة مرده

إلى باطنك, فهذا يرجع فيه إلى محال، لهذا النبي ﷺ (كان يكتب إلى ملوك البلدان: أسلم تسلم)، يخاطبه بالرسالة التي يفهمها لو أراد أن يفهم, وأما الإفهام فالشريعة تتشوف إليه للقبول وكسر حواجز النفس في حال تعذر وجود الحكم أو المشقة بالقيام به، يقوم الإنسان بالاستمرار حتى يفهم؛ كمناظرة أهل البدع والضلال, مناظرة أيضاً من خالف السنة أو يترك الطاعات ونحو ذلك؛ لأنك لا تملك أيضاً إقامة الحكم عليه فاستمر في الإفهام، ولو قلنا أنه لا ننزل حكماً على أحد إلا بإفهامه، لا يلزم من ذلك أن جهاد النبي ﷺ خاطئ، جلَّ عليه الصلاة والسلام من ذلك، إقامة الحدود وغير ذلك، النبي ﷺ يكتفي بذلك بالإسماع، ولهذا (كان رسول الله ﷺ يبعث إلى الناس بعبارات يوصلها إليهم ولا يتجاوز ذلك), لأنهم لو أرادوا أن يفهموا لفهموا مثل هذا الأمر.

وفي قول المصنف رحمه الله: ومن شك في كفره ممن يفهم، احتاج إلى الفهم هنا لأن الأمر لا يتعلق به بذاته وإنما هو في غيره، ويتعلق في غيره، يعذره أو لا يعذره، لهذا من قال بخلق القرآن فهو كافر، ومن لم يكفره ويفهم حقيقة جرمه ووضوحه فهو كافر بالله سبحانه وتعالى، وكأن المصنف يميل إلى أن الإنسان إذا كان لا يكفر من قال بخلق القرآن لعدم إدراكه لمثل هذا الجرم الذي وقع فيه، وكذلك أنه ربما كان معذوراً أو ملتبساً عليه أو نحو ذلك، فهذا مبحثه عنده آخر.

[ومن شك في كلام الله عز وجل فوقف شاكاً فيه يقول: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي].

وذلك أتباع الجهم بن صفوان الذين يقولون بخلق القرآن, وكذلك أيضاً فإن هذا التردد يكفي فيه الكفر بكلام الله سبحانه وتعالى, أن الإنسان لم يكن متيقناً بحكم الله عز وجل وبيانه لهذه المسألة في كتابه، وذلك أن من تردد في شيء بينه الله؛ كحال الإنسان الذي يقول: لا أدري الزنا حرام أم حلال، الخمر حرام أم حلال، هذا خرج من القول بتحريمه، وخرج من القول بإباحته، فبقي بين الأمرين، ومجرد الشك في ذلك جرم في ذاته؛ لأن الله عز وجل قد بين حقيقته وأمره.

العذر بالجهل

[ومن وقف في القرآن جاهلاً عُلِّم وبُدِّع ولم يكفر].

يقول: "ومن وقف في القرآن عُلِّم وبُدِّع ولم يكفر"، الجاهل في ذلك هل يعذر بإطلاق أو لا يعذر بإطلاق؟ أم يعذر وما مقدار عذره فيما بين ذلك؟ نقول: الأصل في أصول الإسلام ومعالمه أن الإنسان لا يعذر بجهله في أصول الإسلام العامة، لا يعذر الإنسان بجهله، أما هل هذا على إطلاقه أم لا؟ نقول: نحن نتكلم هنا على مسألة من المسائل وهي لمن كان داخل دائرة أمة الإسلام, وأما من كان ليس داخلاً في دائرة الإسلام كمن يكون في بلد ناء من بلدان الشركية؛ كالقرى البعيدة مثلاً في أقاصي أفريقيا أو في القرى الهندية البعيدة حتى عن حواضر الهند في ذاتها فضلاً أن تكون بعيدة عن حواضر الإسلام فلا يصل إليها شيء وهم على غير ملة الإسلام هل هؤلاء نقول بأنهم ليسوا بمعذورين؟ نقول: هؤلاء معذورون؛ لأنهم ما سمعوا بشيء يدعو إلى الإسلام حتى يتبعوا، وما هو المقدار في ذلك من مسألة العذر في الجهل وكيف يعذر؟ نقول: العذر بالجهل ينظر فيه إلى ثلاث

جهات:

الجهة الأولى: أن ينظر إلى المسألة المجهولة وقيمتها في الدين، ما كان من أصول الإسلام وأموره العظام الأصل فيها عدم العذر، وأعلى هذه الأصول هو وجود الله سبحانه وتعالى وتصرفه بالكون وتدبيره له، لا يعذر أحد بذلك؛ لأن هذا أقوى الأشياء في فطرة الإنسان فضلاً عن شرائعه سبحانه وتعالى، فالدليل في ذلك قائم من الحس والفطرة, والنظر, وقائم كذلك أيضاً في السمع من الوحي من كلام الله عز وجل وكلام رسول الله ﷺ، يلي بعد ذلك ما يتعلق بالرسل؛ رسل الله عز وجل، وما يتعلق أيضاً بالأصول العظيمة التي شرعها الله سبحانه وتعالى للناس من تحريم القتل وغير ذلك فيها على مراتب تذكر بحسبها.

فلا نجعل مسائل الدين على مرتبة واحدة، المسألة المجهولة، أصول, كلية, عامة, وفرعيات، الفرعيات تختلف عن الأصليات، فالذي يجهل شريعة من الشرائع؛ مثلاً يجهل العمرة ولا يعرف أحكامها ولا يدري عنها ولم يسمع بها يختلف عمن يجهل الحج أو يجهل الصلوات الخمس، فإذاً هي على مراتب، أو من يجهل ما دل عليه الدليل من الشرع والطبع، يختلف عمن يجهل شيء دل عليه الدليل من الشرع فقط؛ لأن ما دل عليه دليل من الشرع والطبع أعظم عند الله، والعذر فيه أضيق حتى يعدم؛ وذلك مثل القتل، القتل هل هو بحاجة إلى نص سمعي، أم الفطرة دالة عليه قبل أن يرد النص؟ الفطرة دالة عليه قبل أن يرد النص، ولهذا الملحد، والوثني، واليهودي والنصراني يعلمون بأن القتل مستقبح ومنبوذ ولا تستقيم الحياة به، فيعلمون أنه ممنوع ولكن يختلفون في ردع القاتل، إذاً فطر الله عز وجل الناس على هذا الأمر، فدل الدليل الشرعي عليه، فاجتمع دليل شرعي ودليل طبع، ودليل الشرع ودليل الطبع يختلف عن مسألة لم يدل عليها إلا دليل الشرع؛ وذلك كمسألة الحج، فالذي يجهل أو يدعي الجهل بحكم القتل أعظم عند الله ممن يدعي الجهل بالحج؛ لأن الحج ينفرد به الشرع.

الجهة الثانية: تقدم الجاهل، ونوع الجاهل وحاله، هل هو جاهل حديث عهد بكفر, حديث عهد بجاهلية أم جاهل قديم في الإسلام يدعي الجهل؟ يختلف بين هذا وهذا، ولهذا (الصحابة عليهم رضوان الله لما كانوا مع رسول الله ﷺ ومروا بشجرة كان المشركون ينوطون بها أسلحتهم قالوا: يا رسول الله, اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، قال النبي ﷺ: لقد قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة)، إذاً النبي ﷺ حمل هذا القول على أنه شرك، لكن هل كفر وشرك القائلين؟ لا؛ لأنه قال في الخبر قال: (ونحن حدثاء عهد بجاهلية)، لهذا قد تتفق المسألة المجهولة ويختلف الحال وهي الجهة الثانية؛ الجاهل، فنفرق بين جاهلين في مسألة واحدة، فلو أن إنساناً في المدينة بعد وفاة النبي ﷺ من التابعين بعد استقرار الإسلام قال: أريد ذات أنواط، هل يختلف عن الحالة أو لا يختلف، المسألة واحدة أو ليست بواحدة؟ هي واحدة، هذا الثاني لا نعذره والأول عذرناه، هذا لأنه في بيئة إسلام وذاك حديث عهد بجاهلية؛ نظير هذا أيضاً لديك نصراني لم يعش في بلدان المسلمين حتى يعلم منهم أن الخمر حرام, وهو يتناول الخمر بناء على ما يعلمه من دينه, ثم دخل الإسلام، فأصبح سكراناً في صبيحة إسلامه أو بعدها بيوم أو أيام, ثم احتج قال: لم أعلم أن هذا محرم في الإسلام، ورجل آخر شرب الخمر معه وأصبح سكران، وهم من أهل الإسلام، وكل منهما ادعى الجهل، أيهم يقبل وأيهم لا يقبل؟ يقبل حديث عهد بنصرانية ولا يقبل ذاك،

ولا يقبل هذا.

الجهة الثالثة: البلد التي وقع فيها الجهل، لدينا مسألة مجهولة ولدينا جاهل ولدينا بلد جُهِل فيها أو الأرض التي وقع فيها الجهل، جاهل في مكة يختلف عن جاهل في أفريقيا أو في الهند أو في السند أو غير ذلك؛ لماذا؟ لأنه قريب موضع بموضع العلم, فيسمع الناس ويتحدثون, ويلتقون بالناس بالمشاهدة، قطع العذر عليه، قد يقول قائل: ألا يحتمل ولو واحد بالمائة أنه جاهل في هذه المسألة الظاهرة؟ نقول: يحتمل أنه واحد بالمائة وربما خمسة بالمائة أنه فعلاً ليس لديه علم لكن لا نعذره؛ لماذا؟ لأنه هو الذي قصر في عدم رفع الجهل عن نفسه، لأن الله عز وجل أوجد الخلق لعبادته أم ليضربوا في الأرض؟ لعبادته، فلماذا لم يستقصي بمعرفة أن الصلاة واجبة عليه؟ وهو في موضع إيمان وبلد إسلام ثم يقول: لا أدري أن الصلاة واجبة أو لا أدري بأن الحج واجب، أو أنه ركن من أركان الإسلام، لا يعذر بهذا ويعذر البعيد النائي، لهذا نقول: هذه الجهات إذا ضبطها الإنسان عرف وجوه الاختلاف في عدم العذر في موضع والعذر في موضع, وعدم العذر في فرد والعذر في فرد آخر, وعدم العذر في مسألة والعذر في مسألة أخرى، يعرف الإنسان هذه المواضع وهي التي يجري عليها العلماء غالباً في مسألة العذر بالجهل.

وهنا في قوله: "ومن وقف في القرآن جاهلاً علم وبدع ولم يكفر"، إنما قال المصنف عليه رحمة الله هذا الكلام؛ لأن هذه المسألة شاع القول بها ولبس على الناس في ذلك الزمن, وقام بتأييد ذلك سلاطين وحكام ودعم ذلك والتمكين لمن يقول بهذا القول، ومواجهة من يقول بخلافه، وكذلك أيضاً فإن هذه المسألة لم تكن منصوصة صراحة ووضوحاً في الشريعة يفهمها العجم، خاصة مع العلم أن العجم من المسلمين أكثر من العرب، مع دخول العجمة أيضاً واستفحالها في زمن الفتوحات وكثرتها ثم أرادوا أن يبحثوا في النصوص ولم يجدوا نصاً يقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، لم يجدوا هذه العبارة، ويرونها مكتوبة في الأوراق وغير ذلك فيلبس على باطل، وكأن المصنف رحمه الله جعل ابتداء الجهل بذلك عذر فتقام عليه الحجة فيرتفع حينئذ العذر؛ لأن هذه مما يقع فيها الجهل حال انتفاء القائمين بذلك والمعلمين لمثل هذا الحكم، فإذا كان في بلد يظهر فيها الجهل ويقل في ذلك العلم مع التباس المعاني في ذلك فإن هذا مقياس من مقاييس اعتبار الجهل والعذر.

حكم قول لفظي بالقرآن مخلوق

[ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي, أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي].

وهذا من المسائل المولدة عن المسألة الأم وهي القرآن مخلوق أو ليس بمخلوق، الذين قالوا بأن القرآن مخلوق لما ووجهوا بالأدلة من الكتاب والسنة بأن القرآن كلام الله سبحانه وتعالى تكلم به على الحقيقة، أخذوا يولدون مسائل ويقولون أو ناس يتوسطون ويقولون: إن كلامي أو لفظي بالقرآن مخلوق، منهم من يسكت عن أصل القرآن ومنهم من يقول: القرآن ليس بمخلوق لكن لفظي بالقرآن مخلوق، ويريد بذلك أن يخلط بين الصوت وبين الكلام، والله سبحانه وتعالى قد أثبت أن الكلام كلام الله ولو تكلم به المتكلم، ولهذا النبي ﷺ أثبت أن الصوت صوت القارئ؛ كما في قوله: (زينوا القرآن بأصواتكم)، فجعله هو القرآن ولو خرج صوتك به، وفي قول الله جل وعلا: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6]،

فهو كلام الله ولو تلفظت به أنت، فإذا قرأت القرآن وقال لك أحد: كلام من هذا؟ تقول: كلام الله، وهذا أيضاً تجده –ولله عز وجل المثل الأعلى– في حال الإنسان إذا أراد أن ينقل قولاً، يقول: هذا الكلام لمن؟ تقول: كلام لفلان، الصوت لمن؟ هذا صوتي، والكلام كلام الله، ولهذا يريدون التلبيس في هذه المسألة, وكذلك أيضاً الرد على من يقول بأن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، يقولون: لفظي بالقرآن مخلوق، ولهذا العلماء يقولون: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي, يعني: سلك طريقة الجهمية ووطأ عتبتهم الأولى في القول بخلق القرآن، قال: "أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي", والمعنى في ذلك متقارب.

من علامة أهل البدع الطعن في أهل الأثر

[قال أبو مُحَمَّد: وسمعت أبي يقول: وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر].

وهذه عادة أهل البدع؛ لأنهم لا يستطيعوا أن يقعوا في الأثر بعينه فوقعوا في الحملة؛ كحال المنافقين لا يقعون في الوحي؛ لأنه يكشف أمرهم وردتهم فيقعون في الحملة وهم الصحابة، ولهذا كانوا يقولون: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، ما قالوا القرآن، ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، ولهذا من عادة أهل البدع أن يتوجهوا إلى رموز الإسلام لا يتوجهوا إلى الإسلام ليسقطوا رمزية الإسلام ويسقطوا الحملة، وهذا ظاهر بالتوجه لأهل السنة وأهل الأثر وعلماء الإسلام؛ لأنهم حملة الإسلام، فإذا سقط الحامل سقط تبعاً له المحمول، وهذه قاعدة، فيشككون بذلك بهذه الطريقة؛ لأنهم اشتركوا بحمل السنة، ثمة علماء في الشرق والغرب والشمال والجنوب في الشام والعراق ومصر والحجاز وغيرها من بلدان المسلمين، ثمة علماء يدعون إلى الأثر، لماذا يسبونهم مع اختلاف بلدانهم؟ لم يجمعهم لون ولا عرق ولا لغة ولا نسب ولا حسب, ما اشتركوا إلا بالأثر، إذاً فالوقيعة فيهم إنما لأمر اشتركوا فيه.

[وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية يريدون إبطال الآثار].

وهذا على ما تقدم سواء يصفونهم مثلاً بالمجسمة أو الحشوية؛ وذلك لأنهم يثبتون الصفات لله سبحانه وتعالى على وجه الحقيقة؛ لماذا؟ لأنهم إن أثبتوا تنقدح في أذهانهم لوازم هم هربوا منها، فعطلوا أسماء الله عز وجل، إذاً عقيدتهم أثبتوها لأجل تشبيه، فإذا أثبت أهل السنة لله عز وجل الأسماء والصفات قالوا بلوازمهم التي فروا منها وأهل الأثر لا يلتزمون بذلك.

[وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة].

وهذا على ما تقدم معنا أن الطوائف في أبواب الأسماء والصفات ثلاثة: طرفان ووسط، الذين يغلون في الإثبات يقبحون أهل السنة في إثباتهم للصفات وعدم الأخذ باللوازم والإطراد في ذلك والتوسع، والمعطلة يقعون فيهم لأخذهم في ظنهم بلوازم متوهمة وهم لا يقولون بذلك, لا يميلون إلى لوازم غلاة المثبتة ولا أيضاً يعطلون كما يعطل أهل التعطيل في ذلك وإنما يقفون وسطاً امتثالاً لقول الله جل وعلا: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11].

[وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية].

وهذا هو على ما تقدم حتى في مسألة القدرية في مسألة القدر في لمزهم للسنة؛ لأنهم هربوا من أن يوصف الله عز وجل بالظلم، فالمعتزلة وغيرهم، نفوا قدر الله عز وجل وجعلوا الإنسان يخلق أفعاله, ولهذا المعتزلة الذين يسلكون هذا الاعتقاد من أصولهم العدل؛ والسبب في ذلك أنهم يرون أن الله عز وجل لا يعذب أحداً وقد قدر عليه شيئاً، فرفعوا القدر ليثبتوا العذاب، والطائفة الأخرى أثبتوا الجبر ونفوا العذاب، أهل السنة أثبتوا القدر وأثبتوا الثواب والعقاب وتوسطوا في ذلك، إذ جعلوا لله عز وجل مشيئة قاضية ماضية، وللإنسان مشيئة, اختيار يختار فيها فعله وعليه يثاب ويعاقب.

[وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة].

وهذا كل طائفة تصف غيرها, وهذه الأوصاف والألقاب وكذلك أيضاً التنابز بها؛ ينبغي أن لا يرد صاحب الحق عن الحق الذي هو عليه، وهذه أمارات يذكرها المصنف ربما تتغير من زمن إلى زمن أو تتولد أو تتنوع بمسائل حادثة، لهذا نوع توطين إذا وصف السلف بأمثال هذه الأوصاف مع جلالتهم وعلو فضلهم، وصفهم غيرهم بأوصاف مذمة فإن أتباعهم سيسلكون هذا الطريق في كل مسألة متجددة، يوصفون بالذم أو التقصير أو التقبيح أو غير ذلك، أو الوصف مثلاً بالإرهاب أو غير هذا من الأوصاف التي تلحق المسلمين، لهذا نقول: ينبغي للإنسان في هذا أن يلزم الحق وألا يتأثر بكل وصف يوصف به فلا يدفعه إلى قول أو فعل في هذا الباب، وإنما يلزم الدليل كتاباً وسنة، لا يجازف لأجل مدح المادحين ولا يحجم لذم الذامين وإنما يعتدل؛ لأن الله عز وجل سائله عن قوله وعمله واعتقاده.

[ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء].

وذلك أن أهل السنة هم أهل الإسلام الذين كانوا على ما كان عليه رسول الله ﷺ كما جاء في حديث أبي هريرة وغيره, (لما سئل النبي ﷺ عن الطائفة الناجية المنصورة قال: من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)، فكان هذا من تمسك بذلك فهو موصوف بالنجاة وموصوف بالنصر, وهو موصوف أيضاً بالسنة والاتباع والاقتداء. أما قول المصنف هنا أن اتحاد أوصاف الذم لهم من عدة طوائف دليل على كذبها، وأن بعضهم يكذب بعضاً.

هجر المبتدع

[قال أبو محمد: وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع, يغلظان في ذلك أشد التغليظ, وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار, وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين, ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً].

ومسألة الهجر المراد بذلك: الهجر والمفارقة, ومنه الهجرة ومفارقة بلد الكفر إلى بلد الإيمان، والله سبحانه وتعالى نهى عن القعود في مجلس يخاض فيه في آيات الله سبحانه وتعالى؛ وذلك لأمور منها: أن السكوت إقرار, وهذا مشاركة بالإثم والعدوان، ومنها:

أن الإنسان يتأثر ولو مع طول مراس على الباطل الذي يسمعه، فيتأثر في سمعه حتى يألف، فأراد الله عز وجل أن يصون الإنسان والحق الذي معه بمفارقته بذلك، أما بالنسبة للمهاجرة حتى لو لم يسمع الباطل في مجالسة الباطل نقول: إذا قصد إصلاحاً يرجع في ذلك إلى المصلحة، لأن الإنسان لا يمكن أن يدعو أحداً إلا ويخالطه، أن يجالسه بتدريسه، بتعليمه، بإقامة الحجج عليه، ببيانه، هذا نقول: إذا رام قبولاً من ذلك بإنصاف وعدل بلا هوى فلا حرج عليه أن يخالطه لتعليمه ودفع الشبهة عنه، وإذا علم أنه إن قاطعه أنه سيزداد عناداً ومفسدة في ذلك فإنه يصل ويتألف قلبه؛ كما كان النبي ﷺ ربما يتألف بعض المنافقين, ويتألف أيضاً من يخالفه عليه الصلاة والسلام في هذا، وربما أيضاً تعامل النبي ﷺ مع بعض المخالفين من اليهود وغيرهم ببيع أو شراء أو رهن أو غير ذلك، هذا يربط في ذلك بمصالحه وأحواله، والأصل في العلاقة بأهل البدع الهجران؛ وذلك لأن أهل البدع يخشى على الإسلام منهم؛ لأنهم في داخل دائرة الإسلام ويخشى على الإسلام من تلبيسهم، بخلاف العدو البين كاليهود والنصارى وغيرهم, أو الوثنيين أو الملاحدة أو غير ذلك؛ لأنهم خارج دائرة الإسلام فلا يخشى من تأثر أهل الإسلام بهم لشدة المفارقة في ذلك، وإن كان الأصل في مسألة المخالطة الاشتراك في هذا الباب ولكن الخطورة في هذا على مراتب.

وهنا في قول المصنف رحمه الله: "وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبداً" لأن الكلام يعتمد على الفلسفة والنظر، والنظر تعتمد على قوة إدراك الإنسان وحدة تأمله، ويلحق في ذلك من القصور ضعفاً وغيره، ولهذا كل الناس في زمن يرون أنهم بلغوا من الحذق والدراية والمعرفة العقلية ما لم يدركه غيرهم, فيضلوا، فيغتر لحذقه ويضل, ولهذا ذكر الله عز وجل أحوال أمم غرتهم المادة وقدرتهم على الأرض لو ننظر إليها في زماننا لرأينا أنهم متخلفون؛ لماذا؟ لحال عيشهم وأمرهم في ذلك الزمن مقارنة بأحوال الناس اليوم، قد بدأ الناس اليوم من رغد العيش حتى يلبس ربما متوسط الناس ما يلبسه الملوك من كسرى وقيصر في الزمن السابق، ولو أعطي الواحد من أهل العصر من متوسط أهل العصر لباس كسرى وقيصر لما لبسه اليوم لخشونته وبعده عن التنعم، وهو الذي أورث كبراً عند الأوائل وظنوا أنهم قد بلغوا فيه مبلغاً، لهذا هذه المسألة نسبية، والله جل وعلا قد جاء بوحي عظيم فوق مدارك العقول, وجب عليهم أن يسلموا، ولهذا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس:58]، مما يجمعون ماذا؟ من الدنانير، من الذهب والفضة، ومن النوع الثاني من أمور المعاني من الآراء والأفكار والدساتير والقوانين والأنظمة وغير ذلك مما يفرح الناس بجمعه، الله سبحانه وتعالى كفى الإنسان ذلك كله بهذا الكتاب الحكيم العظيم من عنده سبحانه وتعالى.

[قال أبو مُحَمَّد: وبه أقول أنا، وقال أبو علي بن حبيش المقري: وبه أقول، قال شيخنا ابن المظفر: وبه أقول. وقال شيخنا يعني: المصنف: وبه أقول، وقال الطريثيثي: وبه أقول، وقال شيخنا السلفي: وبه نقول].

وبه نقول.

وبالله التوفيق, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.